وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

جامعة 08 ماي 45 قالمة
قسم العلوم الاقتصادية
2
M/338.050
2013/126

تخصص: تمويل التنمية

عنوان المذكرة:

اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة

– دراسة حالة –

مصر، تونس والجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص:
تمويل التنمية

إشراف الأستاذة:
معيزي جزيرة

إعداد الطالبتين:
- أوجاني فاطمة
- خردوش أحلام

السنة الجامعية: 2012-2013

المقدمة العامة :

1/ مدخل :

التنمية على الرغم من أنها كانت من الموضوعات الأولى التي شغلت الفكر الاقتصادي و استأثرت لفترات طويلة للبحث العلمي، إلا أنه لحد اليوم لا تزال محل جدل و نقاش فكري واسع، و تطرح تحدياتها على أكثر من صعيد، مما جعلها تحظى بوافر الاهتمام من طرف صناع القرار على مستوى الدوائر الحكومية و الاقتصادية و الدولية.

استقراءا لتطور مفهوم التنمية عبر التاريخ نجد لا محال أن هذا الأخير عرف تحولات فكرية عميقة عبر أجيال مختلفة عكست في كل مرحلة بنسبة معينة لتطورات التي عرفها المجتمع البشري، فمن مرحلة النمو الاقتصادي إلى مرحلة التنمية الشاملة مرورا بالتنمية المستقلة إلى غاية التنمية المستدامة، التي أخذت في جوهرها البعد البيئي و الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في العيش و تلبية الاحتياجات الأساسية و الضرورية من الغذاء ، الملبس، التعليم الخدمات الصحية، و كل ما يتصل بتحسين حياة الأفراد المادية و البشرية.

لا يزال مفهوم التنمية يأخذ معان أخرى، حيث نجد السياحة أو ما يعرف بالتنمية السياحية بدأت تحتل زيادة الاهتمام لدى صناع القرار نظرا لما يمكن أن تحققه عوائد مرتفعة و إسهام متزايد في توليد الناتج القومي ، و توفير فرص العمالة و جذب الاستثمارات و لهذا نجد الدول العربية بصفة عامة و الجزائر خصوصا تسعى جاهدة إلى خدمة السياحة قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز و يتجلى ذلك من خلال الاستراتيجيات و المخططات و البرامج التي تشمل مجمل البلاد و الإقليم الوطني في إطار التنمية المستدامة.

2/ إشكالية الدراسة :

إن التنمية السياحية و تطويرها يتطلب عدة استراتيجيات و مخططات و برامج ، إلا أن هذه الأخيرة يترتب عليها آثار تمس عدة جوانب بيئية، اقتصادية و اجتماعية و على وقع هذا الصدد تندرج إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- فيما يتمثل الدور الذي تلعبه السياحة في تطوير و ترقية اقتصاديات الدول النامية دون المساس بسلامة البيئة و مبادئ التنمية المستدامة؟

و حتى تتم الإجابة على هذا التساؤل، ارتأينا الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتنمية المستدامة، و ما هي متطلباتها و مصادرها؟.
2- ما المقصود بالتنمية السياحية، و ما هي سبل استدامتها؟.
3- ما هي المؤشرات الحالية المعتمد عليها في الجزائر؟.
4- ما هي برامج التنمية السياحية في الجزائر؟.

3/ فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية تتم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات:

1- التنمية المستدامة تتركز على المواءمة و التوفيق بين العنصر البيئي من ناحية و العنصر الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية أخرى .
2- السياحة لها دور فعال في الجانب الاقتصادي.
3- تكمن أهمية السياحة المستدامة في تعظيم آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
4- الأهداف المرسومة للمخططات التنموية للسياحة في الجزائر لم يتم الوصول إليها على أرض الواقع.

4/ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، من خلال توفير إيرادات مهمة بالعملة الصعبة و هذا بالنظر إلى ما تنفرد به الدول العربية بما فيها الجزائر من مميزات سياحية، كما تبرز أهمية بحثنا هذا من خلال العناية الكبيرة التي توليها هذه الدول لهذا القطاع.

5/ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- ✓ توضيح و تحديد الإطار النظري لكل من التنمية المستدامة و السياحة.
- ✓ توضيح مفهوم و محددات التنمية السياحية و ما موقعها في برنامج التنمية السياحية في كل من مصر، تونس و الجزائر.
- ✓ معرفة و إدراك المحاور الإستراتيجية التي اختارتها كل من الدول الثلاثة لتطوير قطاع السياحة.
- ✓ محاولة تقييم التجارب و تحديد دور القطاع في الجزائر من ناحية ، تونس و مصر من ناحية ثانية، قصد الوصول إلى رؤية موضوعية حول التنمية السياحية المستدامة.

6/ المنهج المتبع :

حتى تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من مدى صحة الفرضيات اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي،من خلال نشأة و تطور التنمية المستدامة و السياحة ، و المنهج الوصفي و التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات ، تبويبها، تحليلها بغية تفسيرها إلى استنتاجات عامة.

7/ أسباب اختيار الموضوع :

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لكون السياحة أصبحت تلعب دورا هاما في تجارب الدول النامية، لاسيما الجزائر على وجه الخصوص، و في ظل التغيرات التي شهدها العالم لاسيما الدول العربية في خضم ما يعرف بالربيع العربي مما سينعكس لا محال على السياحة في الجزائر.

8- الدراسات السابقة :

لقد تناولنا العديد من الدراسات موضوع السياحة و كذا التنمية المستدامة من عدة زوايا، و فيما يلي ذكر لبعض هذه الدراسات:

1- أطروحة دكتوراه لعامر عيساني تحت عنوان : الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في الجزائر (2010)، تطرق فيها الباحث إلى مفاهيم عامة عن السياحة و السائح، السوق السياحية ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، السياحة و التنمية المستدامة، التطور التاريخي لحركة السياحة، واقع إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، و واقع التنمية السياحية في مصر و تونس و في الفصل الأخير تناول دراسة تقييمية للتجارب السياحية في الدول الثلاثة و حاول توضيح الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية فيها و ذلك من خلال القيام بدراسة المؤشرات و الآثار الاقتصادية و توصل الباحث إلى تأخر الاهتمام بالقطاع من قبل الجزائر على عكس ما سجله من أهمية بالغة للقطاع في كل من تونس و مصر .
2- أطروحة دكتوراه لخالد كواش تحت عنوان: أهمية السياحة في ظل تحولات الاقتصادية – حالة الجزائر (2004) تطرق الباحث فيها إلى تاريخ ، مفهوم السياحة، أهميتها و مؤشراتها، مقومات تنظيم و أداء السياحة في الجزائر و في الفصل الأخير تنـــاول آفـــاق و مستقبـل السياحـــة في الجـــزائر و حـــاول توضيح أهميـة و آفـــاق السياحـــة في الجـــزائر و نشـــاط اقتصـــادي مهم و ذلك بالنظـــر إلى النتـــائـج المحققة على المستوى العالمي ، و بالرجوع محققة على المستوى العالمي ، و بالرجـــوع إلى تجـــارب بعض الـــدول العربية، و توصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يؤدي الدور المنتظر في التنمية و أن النتائج المحققة لا تعكس حجم الموارد السياحية، كما علل

ذلك من خلال إجراء مقارنة من حيث المؤشرات السياحية التي تحققت في الجزائر، و ما تم انجازه في كل من المغرب و تونس.

3- رسالة ماجستير لصليحة عشي بعنوان: الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ، المغرب – تناولت الباحثة الموضوع في ثلاثة فصول تطرقت إلى المفاهيم الأساسية للسياحة و السائح، كما تطرقت إلى المقومات السياحية بالبلدان المقارنة، و أما الفصول الأخيرة فقد تضمن الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة في البلدان الثلاث، هذه الدراسة جاءت في شكل دراسة حالة أكثر منها دراسة مقارنة، و قد أهملت جوانب عديدة مرتبطة كمعوقات التنمية في البلدان الثلاثة، برامج و خطط التنمية السياحية، و قد توصلت الباحثة إلى ضعف الآثار التنموية لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب، رغم المقومات السياحية الطبيعية الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر.

4- رسالة ماجستير لصالح بزة بعنوان: تنمية السوق السياحية بالجزائر – دراسة حالة ولاية مسيلة – (2006) تطرق الباحث فيها إلى مفهوم السياحة و تطورها، أنواعها، خصائصها، السوق السياحي، التسويق السياحي، التنمية السياحية و أزمات قطاع السياحة، السوق السياحية بالجزائر و في الأخير تطرق إلى السياحة بولاية المسيلة و حاول تشخيص أهم المشكلات و العقبات التي تواجه النشاط السياحي بالجزائر و أيضا حاول وضع تصور لتنمية السياحة بولاية المسيلة، و نوصل إلى أن الجزائر رغم ما تمتلكه من مقومات سياحية متميزة إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب و لم تستطيع أن تحتل مكانة ضمن السوق السياحية العالمية.

5- رسالة ماجستير لعبد القادر هدير بعنوان: واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها (2006) تطرق الباحث فيها إلى نشأة السياحة و مفهومها ، و مكانة السياحة في الاقتصاد ، مدخل التسويق السياحي ، ترقية الخدمات السياحية، التخطيط الاستراتيجي للنشاط التسويق السياحي، أسس و بواعث القطاع السياحي الجزائري، الاستثمارات السياحية في الجزائر، و في الأخير تطرق إلى إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2013 ، و حاول توضيح اهتمام الدولة الجزائرية بتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري – و قد نوصل إلى أن الجزائر اهتمت بالسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية.

9/ صعوبات الدراسة :

من خلال إعداد هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات تمثلت في قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع على اعتبار أن دراستنا عبارة عن دمج لموضوعين ، فالأول يتناول التنمية المستدامة و الثاني السياحة، و الملاحظ أن الموضوع يتميز بالحداثة و كذلك قلة

الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات السياحية، بالإضافـــة إلى عـــدم دقتها و تضاربها في بعض الأحيان.

10/ خطة الدراسة :

لمعالجة الموضوع بطريقة منسجمة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول أساسية:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة، و يضم هذا الفصل التنمية في عالم متغير، التنمية المستدامة نظريات و مؤشرات، و آليات تمويلها، تحدياتها و معوقاتها.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الإطار النظري للتنمية السياحية يعرض عموميات حول السياحة ، نظرة حول التنمية السياحية و المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة .

و في الفصل الثالث تناولنا التنمية السياحية في كل من مصر، تونس و الجزائر واقع و آفاق من خلال أهدافها ، مؤشراتها ، و كذا تطرق المعوقات التي تواجهها .

و أخيرا في الفصل الرابع قمنا بدراسة تقييمية للتجـارب السيـاحية السابقة من خلال تقييم هذه التجارب، توضيح مساهمة السياحة في التنمية و كذا سبل التغلب على المعوقات التي تواجهها تم الاستنتاج الدروس المستفادة من هذه التجارب السابقة الذكر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للتنمية المستدامة

الفصل الثاني:
التأصيل النظري للتنمية السياحية

الفصل الثالث:

التنمية السياحية في مصر، تونس و الجزائر
واقع و آفاق

الفصل الرابع:

دراسة تقييمية للتجارب السياحية الثلاثة

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم « **و أمّا بنعمت ربك فحدث** ».

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى و على آله و صحبه أكمل الصدق

و الوفاء.

أولا و قبل كل شيء نشكر الله سبحانه و تعالى و نحمده حمدا مباركا يليق بجلاله وجهه و عظيم

سلطانه على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع نتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام

إلى الأستاذة المؤطرة التي تفضلت بالإشراف على مذكرتنا و متابعتها الجيدة " معيزي جزيرة "

وفقها الله.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد العون و المساعدة و لم يبخلوا علينا بأية معلومة.

أحلام و فاطمة

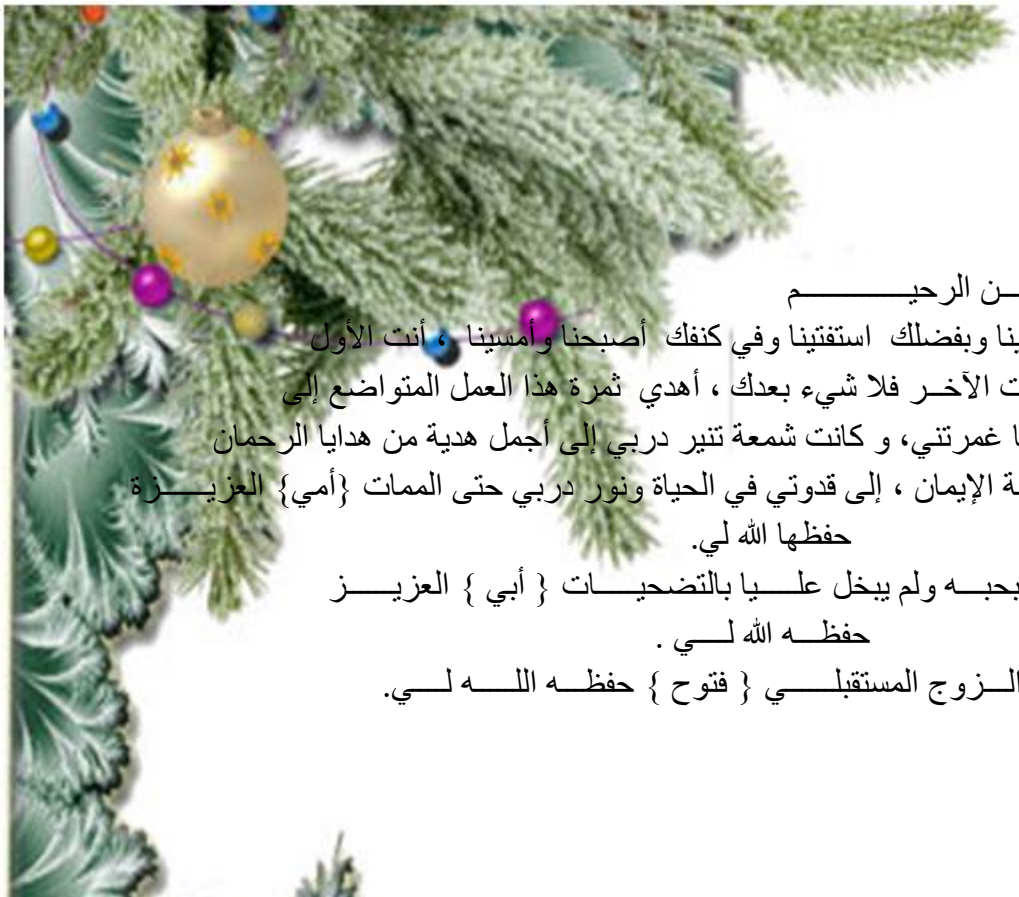

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم بك اهتدينا وبفضلك استفتينا وفي كنفك أصبحنا وأمسينا ، أنت الأول فلا شيء قبلك وأنت الآخر فلا شيء بعدك ، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من حملتني و بحبها غمرتني، و كانت شمعة تنير دربي إلى أجمل هدية من هدايا الرحمان وأعز نعمة بعد نعمة الإيمان ، إلى قدوتي في الحياة ونور دربي حتى الممات {أمي} العزيزة حفظها الله لي.

إلى من غمرني بحبه ولم يبخل علي بالتضحيات { أبي } العزيز حفظه الله لي .

إلى الحبيب والزوج المستقبلي { فتوح } حفظه الله لي.

إلى أغلى ما في الوجود : إخوتي وأخواتي.
إلى كافة العمات و الأخوال والخالات والجدة والجد وبنات العمات والخالات.
إلى زوج الأخت أسيا وإلى كافة الأصدقاء والزملاء خاصة صديقتي أحلام.
إلى كل زملائي في الدراسة وخاصة دفعة 2013 .
إلى كل حبيب سقط اسمه سهوا في هذه الصفحة فهو في القلب محفوظ.

فاطمة المدعوة " أحلام "

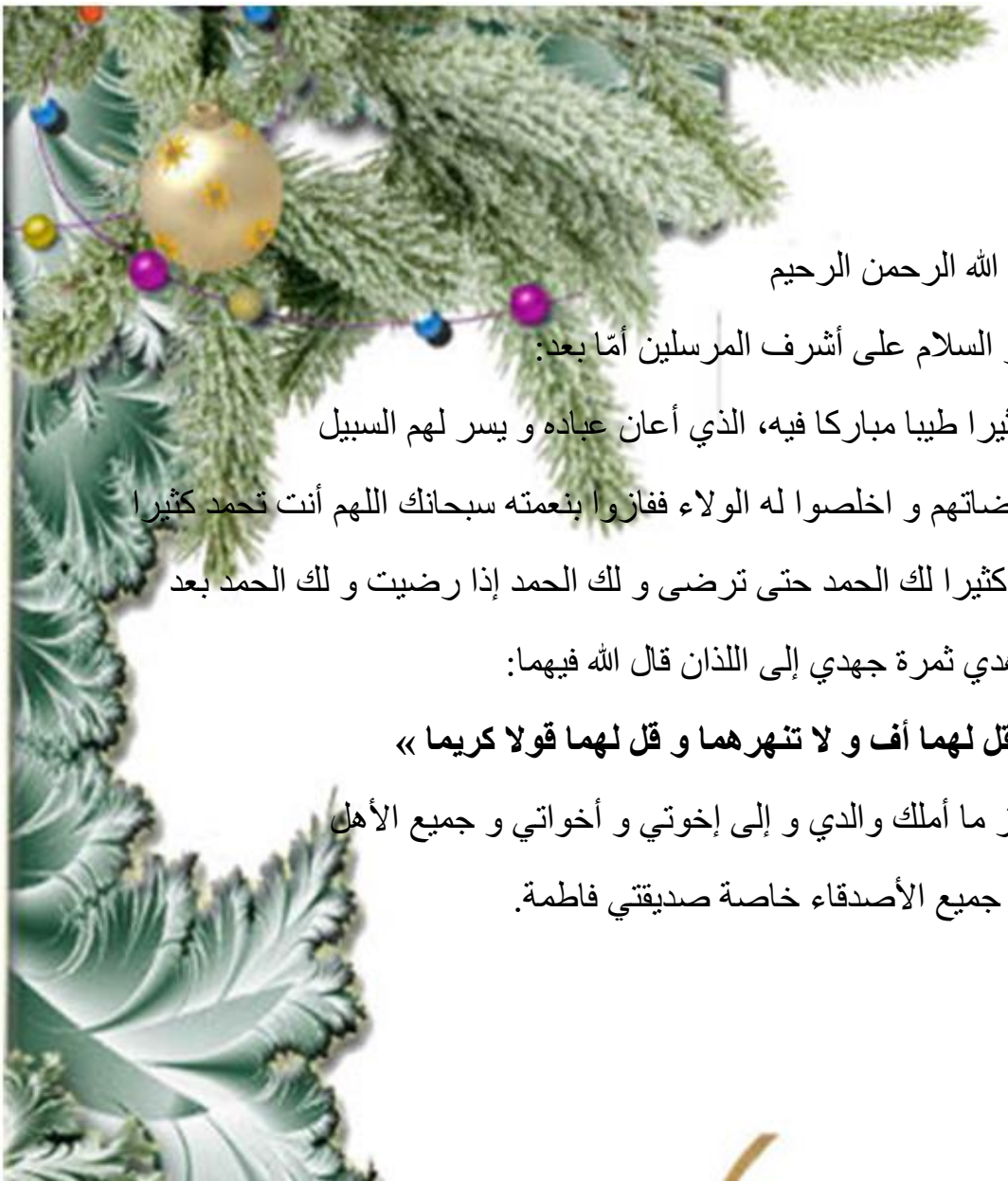

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أمّا بعد:

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه، الذي أعان عباده و يسر لهم السبيل فعملوا لمرضاتهم و اخلصوا له الولاء ففازوا بنعمته سبحانك اللهم أنت تحمد كثيرا كما تجزي كثيرا لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى. أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان قال الله فيهما:

« و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما »

إلى أعز أعز ما أملك والدي و إلى إخوتي و أخواتي و جميع الأهل و الأقارب و جميع الأصدقاء خاصة صديقتي فاطمة.

أحـــــــــلام

تمهيد

يعتبـــر أهم مـا يميز التغيـرات و التحـولات الكبـرى التي يشهدها عـالم القرن الحـادي و العشـــرين هـو تشعـب و انتشار بعض المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية التي سادت العالم، و لعل أبرزها المفهوم البيئي نتيجـة خطـورة الأوضـاع البيئيـة العـالميـة التي أصبحـت تقلـق خبـراء البيئـة و المتخصصيـن و العـامليـن في الحقـل البيئـي، و ذلك انطلاقا من الواقع المفزع و المتردي لأحوال البيئة في الكثير من بقاع العالم، و قد أدى هذا الوضع إلى تزايد الوعي بأهمية قضايا البيئة اهتمام الدول المتقدمة تحديدا، و فرضها ذلك في برنامج المؤسسات الدولية و في إطار المعاملات الخارجية مما ساهم في تعميق مفهوم البيئة في مصطلح التنمية و هذا ما خلق مفهوم جديد قائم على إدماج مصطلح التنمية ضمن جميع جوانب الحياة من الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي و غيرهما.

المبحث الأول: التنمية في عالم متغير.

يجد المتتبع لتاريخ التنميـة عـلى الصعيـد العـالمي و الإقليمـي أنـه طـرأ تطـور مستمـر و واضح على مفهوم التنمية، كان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي

تواجهها المجتمعات، و انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية.

بشكل عام يمكن تمييز خمسة مراحل لتطور مفهوم التنمية و محتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحاضر و هذه المراحل هي:

الفرع الأول: التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و سريعة، و قد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعد ما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، و الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة و من هذه الاستراتيجيات : إستراتيجية المعونات الخارجية، و التجارة من خلال زيادة الصادرات، و يعد نموذج والت رستو W.ROSTOW المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية و محتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، و هذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج و أخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.[1]

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية.

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزا في الساحة العالمية منذ عام 1945، نتيجة تزايد عدد الدول النامية المستقلة، و محاولتها الخروج من الحلقة المفرغة للفقر، و التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، و تراكم رأس المال في المجتمع، و عليه فالدول المتقدمة اقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي لم تحقق تقدما ملحوظا في هذا الاتجاه يطلق عليها الدول النامية و من

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص19.

ثم تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، و زيادة في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج الحقيقي و زيادة في نصيب دخل الفرد مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي و المؤسسي و البشري. [1]

الفرع الثالث: التنمية الشاملة و التنمية البشرية:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، و ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، و التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع و الحياة، و تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين و ليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو و توزيعه على المناطق و السكان، و لكن السمة التي غلبت على هذا النوع تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى و وضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، و دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي و المكاني.[2]

إضافة إلى أن مفهوم التنمية كان قاصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات مادية، و لكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح المفهوم المعلن أن الإنسان هو صانع التنمية و هدفها.

و نظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن في ما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة و مدربة و قادرة على التكييف و التعامل مع أي جديد بكفاءة و فاعلية. [3]

الفرع الرابع: التنمية المستديمة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، و كان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فلا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، و تمخضت الجهود الدولية

(1) محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص13.

(2) عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص21.

(3) عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة، في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص98.

عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، و كان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية يحمل عنوان مستقبلنا المشترك. [1]

و يمكننا تتبع أهم الخطوات التاريخية لهذا المصطلح فيما يلي:

- في عام 1968 كانت أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و بالتالي التنمية المستدامة، و هو ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء و المفكرين و الاقتصاديين،

و كذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد في الدول المتقدمة.

- في عام 1972 صدر قرار "حدود النمو" الذي شرع فكرة محدودية الموارد الطبيعية، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل و أن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات و مصايد الأسماك)، و الموارد غير المتجددة (رواسب المعادن حقول النفط و الغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.[2]

و في جويلية من نفس العام انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم من 5 إلى 16 جويلية 1972 شارك فيها 114 دولة، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية و ضرورة الترابط مع البيئة، و المشاكل الاقتصادية، و طالب الدول النامية بأن يكون لها الأولوية في التنمية، إذا أريد تحسين البيئة و تفادي التعدي عليها، و بالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية و الفقيرة، و قد خلصت كذلك بإنشاء صندوق تمويل المشاريع البيئية.[3]

- في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم و بالتالي أكدت فكرة التقرير السابق. [4]
- في عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصيانة، نبهت الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء.[5]

---

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) نبيل فالي، **التنمية من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستديمة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص 07.

(3) مصطفى فريد، سمير بو عافية، **مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، أيام 22.21 أكتوبر 2008، ص 01، ص04.

(4) نبيل فالي، مرجع سبق ذكره، ص07.

(5) مصطفى فريد، سمير بو عافية، مرجع سبق ذكره، ص01.

- في 27 أفريل 1987 أصدرت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا، بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي، و في هذا التقرير و للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كذلك و في التقرير النهائي للجنة، قامت برندتيلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة.

إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي تنموية و بيئية و هي قضية مصيرية مستقبلية بقدر ما هي تتطلب اهتمام الحاضر من أفراد و مؤسسات و حكومات.[1]

- في 14 جـوان 1992 انعقـد مؤتمـــر في ريو دي جانيرو بالبـرازيـل الـذي شكل أكبـر حشـد عـالمي حـول البيئـة و التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، و عرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" دليلا على أهميته العالمية.(2)

و كان الهدف من المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلة قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئيـة إلى مـرحلـة البحـث عن العـوامـل الاقتصـاديـة و السيـاسيـة و الاجتمـاعيـة المسـؤولـة عـن خلـق الأزمـات البيئيـة و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

و تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات: (3)

- اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21* خطة عمل من شأنها أن تستجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة و التنمية في القرن الحادي و العشرين.
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق و واجبات الدول في هذا المجال.

---

(1) سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص 239.

(2) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، لبنان، 2003، ص 197.

(3) Jean- marie Harribey, **le développement soutenable,** Economic, paris, 1998, P 8.

* تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21 و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا من أعلى مستوى.

- في 11 ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول كيوتو باليابان الذي يهدف إلى إقامة تعاون عالمي لمكافحة تغير المناخ و الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و استخدام آلية التنمية النظيفة. (1)
- في عام 2002 بعد انقضاء 10 سنوات على تبني أجندة القرن 21 قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 بغرض الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة 21 ضمن إطار التعاون الدولي و الإقليمي، لتغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة و يشكل وضع الإطار المؤسسي الفعال للتنمية المستدامة على جميع
- المستويـات، ركيـزة للتنفيـذ الكـامل لجـدول أعمال القرن 21 و متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامـة و مواجهة التحديات الناشئة أمام هذه التنمية.(2)
- في ديسمبر 2007 عقدت منظمة الأمم المتحدة في مدينة بالي بأندونيسيا من 03 إلى 14 ديسمبر 2007 مؤتمرها حول التغيرات المناخية في محاولة للاتفاق على خريطة طريق

لمفاوضات قادمة بشأن التوصل إلى معاهدة جديدة تخلف اتفاق كيوتو 1977 و مرحلته الأولى المنتهية في عام 2012 و ذلك من خلال إجراءات تقليص معدلات إزالة الأشجار بتوفير مخصصات لتعويض البلدان الاستوائية من أجل التوقف عن استغلال الغابات في التدفئة و الزارعة، أي المحافظة على ما تبقى من رئة العالم من الغابات المسؤولة عن استمرارية التوازن البيئي بامتصاصها الكربون، و تعزيزها للأكسجين و كذلك الاتفاق على تأسيس صندوق لدعم الدول الفقيرة من أجل مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية و مساعدة الدول النامية على الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة.[3]

- في ديسمبر 2009 انعقدت قمة كوبنهاغن حول قضية تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة بيلانستير، وسط العاصمة الدنمركية كوبنهاغن من 07 إلى 18 ديسمبر 2009، بحضور ممثلي 193 دولة، و ذلك من أجل التوصل إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية، يحل بديلا عن بروتوكول كيوتو لعام 1997، الذي أوشكت مدة سيرناته على الانتهاء، الأمر الذي يتطلب تحضير ملزمة لتقليل الانبعاثات في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة الممتدة من 2012 و حتى 2020.[4]
- و أهم نتائج هذه القمة تمثلت في: [5]

---

(1) Abdellatif Ben Achenhou, **le développement durable en Algérie**, le prix de l'avenir, Algérie,2005, P 122.

(2) مبارك بوغشة، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص 07.

(3) حمدي هاشم، **تغيرات المناخ العالمي، مظاهره و أبعاده الاقتصادية و السياسية**،تاريخ الزيادة 2013.02.05 عن الموقع: http://www.feedo.net/Environment/.../Universa/eilmate.htm.

(4) محمد سعيد، **قمة كوبنهاغن**، تاريخ الزيادة 2013.02.05 عن الموقع: .http://www.alquds.com

(5) إيمان مرعي، **التغيرات المناخية و قمة كوبنهاغن**، ملفات الأهرام، تاريخ الزيادة 2013.02.05 عن الموقع: http://www.ahram.org.ey.

- اتفاق كوبنهاغن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، و الذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية.
- إنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة و يتضمن هذا الاتفاق تخصيص 30 مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.

لكن عددا من الدول النامية رفض صيغة الاتفاق و اعتبر أنه فشل في تبني الإجراءات المطلوبة لوقف الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية، فضلا على أن الاتفاق المبرم لم ينص على قرار معاهدة ملزمة قانونا، كما أن الاتفاقية تحتوي على نقاط لم تحسم فيما يتعلق بالتزامات الدول الغنية بخفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام 2020.

الفرع الخامس: التنمية المستقلة.

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية من الاعتماد على الذات، و يعتبر (PAUL BARAN) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية" إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل

استغلال ممكن، ثم أخذ الفكرة عن (BARAN) اقتصاديون من القارات الثلاثة و حتى أوروبا، و حاول تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، و قد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، و رغم ذلك لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

و قد وضعت بعض الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة و أهمها:

1- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية.
2- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية و استخدام السياسات الملائمة لذلك.
3- التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية و توسيع السوق المحلية من خلال إشباع الحاجات الأساسية.
4- تحقيق أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.
5- التوزيع العادل لثمار التنمية، على أن يتم هذا من خلال أنماط جديدة للاستثمار و الإنتاج، و ليس من خلال آليات السوق أو أساليب إعادة توزيع الدخل أو برامج الإنفاق العام لوحدها.
6- ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية.
7- و أخيرا يؤكد هذا التوجه على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية و التي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة، إذ مثل هذه التكنولوجيا لا يمكن استيرادها من الخارج بل يتعين على البلدان أن تخلقها و هنا تكمن الصعوبة الكبرى.[1]

و خلاصة لما سبق يمكننا أن نعرف التنمية على أنها عملية حضارية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية، معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع القومي، و تسير في اتجاه محدد، الأمر الذي يتطلب عمليات التنظيم و التنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في إعادة بناء كاملة.

المطلب الثاني: أساسيات التنمية المستدامة.

إن للتنمية المستدامة أسس سوف نتعرض لها في هذا المطلب من خلال: المفهوم و الخصائص، المبادئ و الأسس، الأهداف و المقومات.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات و المعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف، و إنما تعدد و تنوع التعريفات، حيث يمكن تعريفها من عدة أوجه كما يلي:

أولا: الأصل و المفهوم اللغوي للتنمية المستدامة: تتكون من:

1- **التنمية:** هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، و تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية، لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب.[2]

2- **المستدامة:** حيث يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير على شكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة – نتيجة ديناميكيتها – إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها و عناصرها و علاقات هذه العناصر بعضها ببعض، و في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، و المعنى العام لمصطلح ECOLOGY هو دراسة مكونات البيت، أما المصطلح ECNOMY فيعني إدارة مكونات البيت، و إذ افترضنا هنا أن البيت يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة و التحليل العلاقة بين

(1) مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص 129،130.

(2) محمد عبد العزيز عجايمية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

أنواع و خصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية و بين إدارة هذه المكونات.[1]

ثانيا: تعريفات المنظمات الدولية: نذكر منها:

1- **تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية:** "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المهادنة في تأمين حاجات أجيال المستقبل". [2]

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** " هي تنمية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية التجارية، الطاقوية، الزراعية و الصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا و إيكولوجيا مستديمة". [3]

3- **تعريف البنك الدولي:** عرفها على أنها "تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحاضر (الحالي) دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، و بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز التقدم الاقتصادي، الاجتماعي و البشري، و التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غمى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل، و الأهداف طويلة الأجل".[4]

ثالثا: تعريفات مختارة للتنمية المستدامة: نذكر منها:

1- تعرف: " بأنها العملية التي يتم من خلالها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة، و التي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي، لأداء وظيفتين رئيسيتين في الجل الطويل، و هما إعادة توفير الموارد الاقتصادية و البيئية، و استيعاب فضلات النشاط البشري". [5]

2- تعرف أيضا على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ". **(6)**

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص25.
(2) أمل حسن، **آليات التنمية النظيفة و خفض الانبعاثات**، تاريخ الزيادة 2013.02.21 عن الموقع:
http://www.phila.edu.go/academics/inhamiary/up/oads/presentation8.ppt
(3) محمد كنفوش، **الاقتصاد الحقي و آثاره على التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 29.
(4) مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 04
(5) محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي و البيئة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 30.
(6) عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3- كما تعرف: " على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن نعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها، و التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي و على التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، و تجديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد و حماية البيئة الطبيعية بل و ازدهارها". **(1)**

رابعا: تعريف المشرع الجزائري للتنمية المستدامة:

جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هجري الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

" التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية". **(2)**

و في الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي عملية واعية و دائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغيرات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية، بما يحقق رفع لقدرات المجتمع و تحسين مستمر و متواصل لنوعية الحياة فيه.

الفرع الثاني: مبادئ و أسس التنمية المستدامة.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة:

مع بداية القرن الواحد و العشرين بدأت تتبلور بيئة جديدة تبناها البنك العالمي تقوم على عشر مبادئ أساسية:

- **المبدأ الأول:** تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، و هذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.
- ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الآمونيات و أمكن التوقف عن استخدام مادة الرصاص و الآن حوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي. (3)

(1) إبراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2006، ص 32.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2003، ص 09.
(3) شلابي عمار، طيار أحسن، **إشكالية التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني 5 حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 20 أوت 1955، سكيكدة، 22.21 أكتوبر 2008، ص 20.

- **المبدأ الثاني:** الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر التأثير على فعالية التكلفة، و أفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات في الجزائر.

إن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كبيرة بموارد محدودة، و هو يتطلب نهجا متعدد الفروع و يناشد المختصين و الاقتصاديين في مجال البيئة و العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة لتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية. (1)

- **المبدأ الثالث:** اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر و نظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.
- **المبدأ الرابع:** استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث، تدفق النفايات و رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة إلى عمليات الاستخراج.
- **المبدأ الخامس:** الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و قدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد على أنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليد من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي و مثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام و نشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية. (2)
- **المبدأ السادس:** العمل على القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية،و ذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات و إنشاء نظام (الإيزو) يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة

للإدارة و البيئة توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات و تحسين كفاءة الطاقة. [3]

- **المبدأ السابع:** الاشتراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلدها، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون و مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

(1) خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الواقع الاقتصادى، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002،ص ص 344،342.
(2) عمار شلابي، طيار أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 21.
(3) عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ و التنفيذ**، من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992، إلى مؤتمر بالي 1992 المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 8.7 أفريل 2008، ص 08.

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

- **المبدأ الثامن:** توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني) و ذلك لتبني تدابير جماعية لمواجهة بعض المشكلات البيئية. [1]
- **المبدأ التاسع:** تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية: بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء و الغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، و في الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.
- **المبدأ العاشر:** إدماج البيئة في البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج و تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر و المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البيئة التحتية، و باتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية و البيئية.[2]

نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن بجيل جديد من صانع السياسة البيئية و العقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف و منافع البيئة في تقرير السياحة يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، و يشخص و يعالج البواعث السلوكية للأضرار بالبيئة.

ثانيا: أسس التنمية المستدامة:

تعتمد التنمية المستدامة في تحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية و الحق في حماية البيئة و كلاهما حق من حقوق الإنسان فمما لا شك فيه أن حماية البيئة عادة

مطلب أساسي لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة و التمتع بالصحة التي تأتي من خلال الحق في التنمية.

و للتنمية المستدامة عناصر رئيسة تم إعلانها بصفة أساسية ضمن إعلان ريو دي جانيرو في المبادئ من ثلاثة إلى ثمانية و المبدأ 16 و العناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي:

(1) عمار شلابي، أحسن طيار، مرجع سبق ذكره، ص 21.
(2) سحر قدوري رفاعي،**مقالة عن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية: التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعة ورشة عمل إدارة الكوارث البيئية**، 24.23 نوفمبر، مملكة البحرين،ص 8-9.

- الحق في التنمية.
- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي و الأجيال القادمة.
- تحميل المتسبب في التلوث بنفقات التلوث.

أما العناصر الإجرائية فتتمثل في المبدأين رقمي 10 و 17 الخاصين بالاشتراك العام في اتخاذ القرار في التقييم البيئي العام، و تقوم التنمية المستدامة على عدة اعتبارات أو مقاييس بيئية تحكمها قواعد هي:

- **قاعدة المخرجات:** و هي أن يكون توليد المخلفات لا يتجاوز قدرة استيعاب الأرض لها أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.
- **قاعدة المدخلات:** و تتكون من نوعين من المصادر هما:

- **المصادر المتجددة**: و هي أن يكون الاستهلاك المصادر لما لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد.
- **العناصر الغير متجددة:** هي استنزاف المصادر الغير متجددة بحيث تكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة و استثمارها حسب قاعدة "سرفيان كوزي" للتنمية المستدامة و التي تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

لا شك أن الموارد الطبيعية و البيئية لها أثرها الملموس على حياة الإنسان و هي التي تساعد على تكوين المجتمعات في المستقبل، من هنا فإن الحفاظ عليها لا بد أن يشمل ضمان سلامة البيئة.[1]

الفرع الثالث: أهداف و مقومات التنمية المستدامة.

أولا: أهداف التنمية المستدامة:

حددت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة، مع تحديد نقاط البدء منذ عام 1990 من المقرر بلوغ كل من هذه الهداف بحلول عام 2015 هي:

1- القضاء على الفقر المدقع و الجوع: العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على الأقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت الآتي:

- بين 1995 إلى 2010 إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.

- بين 1995 إلى 2010 إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف.

(1) نفس المرجع، ص 10.

2- **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:** ضمان إتمام الأولاد و البنات على السواء مرحلة الدراسة الابتدائية بحلول عام 2010.

3- **تشجيع المساواة بين الجنسين و تمكين النساء من أسباب القوة:** إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و المقرر حدوث ذلك بحلول 2005 و في مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز عام 2015.

4- **تخفيض نسبة وفيات الأطفال:** تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخاصة بنسبة الثلاثين بين عامي 1990–2015.

5- **تحسين صحة الأمهات:** بين عامي 1990- 2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

6- **مكافحة فيروس مرض الإيدز و الملاريا و الأمراض الأخرى:** بحلول عام 2015 وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة "الإيدز" و متابعة ما بدأ العمل على عكس اتجاهه.

7- **ضمان استمرار البيئة:** دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

- العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف.
- إدخال تحسينات على حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية و زيادة فرص الوصول إلى الأسواق و ذلك من خلال:

- المزيد من التطور لنظام تجاري و مالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي.
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا.
- التفاعل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية و دولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.
- التعاون مع الدول النامية، تطوير إستراتيجيات لإقامة العمل اللائق و المنتج لمن هم في سن الشباب.
- التعاون مع القطاع الخاص، جعل التقنيات الجديدة و بخاصة تقنيات المعلومات و الاتصالات متوفرة. [1]

و هناك عدة أهداف و المتمثلة في تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان و احترام البيئة الطبيعية و تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية و تحسين استغلال و استخدام عقلاني للموارد و ربط التكنولوجيا الحديثة لأهداف المجتمع و إحداث تغيير مثمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع.[2]

(1) عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 242 – 244.

(2) محمد غنيم عثمان، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 – 28 .

ثانيا: مقومات التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على المقومات التالية: الإنسان، الطبيعة و التكنولوجيا.

1- **الإنسان:** يعتبر الإنسان هو محرر التنمية المستدامة، و لهذا ينبغي على إستراتيجية التنمية المستدامة أن تتعامل مع زيادة السكان المتوقع، كما يجب أن تضع التنمية ضمن أولوياتها محاربة الفقر و تأمين الحياة البشرية و السعي لحياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء و الماء و المرافق الصحية و التعليم و إعادة تشجير الغابات و توفير فرص العمل.

و أن تكون التنمية المستدامة تهدف إلى وضع برامج سكانية تزداد فيها نسبة صغر السن، و معرفة القدرات الكاملة المتاحة من أجل معرفة كيفية استغلالها مع الاهتمام بموارد الأرض و العوامل البيئية.

2- **الطبيعة:** هي خزانة الموارد المتجددة و غير المتجددة حيث تتمثل الموارد المتجددة في الغابات، المراعي، مصائد الأسماك، المزارع و هذه الموارد كلها متاحة للاستهلاك، و هي متجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي الذي تعيش فيه.

أما الغير متجددة: هي التي تحتويها باطن الأرض، في حين أن الذي يستهلك منها لا يعوض و لا يتجدد مثل البترول، الفحم، الغاز الطبيعي و المعادن...الخ، و ترشيد هذه الموارد يتضمن عدم استنزافها بالمحافظة على الموارد الطبيعية و إدخال المعرفة العلمية المتطورة.

3- **التكنولوجيا:** أصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الإنسان، كما أن الكثير من المشاكل التكنولوجية ليس لها حل فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في البداية كثيرة النفع غير أنه مع تطور هذه التكنولوجيا و المعارف العالمية تبين أن لها أضرار خطيرة باعتبار أنها أصبحت أضرار بالبيئة و تضر بطبقة.

كما سادت فكرة أن التكنولوجيا هي بمثابة الحلول للمشاكل تساعد الإنسان، غير أن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة و التكنولوجيا و أن الكل يعتمد على إيجاد الطرق التي تتصل بعناصر الإنسان و البيئة و التكنولوجيا التوازن في تفاعلاتها في حين أن هذا التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية يجب السهر على تطبيقها بإجراءات صارمة.[1]

(1) فريحة حسن، **"التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص30.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليشمل جميع الأبعاد و الجوانب بشكل متناسق و متكامل و سنقوم في هذا المطلب بذكر خمسة أبعاد أساسية للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية.

أولا: الأبعاد الاقتصادية:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المنهاج الاقتصادية، حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني و جنوب فقير.

أ- حصة الاستهلاك الفرد من الموارد الطبيعية:

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة

عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 % من الناتج الصناعي العالمي و تمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25 % من سكان الكرة الأرضية، و هي تستهلك اثنتي عشر ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، و يبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة و لا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية و تعنى التنمية المستدامة أيضا بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة لاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض. [1]

(1) مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة أيام 21، 22 نوفمبر 2007، ص ص 2،3.

ت- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته:

و تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير مناسبة، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد الماليــة، التقنيــة و البشرية الكفيلــة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام التكنولوجيا أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل، و في القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها، و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

أ- تقليص تبعية البلدان النامية:

و ثمة جانب من جوانب الــروابط الدولية بين الدول الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض بــه استهلاك المــوارد الطبيعية في البلــدان الصناعيــة، يتباطــأ نحــو صــادرات هــذه المنتجــات مــن البلــدان النــاميــة و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، و مما يساعــد على تعــويض هــذه الخســائر، الانطــلاق من نمــط تنمــوي يقــوم بالاعتمــاد عــلى الذات لتنمية القدرات الذاتية و تــأمين الاكتفــاء الــذاتي و بالتــالي التوسع في التعــاون الإقليمي، و في التجــارة فيمــا بين البلدان الناميــة و تحقيق استثمارات ضخمة في الرأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات الحسنة.

ب- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعنى التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشــة و يحقق للتخفيف مــن عبء للفقــر الشــديد، عمليــة هامــة بالنسبــة للتنميــة لأن هناك روابــط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة، و النمو السريع للسكان.

ت- المساواة في توزيع الموارد:

إن وسيلة التخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة، و ذلك من خلال المساواة في فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات بين الأفراد داخل المجتمع.[1]

(1) فقراوى سميرة و آخرون، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة، 2010- 2011، ص 22.

فالفـرص غير المتساوية في الحصـول على التعليـم و الخـدمات الاجتماعيـة و على الأراضـي و المـوارد الطبيعية الأخـرى و على حرية الاختيار تشكل حاجزا هاما أمام التنمية.

ث- الحد من التفاوت في المداخيل:

التنمية المستـدامة تعمـل على الحـد من التفاوت المتنـامي في الـدخل و في فـرص الحصول على الرعاية الصحية و التعليم و السكن، و تجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تؤدي دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة.

ج- تقليص الإنفاق العسكري:

كمـا أن التنمية المستدامة يجب أن تعنى في جميع البلدان بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، و من شأن إعادة تخصيص و لو جزء صغير من المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ح- تغير أسلوب الإنتاج:

إن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي سيختلف اختلافا عميق مع الإنتاج الحالي إذ ينبغي إدخال إصلاحات سياسية على نظام الإنتاج تتمثل في إجراء تخفيض متواصل في مستوى المدخلات و مثال على ذلك استعمال الطاقة الملوثة مثل الطاقـة الكهربائية و تمويـل العمل إلى استخـدام الطاقـات المتجددة بالإضافة إلى تقليص المخرجات من نفايات و ملوثات و تصميم منتجات ذات كفاءة بيئية.

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية الإنسانية:

هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما يكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد و البشر مجتمعين هي على النحو التالي:

أ- تثبيت النمو الديمغرافي:

تعنى التنمية المستدامة بما فيها الأبعاد البشـرية و ذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، و هو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيـلا، بـل كذلك لأن النمـو السريع يحـدث ضغـوطا حادة على الموارد الطبيعية

و عـلى قـدرة الحكومـات على تـوفير الخـدمات كمـا أن النمـو السريـع للسكـان في بلـد أو منطقـة ما يحـد مـن التنمية، و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن. (1)

ب- الحجم النهائي للسكان:

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة " و نعني بالحجم الأمثل للسكان ذلك الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الفنية القائمة".

ت- أهمية توزيع السكان:

إن لتوزيع السكان أهمية خاصة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لعا عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و الموارد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطر على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، و تعني اتخاذ تدابير خاصة من قبيل اعتماد كل السياسات و التكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ث- الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء للموارد البشرية، و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع، و من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مدقع أو في المناطق النائية و من هنا فإن التنمية المستدامة تعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعليم القراءة و الكتابة و توفير الرعاية الصحية الأولية و المياه النظيفة و التنمية المستدامة تعنى فيها – وراء الاحتياجات الأساسية – تحسين الرفاه الاجتماعي و الاستثمار في الرأس المال البشري، بتدريب المربين و العاملين في الرعاية الصحية و الفنيين و العلماء و غيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

ج- الصحة و التعليم:

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، و من ذلك مثلا أن السكان

---

(1) علي حميدوش، **التنمية البشرية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 7.6 جوان 2009، ص ص 8-10.

الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، و وجود قوة العمل الحسنة بالتعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية و من شأن التعليم أن ينمي الفكر الذي يدعو إلى التنوع البيولوجي و حماية أفضل له. [1]

ح- دور المرأة:

إن المرأة هي المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل و رعاية و تربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان و مع ذلك هي آخر من يجد الرعاية و الاهتمام مقارنة بالرجال و لدور المرأة أهمية خاصة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء و الأطفال في الصناعات الصغيرة و الزراعة و الرعي و الاعتناء بالبيئة المنزلية و الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها يعود على التنمية بمزايا متعددة.

خ- الأسلوب الديمقراطي في الحكم:

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم و العلاقة بين الناس و الإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد و التنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي في جوهر الديمقراطية.

الفرع الثاني: الأبعاد البيئية و التكنولوجية.

أولا: الأبعاد البيئية:

أ- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي و المصايد:

نلاحظ أن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تقليص من غلتها، و يخرج سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية و المياه الجوفية، أما الضغوط البشرية و الحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي و الغابات و تدمرهما، و هناك مصايد كثيرة في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ب-حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود، إبتداءا من حماية[2]

(1) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 33.

(2) منير نوري، **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة مع الإشارة إلى الوطن العربي**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، أيام 7.6 جوان 2009، ص ص 4،5.

التربة إلى حماية التربة المخصصة للأشجار و إلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد و هذه الأهداف يحتمل تضاربها، و مع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، و تعني التنمية المستدامة من استخدام الأراضي القابلة للزراعة و إمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة و كذلك استحداث و تبني ممارسات و تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج

إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار و البحيرات و تهدد الحياة البرية و تلوث الأغذية البشرية و الإمدادات المائية و هذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، و اجتناب تملح أراضي المحاصيل و تشبعها بالماء.

ت-صيانة المياه:

في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، و أيضا المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة كما أن النفايات الصناعية و الزراعية و البشرية تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية، و تهدد البحيرات و المصبات في كل بلد تقريبا، و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه، و هي تعني أيضا تحسين نوعية و قصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، و قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

ث-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة و هي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري انخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية و النباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، و تتعرض الغابات المدارية و النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية و الغابات الساحلية و غيرها من الأراضي الرطبة و سواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية و النباتية آخذا في الشارع و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة و ذلك بإبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة.

ج- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط المطار و الغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

ثانيا: الأبعاد التكنولوجية:

لتحقيق تنمية مستدامة يجب مراعاة ما يلي:

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء وماء و أرض، و في البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات و تنظيف

التلـوث بنفـايات كبيـرة، أمـا في البلـدان النـاميـة فـإن النفـايات المتـدفقـة في كثيـر منهـا لا يخضـع للرقابـة إلى حـد كبيـر و مع هـذا فـليس التلـوث نتيجـة لاصقـة مـن نتـائـج النشـاط الصنـاعـي و أمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيا تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، و تكون نتيجـة أيضا للإهمال و الافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، و تعنى التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف و أكفأ و تقلـص من استهلاك الطاقـة و غيرهـا من المـوارد الطبيعيـة إلى أدنى حـد، و ينبغي أن يتمثـل الهدف في عمليـات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، و تعيد تدوير النفايات داخليا و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، و في بعض الحالات التكنولوجيا التقليدية التي تفي بهذه المعايير ينبغي المحافظة عليها.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة:

التكنولوجيا المستخدمة الآن في البلـدان الناميـة كثيـرا مـا تكـون أقـل كفـاءة و أكثـر تسببـا في التلـوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، و التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقها و من شأن التعاون التكنولوجي، سواء بـالاستحـداث أو التطـويـع لتكنـولـوجيـات أنظـف وأكفـأ تنـاسب الاحتيـاجـات المحليـة، الـذي يهـدف إلى سـد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية أو يزيد من الإنتاجيـة الاقتصادية و أن يحـول أيضا دون مزيـد من التدهـور في نوعية البيئة، و حتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية، و لاسيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ت- المحروقات و الاحتباس الحراري:

إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاص لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية المقلقة.[1] فالمحروقات يجري استخـدامها و إحـراقها و طـرح نفـاياتها داخـل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المنـاطـق العمرانيـة، و الأمطـار الحمضيـة التي تصيـب منـاطـق كـبيـرة، و الاحتبـاس الحـراري يهـدد بتغييـر المنـاخ و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

ث- الحد من انبعاث الغازات:

و ذلك عن طريق الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات و مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

ج- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فاتفاقية "كيوتو" جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، و توضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.[2]

الفرع الثالث: البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة:

يظهر من خلال محاولة المؤسسات التنسيق فيما بينها لبلوغ الأهداف المنشودة، و من بينها:

أ- البنك الدولي للإنشاء و التعمير:*

تتمثل أهدافه في:

- مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأولويات و رسم السياسات و استراتيجيات التنمية المستدامة.
- توجيه القروض الممنوحة نحو قضايا البيئة عند مراحل التحضير و إعداد المشاريع.
- مساعدة الدول و دعمها في جهودها الرامية إلى إحداث التكامل بين مقاومة الفقر و حماية البيئة.

(1) محمد تقروت، أحمد طرشي، **إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربي**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية لموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص ص 5،6.

(2) ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية لموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص ص 9،10.

* هو مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء يتم تشغيلها لصالحهم، و قد تأسس هذا البنك في عام 1944، الذي يعمل مع البلدان المتوسطة الدخل و الأشد فقرا المتمتعة بالأهلية الانتمائية من أجل تعزيز النمو المستدام و المنصف.

- المساهمة في معالجة القضايا العالمية المرتبطة بالبيئة عن طريق صندوق البيئة.
- التحكم في النمو الديمغرافي، برامج مقاومة الفقر، تحسين وضع النساء، تجهيزات و تطهير الماء الصالح للشرب.

ب-صندوق البيئة العالمي:

يركز على أربع أنواع من القضايا البيئية:

- حماية التنوع البيولوجي.
- التغيرات المناخية.
- حماية المياه.
- حماية طبقة الأوزون. *

ت-برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

له دور فعال و محوري في إعداد و صيانة القوانين و الاتفاقات الدولية المرتبطة بالبيئة، حماية المياه الإقليمية، بروتوكول مونتريال (كندا) حول طبقة الأوزون، و اتفاقيات بال حول النفايات السامة تشمل أولوياته الرئيسية:

- لدى البرنامج نظام الرصد و التقييم و الإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم.
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم و زيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا و إتاحتها للجميع.
- تقديم المشورة التقنية و القانونية و المؤسساتية للحكومات و المنظمات الإقليمية**

ث- لجنة التنمية المستدامة:

تؤدي دورا فعالا في إرساء قاعدة عمل مشتركة حيث تعمل على التنسيق مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة و التنمية (منظمة الأمم المتحدة للزراعة و التغذية، المنظمة العالمية للصحة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية) كما تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مجال التنمية المستدامة، حيث

* يعد صندوق البيئة العالمي من أكبر المنظمات المستقلة الغير الحكومية لحماية البيئة في العالم، و تأسس في عام 1961 و يتمتع بـ 5.2 مليون مؤيد في العالم و شبكات في أكثر من 100 دولة و منطقة، بدأ الصندوق أعماله في الصين خلال حماية البندا العملاق و موطنها عام 1981 و يعد أول منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال حماية البندا العملاق في الصين تلبية لدعوة الحكومة الصينية.

** هو جهة النشاط المعنى بالبيئة و التابع لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئ اليونيب وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في يونيو 1972، و يقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا و لدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية من مناطق مختلفة في العالم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة تأسس لتشجيع قيام شركات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم و الشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما يقيم للاحتفاليات الدولية و الفعاليات مثل يوم البيئة العالمي في 05 يونيو من كل عام.

توجد على مستوى الدول الأعضاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة تساهم في وضع الإستراتيجيات الوطنية.*

ج- منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:

تعتبر أمانة هذه المنظمة أن التنمية المستدامة هي المبدأ الأساسي المنظم و الموجه لأنشطتها وهي تؤدي دورا مهما في التحضير والإعداد للمفاوضات الدولية حول هذا الموضوع و تعتبر أن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في:

- توجيه نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى المجالات التي لها علاقة بالبيئة، نشر التكنولوجيا كما يلزمها بعدم التحايل على المبادئ البيئية و الاجتماعية رغم أن الاتفاق لا يحمل طابع قانوني إلزامي إلا أنه في حالة إخلال و عدم التزام الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الخارج للاعتبارات البيئية فإنه يأخذ بعين الاعتبار عند تسوية المنازعات.
- مبدأ المعاملة الوطنية أو عدم التميز حيث أن القوانين و التشريعات البيئية تطبق و تحترم من طرف المستثمر الأجنبي و المحلي على السواء بصورة موحدة دون تمييز، كما أنه يجب

محاربة و مواجهة كل مظاهر الإغراق البيئي و وضع و تطبيق تشريع أساسي يعترف بسمو و مشروعية إلزامية القانون الدولي على التشريع المحلي، يمكن لهذا القانون رفض الاستثمارات الأجنبية التي تشكل خطرا على البيئة و الصحة العمومية.**

المبحث الثاني: التنمية المستدامة، نظريات، مؤشرات و إستراتيجيات.

تنطوي التنمية المستدامة على جملة من النظريات و بوضع برنامج هذه الأخيرة ثم سرد مجموعة من المؤشرات تستخدم للقياس في الاقتصاد الوطني، و قد شملت أبعاد رئيسية.

المطلب الأول: نظريات التنمية:

بعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الاقتصادية أربع أوجه رئيسية للفكر، التي كانت أحيانا متنافسة، هذه الأوجه الأربعة يمكننا عرضها كما يلي:

---

* أنشئت لجنة التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفاعلة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة و التنمية (مؤتمر قمة الأرض) (ريودي جانيرو)، و لجنة التنمية المستدامة منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة يستعرض و يرصد جوانب التقدم المحرزة في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 و خطة تنفيذ جوهانسبورغ على الأرصدة الوطنية و الإقليمية و الدولية، و يعد التقارير في هذا الشأن و تجتمع اللجنة سنويا في نيويورك في إطار دورات زمنية لأعمال الاستعراض و تحديد لسياسات مدة كل منها سنتان.

** اختصارهاOECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق الحر، نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، و بعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، و في سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

1- نموذج المراحل الخطية للنمو.
2- نظريات و أنماط التغيير الهيكلي.
3- نماذج الثورة على التبعية الدولية.
4- نماذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي و حرية الأسواق.

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت السنوات القليلة الماضية مدخل خامس يطلق عليه النظرية الحديثة في النمو أو نظرية النمو الداخلي.

الفرع الأول: نظرية المراحل الخطية:

حينما رغبت دول العالم الفقيرة في أن تبدأ بشكل مفاجئ في التغيير بعد الحرب العالمية الثانية وجد اقتصاديو الدول الصناعية أنفسهم مقيدي الأيدي، و لم يتوفر لهم سهولة أدوات و مفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد ريفي كبير، و مجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث.[1]

أولا: نظرية مراحل النمو (روستو):

اختار الاقتصادي الأمريكي مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة و ذلك في كتابه الموسوم (The stages of Economic growth) الذي صدر في

عام 1960 و يعتبر البعض روستو في كتابه الشهير هذا قد قدم نظرية سياسية و كذلك نظرية اقتصادية وصفية لنمط النمو و التنمية لبلدان العالم، إن جوهر أطروحة روستو هي أنه يدعي يمكن منطقيا و عمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية، و تصنف المجتمعات طبقا لتلك المراحل.

و يفرق روستو بين خمسة مراحل هي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي.
2- مرحلة ما قبل الانطلاق.
3- مرحلة الانطلاق.
4- مرحلة النضوج.
5- مرحلة الاستهلاك و الوفير.[2]

(1) ميشيل تويدارو، **"التنمية الاقتصادية"**، ترجمة حسن حسني و محمود حامد عبد الرزاق، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 124.

(2) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 111،112.

ثانيا: مراحل النمو لهارود – دومار:

يعتبر نموذج هارود – دومار توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية) و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان و قد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

و قد ركز نموذج (هارود – دومار) على النظرية الدينامية و على العلاقة بين الادخارات و الاستثمارات و الناتج، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال، و يؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من نسبة إلى أخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي و الإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال.[1]

الفرع الثاني: نظرية نماذج التغيير الهيكلي و أنماط التنمية:[2]

إن تحليل أنماط التنمية و التغيرات الهيكلية التي تصاحبها، يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة و التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي و الصناعي و المؤسسي للاقتصاد المتخلف خلال الزمن، و ذلك للسماح للصناعات الجديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي و تجدر الإشارة هنا إلى أن الادخارات و الاستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية، و لكنها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما هو الحال في نظرية المراحل، بل هناك حاجة إلى تغيرات مترابطة في هيكل الاقتصاد من أجل التحول من نظام اقتصادي تقليدي إلى نظام حديث.

و خلاصة يمكن القول أن مجموعة التغيرات الهيكلية التي تم تـأشيرها هي عبارة عم متوسطات لأنماط التنمية التي لاحظها(Chenery) على البلدان المتخلفة و الفرضية الأساسية للنموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو و التغيرات الهيكلية التي ترافق النمو، و إن خصائصها الرئيسية متشابهة في جميع الأقطار، لكن الاختلافات التي يمكن أن تظهر فيما بين البلدان بخصوص سرعة و نمط التنمية تعتمد على منظومة الظروف المحيطة بها.

الفرع الثالث: نظرية التبعية الدولية:

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية و فرنسا، و في السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعمـا متزايدا و خاصـة من مثقفـي البلـدان النـاميـة، وتعـود جـذور هذه النظـريات إلى الفكـر المـــاركـسي، و تنظـر

(1) نفس المرجع، ص 74.

(2) نفس المرجع، ص ص 107، 108.

هـذه النظريات إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالـة من الجمـود في النـواحي السياسية و المؤسسية و الاقتصـادية محليا و دوليا، و أنها أسيرة التبعية و علاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، و يعرف (دوس سانتوس) التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور و التوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن. (1)

و تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز و البلدان النامية و التي سميت بلدان الأطراف .(2)

و التخلف يعتبر ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية روستو و النظرية الهيكلية التي تأكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخارات و الاستثمارات أو ندرة التعليم و المهارات.

و من أبرز الكتاب في نظرية التبعية هم Dos Santos, Paul Baran, Gunder Emanuel, Samee Amin Frank,...الخ، و تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية لا يمكن اختبارها تجريبيا لكنها تقدم إطارا فكريا يحتوي على الجوانب العديدة لوظائف و عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي و لأنواع الهيمنة و التبعية. (3)

و الرسالة الأساسية لنظرية التبعية هي أن التنمية الأوروبية قد بنيت على التخلف في العالم غير الأوروبي، و قد استندت تنمية أوروبا على التحطيم و الاحتلال و الاستعمار و السيطـرة و انتزاع المجتمعـات غير الغربيـة من سكـانها و مواردها و فائضها الاقتصادي، و بموجب هذه الفكرة فإن العلاقة بين بلدان المركز و بلدان الأطراف هي التي مكنت البلدان المسيطرة من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيها، في حين أن بلدان الأطراف قد حققت بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة. (4)

الفرع الرابع: الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

تتمثل الحجة الرئيسية النيوكلاسيكية المعاكسة في القول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة و التدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، و يقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال: Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Havry Johson, Bela Balassa و آخرين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، و يرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة، و خصخصة المشروعات المملوكة للدولة، و تشجيع حرية التجارة و التصدير و الترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، و تقليص

(1) ميشيل تويداروا، مرجع سبق ذكره، ص 142.
(2) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.
(3) P, Peet whit E Hart wich, theavies of development, 1999, the Guild Ford pres, PP 107-109.
(4) R, Peet, op, cit, p 107.

صور التـدخل الحكـومي، و الاختـلالات السعــرية سواء في أسواق المال، و من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و تحفيز النمو الاقتصادي، و على النقيض مما يراه منظرو التبعية، نجد أن مؤيدو النيوكلاسيكية المضاءة يعتقدون أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات الوحشية التي تقوم بها دول العالم الأول (أي الدول المتقدمة) و الوكالات الدولية التي تسيطر عليها و إنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، و انتشار الفساد، و عدم الكفاءة، و غياب الحوافز الاقتصادية، و كلها أمور تتغلغل في اقتصاديات الدول النامية.

و على ذلك فإن ما تحتاجه الدول النامية ليس مجرد إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، أو عملية إعادة هيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها، أو زيادة المعونات الأجنبية أو محاولة السيطرة على معدلات النمو السكاني، و نظام تخطيط مركزي يكون أكثر فعالية، و إن ما تحتاجه هذه الدول – ببساطة شديدة – هو تشجيع وجـود أســواق حــرة، و تطبيق مبــدأ "أتركـــه يعمــل" من خلال حكومات تقوم بتيسيرات تسمح لآليـــة اليد الخفيـــة تعمل، بحيث تكون أسعار السوق مرشدا لعملية تخصيص الموارد، و تشجيع التنمية الاقتصادية، و قد أشار هؤلاء المؤيدون إلى قصص النجاح التي تحققت في دول مثل كوبا الجنوبية، سنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة، و إلى قصص الفشل التي تحققت في الاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي في إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

إن التحدي النيوكلاسيكي لعقيدة التنمية السائدة يمكن تقسيمه إلى ثلاث مناهج هي:

- منهج السوق الحر.
- منهج الاختيار العام (و يطلق عليه الاقتصاد السياسي الجديد).
- منهج السوق غير التمييز.[1]

الفرع الخامس: النظرية الحديثة للنمو (نظرية النمو الداخلي):

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، و التي تؤكد على أنه هناك

خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (Zero Growth) و عليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل، دائما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو، و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، و قد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في

(1) ميشيل تويداروا، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، و لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، و باختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي و الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (slow)، و بافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة و العامة في رأس المال البشري و التي تولد وفرات خارجية، و تحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص الفوائد.

و منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج و مستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) للنمو، فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baumal) عام 1986، و لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة و النامية)، كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة و المستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، و التي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة، مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة، و عليه فإن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة و التي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال.

و قد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، و في حالة عدم وجدود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد، و أن مثل هذا النمو يكون داخليا. [1]

و ختاما و رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو الطويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-80.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: النظريات الداعية للأولوية البيئية:

و تتمثل هذه النظريات فيما يلي:

أولا: نظرية GAYA: بالنسبة "لجيمس لو فلوك" مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حيا قادرا على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات و أفعال الإنسان، فحسب هـذه النظـرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها، و منه الطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها و ليس لسد احتياجات الأجيال الحالية و اللاحقة كما ترى CAIA أيضا أن المعايير الإيكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط و المجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا من نواحي قصور هذه النظرية، ضف إلى ذلك أن هذه النظرية، كانت تهدف إلى خلق إنصاف إزاء الكائنات غير الإنسانية على حساب الإنسان.

ثانيا: نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية DEEP ECOLOGY: تفترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان و قام "ألدوليو بولد" و بعض الحركات الأنجلو ساكسونية بترويج هذا المبدأ و جعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة و ألمانيا.

و ترفض هذه النظرية أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية، و من هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة، لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به. (1)

ثالثا: النظرية المتشائمة: في عام 1898 نشر "توماس مالتس" مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين و منهم الفيلسوف "نيكولاس د يكو ندروسيه" و الذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري و التطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل و العقبات الاقتصادية.(2)

و التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل و على العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر و زيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، و أن هذا سوف يؤدي إلى بؤس و مجاعات و ثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

(1) Beat burgenmier, économie de développement durable : de boech 2 édition, Belgique, 2005, pp 195-196.

(2) إسماعيل شعباني، **"مقدمة في اقتصاد التنمية"**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 64-65.

و يرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجـل يمكن أن تحدث فقط حينما يـزداد الجنس البشـــري بمعدلات معقـولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، و من ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية.

لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي، و اشتملت العديد من بنود النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات و الفقر و التوترات السياسية و الكوارث الطبيعية على النمو السكاني.[1]

رابعا: النظرية المتفائلة: من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، و على سبيل المثال جون ستورت ميل الذي يرى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، و لن تصل إليها أية دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

و قد استند ستوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة و على دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية و كلها عوامل تؤدي – كما يعتقد ميل- إلى خفض معدلات نمو السكان.

و مع أن ستوارت ميل أكد على ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي إلا أنه برغم تفاؤله رأى أنه حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام – أي يتم استنفادها – في الأغراض الصناعية و غيرها فإن هذا لن يكون عالما مثاليا بأي حال من الأحوال، و قد نشر مالتس أفكاره لأول مرة عام 1798 حيث ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب و الأمراض و المجاعات.[2]

خامسا: الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920): لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت و من حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة ما بين عامي 1890 و 1920، حيث انه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي و أن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقيق الأجيال القادمة.

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الآن و الاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، و أن التحكم و الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب.

(1) نفس المرجع، ص 65.

(2) محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مجدى محمود شهاب، **"أصول علم الاقتصاد السياسي"**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص ص 57-58.

و ربما أن يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام و الجدل حول الحفاظ على البيئة و مواردها الطبيعية و التنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها هذه الأيام و الجدل حول الحفاظ على البيئة و مواردها الطبيعية و التنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة.[1]

سادسا: نظرية النضوج: كان أ. هانسن هو المدافع الرئيسي عنها و بقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

لن يكون للتقدم الاقتصادي على المدى الطويل في رأي أنصار نظريات الركود إلا نارا من القش سريعة الانطفاء و لقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار – الكهرباء...) غذت بصورة مستمرة الآلة و تزايد السكان في الوقت ذاته، و مع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، و أن تدخل في فترة ركود نسبي، و عندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج. [2]

سابعا: دراسة برانت و مورس 1963: في دراسة عن الندرة و النمو الاقتصادي أعدها اثنان من الاقتصاديان الأمريكيان هما برانت و مورس، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار و تكاليف بعض الموارد الطبيعية، و ذلك بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، كانت نتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكد أنه بالنسبة للزراعة و المعادن فإن الأسعار و تكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870 – 1957.

و يمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية و يؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية و بالتالي فإن برانت و مورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة و رؤية مالتس التشاؤمية.[3]

ثامنا: نظرية الحالة الثابتة المستقرة: في الستينات برز مصطلح الحد المطلق من جديد و لكن بزعامة الديموغرافيين و الطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت و استقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

(1) فاطمة أحمد حسن، **"الاتفاقية الدولية لحماية البيئة و أثرها على صادرات أوبيك"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، أوت 2006، ص 8،7.

(2) ريموند ريشنجباخ، سيلفن أوخر، **"التنمية صفر"**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1978، ص 50.

(3) فاطمة أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار بحد ذاته و ليس الخضوع لنهاية محتومة، و قد عرف هذا التيار صدى و رواجا كبيرين عام 1970، و لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكر كلية للحاجات الحالية البشرية و فرضه خيارات أقل ديمقراطية.

و بالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة.(1)

تاسعا: نظرية حدود النمو لنادي روما: بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات فقط على إعلان دراسة برانت و مورس، و في عام 1972 أعلن نادي روما تقرير "حدود النمو"، و قد بيع من هذا التقرير نحو تسع ملايين نسخة و طبع بتسع و عشرين لغة من لغات العالم.

و قد تم إعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطورة للحاسب الآلي و اعتمد على طريقة جديدة –آنذاك- في النمدجة سميت بطريقة "تحليل النظم"، قدم هذا التقرير نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية، و هي: السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة و التلوث. كما تنبأ هذا التقرير بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم و الإنتاج الغذائي، و تنبأ التقرير أيضا بنضوب إحدى عشر معدن قبل نهاية هذا القرن و المعادن هي: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة، الزنك و القصدير. (2)

و في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم "نظرية حدود النمو" و كان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي:

- أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، و إنتاج الغذاء و التصنيع و استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.
- يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة و إيجاد من التوازن البيئي و الاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.
- مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به، هدفا آخر و هو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية و خاصة الناضبة منها و لن يأتي إلا بوضع "حدود النمو".

مما تقدم يمكن إدراج النظريات و الآراء التي دعت إلى الأولوية البيئية ضمن اتجاهين رئيسين:

---

(1) Toladidia Thombiano : Economie de l’environnement et des fesseurs naturelle, l’harmattan, avril 2008, p 42.

(2) ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوخر، مرجع سبق ذكره، ص 14،15.

1- نظريات ذات نزعة محافظة و التي ربما ينتاب أصحابها الحنين للطبيعة النقية العذراء، و من هذا المنطلق فهم ينادون بأسبقية الطبيعة على الإنسان و الذي حسبها لا يعد إلا جزءا بسيط منها.
2- نظريات و آراء تبنت النظرة المتشائمة فهي و إن اعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الاقتصادي إلا أن إفراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودة الموارد الطبيعية، و ما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب إضافة إلى عدم اقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة عموما، كل هذا جعلهم يحصرون في قاعدة هرم ماسلو و كل تطلع للارتقاء بهذه الحاجات سيشكل خطرا على استمرار البشرية.(1)

الفرع الثاني: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية: و أشهر النظريات في هذا المجال:

أولا: نظرية تعديل السوق: ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي.

من هذا المنطلق عوملت النفايات و كذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر إليها على أنها موارد متاحة و متوفرة بصورة غير محدودة.

فالإنتاج عبارة عن تحويل للمواد الطبيعية إلى سلع اقتصادية و نفايات كذلك فإن الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع و لكن أيضا تحويلها إلى نفايات، و لما تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي، نفس الكلام ينطبق على الموارد الطبيعية كالماء و الهواء التي كما

سبق و أشرنا اعتبرت مواد غير منتهية و من ثم فقيمتها الاقتصادية منعدمة أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الاقتصادية.

لكن مارشال أكد أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين و قدم مفهوم "الاقتصاد الخارجي".

و منه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية و تناولها كمؤثرات فاعلة، و ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.(2)

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) Michel bassend, metrosation crise ecologique et developpement durale, France, sn imprimeur 2000 pp 99-100.

ثانيا: نظرية الاستدخال لآرتور بيجو: يقترح أ. بيجو خلال سنوات العشرين أن تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج و استهلاك بعض الموارد و منها الموارد البيئية عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية، مثل الرسوم و المساعدات و تمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولين عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية

المستعملة و غيرها من الملوثات المضرة بالبيئة إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة، و تخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط و البيئة.

و تمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم يدفعها كل شخص يلوث الجو، و كل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو استعمالها لمكافحة التلوث.

ثالثا: نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز: ينتقد الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو و يقترح حلا أقل تشددا ليترك مجالا واسعا للقوانين المنافسة و ينطلق من معاينة مفادها أن المواد البيئية ليست ملكا لأحد، و يقول أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة، فإنه من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين و ضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين، ما يعاب على هذه النظرية هو إفراطها في الاعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية. (1)

رابعا: نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي هارولد هو تلينغ بنشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" عام: 1931، و في الدراسة قام هو تلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة و تعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.

و يمكن اعتبار فكرة هو تلينغ عن توصيف الموارد الطبيعية تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها و هو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

خامسا: نظرية القيمة الاقتصادية الكلية: جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات و الخسائر المنجرة عنها، مثلا يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأراضي و ذلك بسبب عوامل انجراف التربة، تبدو هذه المقاربة محدودة و مختزلة لطابعها النفعي.

انطلاقا من هذه المعاينة أقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلف التمثيلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، دون أن تأخذ في الحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة.

---

(1) Taladidia-Thombiano, op cit, pp 35-37.

يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع أو للعكس حيث يطلب من الناس حسب إمكانياتهم المالية المساهمة في المحافظة على البيئة أو تحديد ما هي إمكاناتهم في تقبل أو تحمل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة فمعارضي هذه النظرية يرون أن هذه الطريقة لا تعطي إلا قيمة تقريبية للطبيعة.

سادسا: نظرية الاقتصاد الإيكولوجي: من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطار نظري، يدعو هذا التيار إلى التقارب بين [1] علوم الأحياء و العلوم الاجتماعية و من ثمة يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات بين الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية و الإيكولوجية، و حسب هذا التيار لا يمكن اعتبار النمو و الاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ:

- إن حدود استيعاب الطبيعة المحدودة و على النظام الاقتصادي أن يأخذها في الحسبان.
- يجب التنبؤ لإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد و الناضبة.
- يجب احترام ظروف إعادة تبديد الموارد الطبيعية المتجددة.

سابعا: نظرية النمو الداخلي: خلال نهاية العقد الثامن و بدايات العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة و تحولت إلى ما يسمى نظريات النمو الداخلي حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب و لو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية، و من ثمة رأت نظرية النمو الداخلي بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، و اعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث و التطوير و التعليم و اتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات و الاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي.

و قد كان لنموذج النمو الداخلي سمة أساسية و هي أنها تفترض أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود لكن كيف يمكن لذلك أن يتحقق في ظل عالم يتميز بموارده الناضبة ؟

كما تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا سوف لن تتمكن من إزالة الآثار السلبية للتنمية إلا إذا وجهت نحو هذا الهدف. [2]

---

(1) فاطمة أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(2) نفس المرجع، ص ص 20-21.

الفرع الثالث: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية:

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، ميول التنظيم الاجتماعي من أجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية و تخصيص البرامج و المشاريع المختلفة، هذه النظرة تأخذ في الحسبان سياسة تحليل المشاريع و النمو الديمغرافي و كذلك يجب الاهتمام بالفقر و انعدام المساواة في ملكية الأراضي، الحروب و الكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصادية[1]غياب الحرية في مختلف المستويات، و يجب

أخـذ هذه العــوامل المستفحلــة مجتمعــة و على حد السواء، و في الآتي نتناول أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

أولا: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال تقوم فكرها (النظرية) على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف و الخصائص الطبيعية و التاريخية لهذه الدولة و لأقاليمها حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز و الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن و الهامش و الذي تمثله الأرياف و يحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات و التأثيرات المتبادلة.

- **الآثار الخلفية السالبة:** و هذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف و الهوامش و تتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز و السبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز و عوامل طرد في الهامش.
- **الآثار الانتشارية الموجبة:** و هي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، تتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية و المواد الأولية التي تنتج في الريف، و لكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة و تطوير و تحسين الإنتاج الزراعي و تعتمد سرعة و درجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى و الوضع التنموي للمركز.

ثانيا: نظرية مراكز النمو لهيرشمان: و يطلق عليها البعض من الباحثين اسم نظرية الاستقطاب تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق هي:

- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، و رأس المال و البضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدن) و ذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال [2] كذلك استبدال مفهوم

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-25.

(2) نفس المرجع، ص 66-68.

الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه ميردال تساقط للرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية و التقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

- قال هيرشمان: إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديد في المنطقة الواقعة بينهما.
- يتفق هيرشمان مع ميردال بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب) و ضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش.

الثالث: نظرية الاستقطاب العكسي: صـاحب هـذه النظرية هـو ريكارد سون، الـذي يـرى أن الآثـار الانتشـارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي و دون حاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال أو هيرشمان، و الفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة و تتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم و داخل كل إقليم، و قد حاول ريكارد سون أن يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة التحضير (الاستقطاب).
- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز.
- مرحلة اللامركزية الإقليمية.[1]

رابعا: نظرية القلب و الأطراف:

وضعها فريدمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- القلب و هو المنطقة الحضرية الرئيسية و قطب أو مركز النمو.
- الأطراف و هي مناطق الظهيرة أو المناطق الهامشية.

و العلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز و قد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة و تحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة و التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، و لتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسية هي:

- **مرحلة النمط المكاني المستقل:** و تمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة و المعزولة عن بعضها.

(2) نفس المرجع، ص 68.

- **مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني:** تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسيا على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.
- **مرحلة المراكز الفرعية:** يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.
- **مرحلة الهرمية:** حيث تؤدي العلاقة بين أطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش و تقليل الفوارق الإقليمية بينهما مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.[1]

خامسا: نظرية التحيز الحضري: وضعها ميخائيل لبتون، حاول من خلالها الإجابة على السؤال: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ و بالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات

الاقتصادية و الجغرافية إلا أن الإجابة عليه ما زالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر و كثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.

فلبون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء و استمرار و تزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية و السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.

سادسا: نظرية النظام العالمي: يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة، و بعبارة عاطفية هم يدعون بأن على الكثرة الغالبة فيما يدعوه العالم الثالث أن يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من أن نبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة، و هكذا نرى أن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة، و أصحاب نظرية النظام العالمي يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء و عذاب الكدح و الرق و الجهل و القسوة في القطب الآخر.[2]

سابعا: نظريـــة النمـــو الاقتصـــادي الأمثـــل: إن نظرية النمو الاقتصادي الأمثـل في صيغتهـــا كمـا قـدمهـا فرانك رمـــــزي و طورها آخرون من بعده، هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) و ذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر، و هي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد و الأجيال.[3]

---

(1) نفس المرجع، ص 69.

(2) جون بيليس و ستيف سميث، **"عولمة السياسة العالمية"**، ترجمة و نشر مركز الخليج للأحداث 2004، ص ص 166-267.

(3) فاطمة أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة:

الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة.

إن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه تقيس التغيير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة و ليس لها علاقة بجوانب عمليـة التنميـة الأخـرى، أمـا مـؤشـرات التنميـة المستـدامـة فـإنهـا تعكـس حقيقـة أن الجـوانب الاقتصـاديـة، الاجتماعية و البيئية هي جوانب مرتبطة و متكاملة و متداخلة، فأي تغيير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس على الجوانب الأخرى، إلى جانب هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل و تقييم فاعلية

و أثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية و استغلال الموارد الطبيعية، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل:

- **المرحلة الأولى:** و تشمل الخطوات التالية:
- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية و الخاصة.
- تحديد دور كل جهة من عملية التنمية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق و التكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها.
- **المرحلة الثانية:** و تشمل الخطوات التالية:
- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم و الوضع الحالي لهذه المؤشرات.
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.
- **المرحلة الثالثة:**

يجب اختبار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و إستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة و تلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي:

- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات.
- إمكانية جمع ما هو غير متاح في البيانات.
- مصدر البيانات.
- استمرارية توفر البيانات.
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة.
- مدى واقعية هذه البيانات.
- طريقة إنتاج هذه البيانات (مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقرير، ...)

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

بدأت شعبة التنمية المستدامة برنامجها لوضع مؤشرات التنمية المستدامة في عام 1994 و بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وصفت مجموعة أساسية من هذه المؤشرات لاستخدامها على الصعيد الوطني، و توالى استعراضها و تنقيحها.[1]

أولا: المؤشرات الاجتماعية: و تتمثل فيما يلي:

1- **المساواة الاجتماعية:** ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة (الصحة، التعليم...الخ) و من القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر و توزيع

الدخل، تمكين الأقليات الدينية و العرقية الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية و عدالة الفرص ما بين الأجيال.

و بالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقيق و يمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما:

أ- **الفقـــر:** يقـاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و نسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.(2)

ب- **المساواة في النوع الاجتماعي:** يقاس عن طريق مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

2- **الصحة العامة:** إن الحصول على مياه الشرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنميـة المستدامـة ففي معظـم الـدول فـإن الخدمـات الصحية لم تتطـور و هنـاك عـدة مؤشـرات لقيـاس الصحـة و هي:

أ- **حالة التغذية:** تقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب- **الوفاة:** تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.

ت- **الإصحاح:** يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

(1) لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، **"مؤشرات التنمية المستدامة"**، تاريخ 2013.02.25، عن الموقع: www.escwa.un.org/information/publications/edit/up/oad/sdpd/-5-book/et2-a.pdf.

(2) عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **"التنمية المستدامة و رهانات النظام الليبرالي بين الواقع و الآفاق المستقبلية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص ص 06-07.

الرعاية الصحية: تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية و نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

3- **التعليم:** هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما و صدى تقدمها الاجتماعي و الاقتصادي فقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم و في تدريب سكانها على المعلومات الحديثة أما مؤشرات التعليم فهي:

أ- **مستوى التعليم:** و يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.

ب- **محو الأمية:** و يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4- **السكن:** إن توفر المسكن المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة و تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المشردين و الذين لا مأوى لهم.

5- **الأمن:** و يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي و حماية المواطنين من الجريمة خاصة ضد الأطفال و المرأة و جرائم المخدرات و الاستغلال الجنسي و يتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.

6- **السكان:** هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني و التنمية المستدامة فكلما زاد النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المشاكل البيئية و بالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة.(1)

ثانيا: المؤشرات البيئية:

1- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته و منها التغيير المناخي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء و ترتبط تأثيرات هذه القضايا مباشرة بصحة الإنسان و استقرار و توازن النظام البيئي و هناك ثلاث مؤشرات رئيسية هي: (2)

أ- **التغيير المناخي:** و يتم قياسه من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ب-**ترفق طبقة الأوزون:** و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ت-**نوعية الهواء:** و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2- **الأراضي:** و هي قضية معقدة في علاقتها بالتنمية المستدامة فالأرض لا تتكون من البنية الفيزيائية و طبوغرافية السطح فقط بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها و مؤشراتها.

(1) نفس المرجع، ص ص 06-07.

(2) أحمد تي، نصر الرحال، **"إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة بعض تجارب الدول العربية"**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8.7 أفريل 2008، ص ص 24-25.

أ- **الزراعة:** و يتم قياسها بمساحة الأرض المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية و استخدام المبيدات و المخصبات.

ب-**الغابات:** و يتم قياسها بمساحة الأرض المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية الأشجار و التشجير.

ت-**الحضرنة:** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة مؤقتة.

3- **المياه العذبة:** لا شك أن المياه تعتبر أكثر القضايا المهمة للتنمية المستدامة و هي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث و لعل أهم المؤشرات المستخدمة في مجال المياه هي:

أ- **نوعية المياه:** و تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا و نسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب- **كمية المياه:** و تقاس من خلال حساب كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

4- **التنوع الحيوي:** يعتبر من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ أن حماية التنوع الحيوي يعتبر واجبا بيئيا و أخلاقيا لتأمين التنمية المستدامة ذلك أن العلاقة بينهما علاقة ترابط إذ توسع الأولى أصبح مرتبط بالجودة للأخيرة، لذا فإن حماية التنوع الحيوي و الاستخدام المستدام لعناصره و كذلك الموارد الأولى أصبح مرتبط بالجودة تعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين هما:

أ- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية و كذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.(1)

ب-**الأنواع:** يتم قياسها بحساب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

5- **البحار و المحيطات و المناطق الساحلية:** بما أن البحار و المحيطات تشكل بأكثر من 70 % فإن إدارة هذه المناطق بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي توجه البشرية، أما المؤشرات المستخدمة فهي:

أ- **المناطق الساحلية:** و تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية و نسبة السكان في المناطق الساحلية.
ب- مصائد الأسماك: يقاس بوزن الصيد السنوي للأسماك.

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية: نذكر منها:

1- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي و حجمه، و مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.
2- **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** و يقصد به الاتفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاعتماد إلى الإنتاج.

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **"مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 14.

3- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:** يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول، و يساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، و يرتبط هذا بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.
4- **صافي المساعدة الإضافية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** و يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية و هو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.[1]

رابعا: المؤشرات المؤسساتية: تتمثل فيما يلي:

1- الحصول على المعلومات:
أ- عدد أجهزة التلفزيون و الراديو لكل 1000 نسمة.
ب- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
ت- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.
ث- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة.
ج- عدد المشتركين في الأنترنات مستخدمي الأنترنات لكل 1000 نسمة.
2- العلم و التكنولوجيا: من خلال:
أ- عدد العلماء و المهندسين العالمين في البحث و التطوير لكل مليون نسمة.
ب- الإنفاق على البحث و التطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة، تحدياتها و معوقاتها.

إن لتكريس التنمية المستدامة يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المصادر و الآليات التي تساعد على تمويل التنمية المستدامة، و تحقيقها يستوجب وضع إستراتيجيات أساسية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن.

المطلب الأول: آليات التمويل:

هنـاك العـديـد من الوسائـل و الآليـات التي توفـر المـوارد الماليـة لتحقيـق التنميـة المستدامـة منها الوسائل الداخلية و الوسائل الخارجية و وسائل أخرى كما يلي:

(1) بورديمة سليمة، طبايبية سعيدة، **"التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها"**، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات تأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 17.18 ماي 2010، ص 14.

الفرع الأول: آليات التمويل الداخلية (الذاتية):

إن لتكريس التنمية المستدامة يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المصادر و الآليات التي تساعد على تمويل التنمية المستدامة، و تحقيقها يستوجب وضع إستراتيجيات أساسية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن.

أولا: الادخارات:

و هي مصدر أساسي لتمويل التنمية بصفة عامة و التنمية المستدامة بصفة خاصة (حسب السياسة المتبعة للدولة)، و تتمثل في الادخارات الاختيارية، و الادخارات الإجبارية [1]

حيث أن:

1- **الادخارات الاختيارية:** هي ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختيارا منهم، و بمحض رغباتهم، و يعتبر هذا الأخير من الوسـائل الأسـاسية لتمويـل التنميـة لـذلك فـإن تشجيعهـا في قنـوات ادخارية ضروري، و توجيهها وجهة سليمة مع برامج التنمية، و ذلك لنشر الوعي الادخاري في أوساط المجتمع و خاصة أصحاب الدخـول المرتفعـة و تـوجيه مدخـراتهم نحـو استثمـارات مسطـرة مع بـرامج التنميـة و الرقي و نحو مستقبل أفضل.[2]

و ينقسم الادخار الاختياري بدوره إلى قسمين ادخار القطاع العائلي و قطاع الأعمال:

أ- ادخار القطاع العائلي:

و يشتمل هذا القطاع على العائلات و الأفراد و المؤسسات الخاصة و عادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا الأخير بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها، و الإنفاق الخاص على الاستهلاك و يسمى اختياري لأنه يعتمد على رغبة الأفراد في توجيه جزء من دخولهم نحو الادخار بدلا من الإنفاق. [3]

ب- ادخار قطاع الأعمال:

أي مـا تقـوم بـه الشـركـة الـزراعيـة و الصناعيـة و التجاريـة و الخدماتيـة بادخاره، و يعتبـر من أهم مصادره، و ينتج ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و

على سياسة توزيعها كلما كانت الأرباح المحققة كبيرة كلمـــا زادت المدخـرات و كلمـا كانت سياســة تــوزيع الأربـــاح غيــر مستقــرة و منتظمة، فإنــه يترتب على

(1) محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

(2) سمير عبد العزيز، **"التمويل العام"**، دار الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص 305.

(3) عرفات تقي الحسني، **"التمويل الدولي"**، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص 41.

ذلك زيادة ادخار الشركات في فترات الرواج و الرخاء بينما، يميل نحو الانخفـاض أو الاختفاء في فتــرات الكساد و الركود، كذلك فإن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته و برامجه و خططه في المستقبل.

و تنقسم هذه الادخارات إلى نوعين: [1]

ب-1- ادخار قطاع الأعمال الخاص:

و تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات و بالتالي زيادة ادخاراتهم كلما زادت أرباحهم.

ب-2- ادخار قطاع الأعمال العام:

و تتمثـل في أربــاح المشــروعـــات التي يمتلكهـا القطــاع العام و هي عبــارة عن الفــرق بين السلع النهائية المنتجة و تكاليف إنتاجها.

2- الادخارات الإجباريــة: و هي الادخــارات التي تقتطــع من الــدخول لدى الأفــراد و المؤسســات بطريقــة إلزاميــة و تشمل ما يلي: [2]

أ- الادخارات الحكومية:

و تتجسد هذه في الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة.

- **الإيرادات العامة:**

هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة، و هذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هذا الفائض لكل من الإيرادات و النفقات.

- **النفقات العامة:**

هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة لتقديم الخدمات العامة، و هذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هذا الفائض لكل من الإيرادات و النفقات.

ت- التمويل التضخمي: [3]

و هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عند عجز المصادر الاعتيادية

(1) جمال الدين لعويسات، **"العلاقات الاقتصادية و الدولية و التنمية"**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 63.

(2) محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمن يسرى، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 187.

(3) محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمن يسرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

للإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة أي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة و يتلخص هذا الأسلوب في:

- الاعتماد على إصدار نقود جديدة ورقية أو الاقتراض من البنك المركزي، و البنوك التجارية و يعتبر التمويل التضخمي نتيجة لاستخدام هذه النقود في تمكين هذه الوحدات الاقتصادية (عامة أو فردية) من الحصول على موارد إضافية عند العجز في مواردها المستغلة في الإنتاج و كذلك دفع الأجور في بعض الأنشطة غير المستغلة، و بالتالي ينشأ طلب نقدي على منتجات و خدمات هذه القطاعات الجديدة، و لما كان عرض هذه المنتجات يتطلب فترة أطول من فترات الإنفاق على المشروع سيتولد فائض في الطلب الذي يشكل ضغوط تضخمية و عند وصول المنتجات إلى السوق سيتضاءل تدريجيا هذا التضخم، و كأن هذه المشاريع تمول نفسها بنفسها.

و أهم الآثار السلبية لهذا التمويل ما يلي: [1]

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة.
- عرقلة عمليات التخطيط و التنفيذ الذي ينتج عنه استحالة حساب التكلفة الحقيقية للمشروع.

ثانيا: الضرائب:

و تعرف بأنها اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، هذا بالمفهوم العام [2] أما من ناحية التنمية المستدامة نجد:

1- الجباية البيئية (الضريبة الخضراء): هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة بصفة نهائية و بدون مقابل كعقوبة له على تلويث البيئة، و بالتالي عندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته فإن هذا سيكون حافزا له لعدم التلويث مرة أخرى، أو البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا حتى يساهم في التقليل من نفقاته.

إن أساس فرض هذه الضريبة هو المبدأ العالمي "الملوث – يدفع"، و قد تم طرح هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و مضمون هذا المبدأ هو: " يجب على الملوث أن يتحمل كلفة تنفيذ إجراءات الرقابة المتبعة من طرف السلطات العمومية، من أجل بيئة مقبولة".

---

(1) عرفات تقى الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

(2) سوزي عدلي ناشد، **"النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة"**، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 115.

إن سعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي تتعامل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، بمعنى آخر فإن الضريبة تساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر.

و لكي تكون جباية السياسة البيئة ذات فعالية يجب توفر الشروط التالية:

- أن تكون الضريبة المفروضة أكبر من تكلفة المعالجة.
- أن تتسم بالمرونة فتختلف معدلاتها وفقا لنوع النفايات و حجمها و المنطقة الجغرافية التي تظهر فيها.
- أن تستعمل هذه الإيرادات و ما يساويها في تدعيم البحوث التي تسعى إلى إيجاد آليات إنتاج نظيفة. (1)

2- **الرسوم البيئية:** يطلق عليها كذلك الرسوم الخضراء أو رسوم الإضرار، و هي حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة، كما تعرفها المذكرة الجبائية لوزارة المالية الفرنسية في الفصل التاسع بأنها: " تلك الرسوم التي تخضع لها مادة ما عند طرحها للاستهلاك كنتيجة للأضرار البيئية التي تنتج عنها".

كما أن الاتحاد الأوروبي، و في إحدى نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع يوجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة، و حسب نفس النشرة الإعلانية فإن هناك نوعين من الاقتطاعات البيئية:

- تلك التي تمس انبعاثات الملوثات رسوم على تلويث المياه، على الانبعاثات الرنانة في مجال الطيران.
- تلك التي تمس المواد (الرسوم على المبيدات، البنزين،...).

كما أن الرسوم البيئية أنواع تتمثل في:

أ- الرسوم التحويلية أو المخصصة:

و يطلق عليها كذلك بالإتاوات و هي على من يغير في البيئة و التي تستعمل إيراداتها في تغطية تكاليف الخدمات البيئية، و إجراءات تخفيض التلوث، مثل معالجة المياه (إتاوة على الاستهلاك)، كما يمكن استعمال إيراداتها في تغطية نفقات خدمات بيئية مختصة (الرسوم المخصصة) و هي ليست مكلفة و أقل ردعا.

ب- الرسوم المحرضة أو الحاثة:

و التي تستعمل من أجل تعديل و تصحيح سلوك المنتجين أو المستهلكين، و هي ذات معدلات مرتفعة، و تلعب دورا ردعيا مهما و هي في هذه الحالة أداة تصحيحية حقيقية، فعندما يكون هناك رسم على كمية النفايات المطروحة و بالتالي التقليل من تلويث البيئة.

(1) كمال رزيق، محمد طالبي، **"الجباية كأداة لحماية البيئة –حالة الجزائر-"**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، أيام 7.6 جوان 2006، ص 08.

ت- الرسوم البيئية الجبائية:

و التي إلى الرفع من مستوى الإيرادات الجبائية التي يمكن توجيهها إلى تمويل مشاريع لحماية البيئة.[1]

3- التراخيص البيئية (رخص التلوث القابلة للتداول):

هي عبارة عن شهادات قابلة للتداول تصدرها الدولة مقابل الحق في كمية من التلوث تعادل قيمة التصريح، كما تزداد قيمة التصريح تزداد كمية من التلوث و هي تمثل تعويض لأفراد مقابل التلوث نفسه، و تتقدم المؤسسة إلى شراء التصريح إذا كانت الحدية لمواجهة التلوث أعلى من سعر التصريح، و تبيع التصريح إذا كانت النفقات الحدية للمعالجة أصغر من قيمة التصريح و من أشهر أسواق رخص التلويث هو سوق انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت التي تديره وكالة حماية البيئة، و تشارك فيه كل المؤسسات المنتجة للكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية، سوق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، و غازات الاحتباس الحراري الأخرى في أوروبا، سوق اصطياد سرطانات البحر في استراليا حيث تمنح الدولة تصاريح بالكمية التي يجب اصطيادها في هذا النوع، و هذا بسبب الاصطياد المفرط له و الخوف من انقراضه.

4- الإعانات:

و هي شكل من أشكال المساعدات المالية إذ تحفز مسببي التلوث على تغيير ممارساتهم و التصالح مع البيئة، و ذلك لتشجيع المؤسسات على معالجة النفايات قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة (ماء، هواء، تراب) و بهذا تقوم الحكومة بتقديم إعانات لتدعيم معالجة النفايات، و تخفيض التكاليف و تعتبر الإعانات من الحوافز المالية الإيجابية للمنتجين كي يتصرفوا وفق الأهداف البيئية.

5- إنشاء المصارف الخضراء (البنوك البيئية):

و هي تعتمد على تقديم القروض في دراسة الجدوى، الأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية و يمكن اللجوء إلى هذا النوع من المصارف كأداة تمويل التنمية المستدامة، و أفضل تجربة لنموذج البنك الأخضر المصرف البيئي الألماني و الذي يبلغ رأس ماله 600 مليون دولار مع بداية 2005، كما وصل عدد خبرائه 120 خبير و تقوم هذه البنوك بـ:

- تقديم القرض بأقل سعر فائدة متداول في السوق للمشاريع التي تحافظ على البيئة.
- تقديم قروض بأسعار فائدة دين للمشاريع القائمة على الطاقة الشمسية.

(1) رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 130-131.

- تقديم قروض بأسعار فائدة دين للمشاريع الزراعية التي تعتمد على الأسمدة الطبيعية.

- تعتمد في دراسة الجدوى للمشروع على وضع الخطر البيئي في المقام الأول قبل المخاطر البنكية.

6- التعويض العيني:

يتمثل في قيام الشركة بدفع تعويض عيني عن الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطها مثل ما قامت به محطتين لتوليد الطاقات في هولندا تشعان (أو تنبعثان) حوالي 6 ملايين من ثاني أكسيد الكربون، و تمثل التعويض في إعادة تشجير 10000 هكتار كل سنة لمدة 25 سنة.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية:

و تتمثل مصادر التمويل الخارجية في:

أولا: القروض الخارجية:

و هي تلك المقادير النقدية التي تقدمها الحكومة أو مؤسسة معينة تابعة لبلد آخر و ضمن شروط معينة يتفق عليها، أما من جانب القروض التي تستعمل في التنمية المستدامة فتتخصص بها مجموعة من الهيئات العالمية نذكر منها:

1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير: يعتبر أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تصنع سياسة للبيئة، و تمثلت سياسة البنك الدولي في البداية اتجاه المشكلات البيئية في تقديم النصيحة، و في سنة 1989 أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياسته و عملياته، حيث أصبحت الاهتمامات البيئية غالبة في أعماله، و يقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية على حماية بيئتها عن طريق.

أ- تقديم المشورة و المساعدات الفنية و التدريب:

تساعد التحليلات النظرية للبيئة و التقييمات البيئية في مختلف البلدان على تقييم أولوياتها البيئية بطريقة منهجية، فضلا عن تقديم الآثار البيئة للسياسات الرئيسية و قدرات هذه البلدان على معالجة أولوياتها في مجال التنمية و على مدار 5 سنوات الماضية أسهمت التحليلات النظرية للبيئة في إثراء معلومات القائمين على إصلاح السياسات مثل التحليل القطري للبيئة في كولومبيا و تحديد عمليات الإقراض، التحليل القطري للبيئة في بنغلاديش و مصر و تونس جعل البيئة جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات المساعدة القطرية.[2]

(1) محمد عدنان بن صنف، **"مصادر تمويل التنمية المستدامة"**، محاضرة في مقياس تمويل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص تمويل التنمية، قالمة، 2009، ص ص 10-11. (غير منشورة)

(2) أسماء رزاق، **"آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر – دراسة حالة ولاية بسكرة –"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص ص 47-48.

و يجري العمل في التقييمات القطرية البيئية في مجموعة متنوعة من القطاعات من بينها التعدين و النقل و التنمية الحضرية، كما يقوم البنك ببناء القدرات المعنية بالإدارة البيئة في البلدان الشريكة.

ب- مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات:

حيث قام البنك بين 1986 و 1994 بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة بما قيمته 9 ملايين دولار في شكل قروض.

و في سنة 2003 أقر البنك 66 مشروعا بقيمة 33 مليون دولار تهدف إلى حماية البيئة بوجه خاص أو مشروعات ذات عناصر بيئية، حيث وافق عليها البنك الدولي و المؤسسات الدولية بنحو 11.25 بليون دولار تم ربط 32 % من هذا المبلغ لإدارة التلوث و الصحة البيئية و 27 % لإدارة الموارد المائية و 14 % للسياسات البيئية و 15 % لإدارة الأراضي و 12 % للمبادرات المعني بتغيير المناخ.

و في السنة المالية 2006 بلغ عدد المشروعات التي وافق عليها البنك 9 مشروعات تدخل إدارة الموارد البيئية الطبيعية في مكوناتها بتكلفة تبلغ 0.3 بليون دولار.

و في منتصف السنة المالية 2007 بلغت قيمة حافظة المشروعات التي تتضمن أنشطة إدارة الموارد و البيئة الطبيعية 92 بليون دولار.

ت- المساعدة في حماية البيئة العالمية: من خلال المساهمة في:

- **الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال:** باعتبار البنك الهيئة التنفيذية لبروتوكول مونتريال لمدة 15 سنة، قام بتنفيذ أكثر من 600 مشروع استثماري و مساعدة فنية تصل قيمتها نحو 806 مليون دولار، للتخلص تدريجيا من نحو 260 ألف طن من الموارد المستنزفة للأوزون في منتصف سنة 2006.
- **صندوق البيئة العالمي:** منذ إنشائه و حتى منتصف السنة المالية بلغ حجم الأموال التي قامت مجموعة البنك بتغطيتها 17.6 بليون دولار أمريكي و ذلك لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي و تغيير المناخ و المواد المستنفذة لطبقة الأوزون و المياه الدولية.
- **صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لأغراض التنمية:** هو وحدة خفض انبعاثات الكربون بالبنك الدولي و التي تستهدف استقطاب استثمارات خاصة و عامة جديدة في المشروعات التي تخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

كما يعمل البنك في إطار شراكات عديدة مع هيئات لتنمية ثنائية متعددة الأطراف و مؤسسات المجتمع المدني فضلا عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص و من أمثلة ذلك تحالف البنك الدولي و الصندوق العالمي للطبيعة[1]

(1) أسماء رزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-50.

لحماية الغابات و استخدامها المستدام و الذي يهدف إلى إنشاء المناطق المحمية المهددة بشدة، و مبادرة الأرض الإفريقية و هي شراكة تعمل على التصدي لتضرر الأراضي و زيادة الإدارة المستدامة للأراضي في جميع أنحاء إفريقيا.

2- صندوق البيئة العالمي: تم اعتماد صندوق البيئة العالمي عام 1994 في أعقاب مرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات و كانت تدار مشاريع الصندوق في البداية بواسطة ثلاث وكالات منفذة هي البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و يتولى تنفيذها مجموعة من الشركاء العاملين و الخواص بما في ذلك الحكومات و المنظمات غير الحكومية.

و في السنوات الأخيرة منحت البنوك الإقليمية (بنك التنمية الأسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية للدول الأمريكية، و منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) الفرصة للقيام بإدارة مشاريع الصندوق بالتعاون مع الوكالات المنفذة و التنفيذية.

و يضم الصندوق 173 دولة عضو كما يمثل الآلية التمويلية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تقدم التمويل في شكل منح و قروض ميسرة بهدف حماية البيئة، و يعتبر الهيئة التمويلية الوحيدة لعدة اتفاقيات بيئية.
و يمول الصندوق ستة مجالات رئيسية هي: التنوع البيولوجي – تغير المناخ – المياه الدولية – الملوثات العضوية – تدهور الأراضي – استنزاف طبقة الأوزون.

ثانيا: مبادلة الدين بالطبيعة:

من المعروف أن مشكلة المديونية و أعبائها المتمثلة في الفوائد تستنــزف الكثيــر من مــوارد الدول النامية و تجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ البرامج التنموية، و هذا ما أكده تقرير "بريتنلاند" "أن الدول النامية تعاني مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة، فعبأ الديون يؤدي بالكثير من الدول إلى استغلال أراضيها و مواردها بشكل مفرط بالإضافة إلى خدمة الدين التي تقلص و بشكل خطير من حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة".

و عليه تتوقف التنمية المستدامة في عدد كبير من الدول النامية التي تعاني من ثقل المديونية على تخفيض هذه الديون حيث قام الأعضاء في نادي باريس بإلغاء جزء من ديون الدول ذات الدخل الضعيف و في نهاية الثمانينات قد اقترح للتقليل من عبء المديونية تمثل في آلية مبادلة الدين.

و تنطوي مبادلة الدين غالبا على قيام الدول النامية ببيع الدين إلى مستثمر يقوم بدوره الدين إلى الدولة المدينة مقابل أسهم في رأسمال الشركة المحلية أو مقابل عملة محلية يستخدمها في بلد المدين.

أما مبادلة الدين مقابل حفظ الطبيعة تتمثل في تخفيض جزء من المديونية و استخدامها في مشروعات تعمل على حماية البيئة مثل حماية الثروة الغابية، النباتية و الحيوية، و هي آلية مفيدة للطرفين [1] حيث تؤدي إلى:

- تخفيض المديونية للدول الأقل نمو.
- حصول الدائنين علة معظم حقوقهم.
- حماية البيئة و المحافظة عليها و هو أمر يهم العالم بأجمعه.

و في سنة 1987 تمت أول مبادلة للدين بمشروعات لحماية البيئة بين الحكومة البوليفية و مؤسسة الحماية الدولية و هي مؤسسة غير ربحية بواشنطن، و منذ ذلك التاريخ استفاد ما يزيد عن 30 دولة من هذه الآلية، و نشير هنا إلى أن بعض الدول العربية قد استفادة من هذه الآلية و

هي الأردن، سوريا و تونس، و قد أسفرت عمليات التحول إلى تخفيض جزء بسيط من ديونها مقابل ذلك تم إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة فيها.

و تجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية هذه الآلية في تمويل حماية البيئة إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفا إذا قورن بحجم الديون التي تثقل كاهل الدولة النامية.

ثالثا: المساعدات الدولية:

قدرت ندوة ريو دي جانيرو النفقات العامة المتوقعة لأجندة القرن 21 في البلدان النامية بمعدل سنوي يتجاوز 6100 مليار بين 1993 و 2000، حيث قدمت المنظمات الدولية خمس المبلغ في شكل هبات أو قروض تفضيلية من قبل الدول المتقدمة و عليه فعلى هذه الدول أن تلتزم بالهدف الذي أتفق عليه في الأمم المتحدة، و هو تقديم نسبة 0.7 % كل سنة من الناتج القومي الإجمالي للدول في صورة مساعدات تنموية رسمية.

لكن تعذر بلوغ هذه النسبة من طرف الدول المانحة و أكدت هذه البلدان من جديد في الفصل 22 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بالمصادر و الآليات التنموية التزامها بالوصول إلى هدف الأمم المتحدة المتفق عليه بتخصيص 0.7 % و لكن لم تحقق معظم البلدان هذا الهدف باستثناء هولندا و بلدان شمال أوروبا. (2)

الفرع الثالث: آليات جديدة للتنمية:

وضعت آليات تمويل التنمية المستدامة موضع المناقشة و أمام التوزيع غير المتكافئ للثروات العالمية (رسوم دولية، مبادلة حقوق التلويث بمشاريع إنمائية...)، تم اقتراح بعض الآليات الأخرى لتمويل حماية البيئة نذكر منها: (3)

(1) حدة فروحات، **"إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 129.
(2) حدة فروحات، مرجع سبق ذكره، ص 50.
(3) بورديمة سليمة، طبايبية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

أولا: فرض الرسوم على حركة المضاربة المالية:

في هذا الصدد اقترح جيمس توبان فكرة ضريبة على الصفقات المالية الدولية ذات المدة القصيرة، يمكن اقتطاعها من الصفقات التي تتم بالعملة الصعبة، و يمكن توجيه إيرادات هذا الرسم لفائدة المساعدة على التنمية، و يجلب هذا الرسم حوالي 166 مليار دولار سنويا، أي مرتين من المبلغ الضروري للقضاء على الفقر المدقع في مطلع القرن 21، و ذلك حسب الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة، كما أنه تم اقتراح أفكار أخرى لاستخلاص موارد مالية إضافية لصالح التنمية.

و يشمل الانتقاد الرئيسي لهذه المقترحات في صعوبة تطبيقها على الصعيد العالمي، و تمت مواجهاتها بالرفض و المعارضة من قبل الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مما حدد هذه الآليات نسبيا.

ثانيا: آلية التنمية النظيفة:

في البداية اقترحت البرازيل إقامة صندوق يمكن تزويده بأموال المخالفات التي تدفعها الدول المتقدمة، التي لا تراعي التزامها بتقليص الانبعاثات، و يستعمل هذا الصندوق في تمويل مشاريع ذات الاستعمال الأنجع للطاقة في بلدان الجنوب، و خلافا لهذا الاقتراح، فضل مفاوضوا بروتوكول كيوتو مبادرة ذات توجه أكثر ليبرالية هي آلية التنمية النظيفة، و يمكن للدول أن ترفع حصة حقوقها في التلوث و في المقابل تستمر في التكنولوجيات غير الملوثة لصالح البلدان المساهمة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية و مالية، حيث أولت الدول النامية عناية كبيرة لهذا الاقتراح.

يحقق أسلوب التمويل عن طريق التنمية النظيفة مصالح كل من الدول النامية و الدول المتقدمة صناعيا و التي يمكنها أن تجد فرص استثمار منخفضة التكلفة للتخفيف من الغازات الدفيئة داخل الدول النامية و تتلقى نظيرها اعتمادات خفض الانبعاثات الناتجة داخل حدودها، و تستفيد الدول النامية، من التدفقات الاستثمارية المتزايدة و جذب المشروعات التي تساعد في الانتقال نحو اقتصاد أكثر رفاهية لأنه أقل تكثيفا للكربون، و توفير وسيلة لنقل التكنولوجيا النظيفة المستدامة بيئيا و التخفيف من الفقر من خلال توليد الدخل و فرص التوظيف، و تحسين الجودة البيئية من خلال الاستخدام المتناقص للوقود الأحفوري مثل الفحم و النفط.[1]

تطلب بروتوكول كيوتو أن تثبت الدول الصناعية انبعاثاتها من غازات الدفيئة عند متوسط يقل نسبة 0.2 % عن انبعاثاتها لعام 1990، على مدى الفترة من 2008 إلى 2012 و هو ما يزيد الطلب على حصص خفض الانبعاثات، و تشير التقارير إلى انبعاثات غازات الدفيئة في عامي 2002 – 2003 قد استمرت في الارتفاع في العديد من الدول مثل استراليا و النمسا و فنلندا و ألمانيا و اليابان و النرويج و المملكة المتحدة و تبين المخططات و التوقعات لعام 2010 أن فجوة الانبعاثات سوف تتزايد أكثر في معظم هذه الدول.

(1) عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 366.

و هو ما يدفع هذه الدول للمتاجرة في الاعتمادات الزائدة من الاقتصاديات الانتقالية، و المتاجرة في الاعتمادات المتولدة من مشروعات آلية التنمية النظيفة و الناتجة كذلك عن مشروعات التنفيذ المشترك، لذلك أعلن عدد من دول الاتحاد الأوروبي شراء تخفيضات انبعاثات الغازات من المشروعات المشاركة في آلية التنمية النظيفة. [1]

ثالثا: رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي: [2]

ظهر هذا الأسلوب التمويلي في نهاية الخمسينات الميلادية من القرن الماضي و اصطلح على تسميته رأس المال الجريء أو المخاطر أو المغامر، يقوم على تمويل استثمارات تحتوي على نسب مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه، و هو في الوقت نفسه يحتوي على أرباح عالية في حالة النجاح، و هو تأكيد لبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة العالية في الاستثمار و يبرز هذا النوع من التمويل كرد فعل لأحجام البنوك التقليدية عن تقديم التمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ذات المخاطرة العالية و الأفكار غير التقليدية و خاصة في صناعات الكمبيوتر، و الالكترونيات و تكنولوجيا المعلومات.

و توجد أكبر صناعة في رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية و من أمثلة الشركات التي نشأت برأس المال المخاطر مايكرو سوفت Microsoft، وانتل Intel، و جوجل Google، و غيرها حيث تحولت من أفكار بسيطة إلى شركات كبيرة جدا، و يتميز المستثمرون فيها بأنهم خبراء تقنيين فرأس المال المخاطر بمراحل ست هي: البحث عن المشروعات، و الدراسة و التحليل للمشروعات و اختيار الأفضل منها، و البدء بالعمل و متابعة المساهمات، و إضافة القيمة، و بيع المساهمات، ثم تكرر تلك المراحل. (3)

و من خلال رأس المال المخاطر كأسلوب تمويلي تحقق المؤسسات المتخصصة بهذا النوع عدة مزايا للمشاريع المبتكرة الجديدة التي تحجم البنوك عن تمويلها لارتفاع درجة المخاطر بها، و لعدم توافر القدرات المالية و الضمانات لأصحاب المشروعات، و من ثم تحتاج المشاريع لمساندة شركات رأس المال المخاطر، إلى أن يتم نجاحها و يتوافر لديها الشروط التي تتطلبها البنوك للتمويل، و بالتالي توفر مؤسسات رأس المال المخاطر الموارد المالية للمشروع في صورة مساهمات و ليست قروضا، كما أنها تقدم الإرشادات و توفر المعونة الفنية و الإدارية للمشاريع الجديدة، كما يمكنها المساعدة في توفير التمويل اللازم لإعادة هيكلة شركات القطاع العام المدرجة في برنامج الخصخصة لتصحيح مسارها و تسديد ديونها للبنوك.

---

(1) نفس المرجع، ص 367.

(2) نفس المرجع، ص 368.

(3) بلعزوز بن علي، **رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي بديل للمصادر التقليدية**، مجلة الخلدونية، الجزائر، العدد 02، 2007، ص ص 15-18.

و لكن يعوق هذا النوع من التمويل المخاطر، صعوبة اختيار أفكار واعدة قابلة للتطبيق و نقص الكوادر المؤهلة لتقييم الأفكار المقدمة، و طول الفترة الزمنية و جني الأرباح، و صعوبة بيع المساهمات لركود البورصة، و ضعف الوعي بتطوير المشاريع الإبداعية و المبتكرة التي يمكن أن تساهم في نهضة المجتمع و تحقيق التنمية المستدامة بسبب الفقر و كبت الحريات التي تحول دون انطلاق الملكات الإبداعية. (1)

رابعا: التأجير التمويل وسيلة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

تقوم مؤسسات التمويل بشراء احتياجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة من الأصول الرأسمالية، و تأجيرها لها من خلال عقد تأجير تمويلي يتم بمقتضاه انتفاع تلك المشروعات بالأصول المؤجرة مقابل أجرة معلومة في مدة محددة على أن يكون هذا العقد مقترنا بواحد مما يلي:

- عقد مستقل بهبة العين المؤجرة للمشروع الصغير و المتوسط معلقا على سداده لكامل الأجرة.
- وعد بهبة العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط بعد سداده لكامل الأجرة.

- وعد ببيع العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط بعد سداده كامل الأجرة بثمن يتفق عليه مع المشروع الصغير أو المتوسط.
- إعطاء الخيار للمشروع الصغير أو المتوسط في شراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة التأجير، و ذلك بعد انتهائه من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة عليه من خلال المدة.
- إعطاء حق الخيار للمشروع الصغير أو المتوسط في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء، مع بيع العين المؤجرة للمشروع الصغير أو المتوسط في وقته بعقد جديد بسعر السوق، أو بحسب ما يتفق عليه مع المشروع الصغير أو المتوسط وقت البيع.

و تبدو أهمية تطبيق التأجير التمويلي بصورة فعلية و ليس بصورة ساترة للبيع، و أن تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على مؤسسة التحويل بصفتها مؤجر و ليس على المشروع الصغير أو المتوسط طوال مدة الإجارة، و بذلك يوفر التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة احتياجاتها من الأصول الرأسمالية اللازمة دون الحاجة إلى تخصيص جزء من أموالها لشرائها و إلقاء عبء على ميزانيتها، مما يتيح لها سيولة أكبر و بالتالي فرصة أوسع في توظيف أموالها في أوجه أنشطتها الأخرى مما يعني تحقيق المزيد من الاستثمارات.[2]

المطلب الثاني: تحديات و معوقات التنمية المستدامة.

إن جذور التحديات و المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ترجع إلى ثلاث حقب و علينا إتباع المنهج لإيجاد الحلول المستدامة لذلك.

(1) عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 381.
(2) نفس المرجع، ص 382.

الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة:

تتمثل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في:

- إيجاد مصادر التمويل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية و التزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح من الناتج القومي.
- إعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية للشعوب الأقل نموا، فالدولة و المجتمعات المحلية و الإقليمية، الوطنية و المنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية – على تفاوت بينها – و هي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة و الأمومة و تأسيس البنى التحتية و المرافق، و ذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، و وضع الخطط و السياسات الفاعلة في هذا المجال، و تقاس أهلية هذه الأطراف جميعا و كفاءتها بمقدار ما تقدمه عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي و الشعبي و مؤسساته.
- تحقيق التكامل و تشجيع الاستثمار الداخلي و الأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية و الدول النامية، و تحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية و العالمية من خلال المنظمة العالمية للتجارة.
- إيجاد وسائل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.
- نقل و تطويع التقنيات الجديدة الملائمة للبيئة، و تشجيع الباحثين، و توفير إمكانيات العمل العلمي لهم، باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي و استمراره، و يرتبط بذلك نشر

الوعي بأهمية التفكير العلمي و البحث في مجالات التنمية المستدامة، و تطوير وسائل العمل في هذا المجال و نقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي و التنمية في وقت أسرع، و بتكلفة أقل.

- حماية التراث الحضاري، إذ يعد هذا الأخير الدور الأساسي في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، و يحافظ على خصوصيتها، و يحمي هويتها من الزوال، و يساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد و الجماعات، و يمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى[1] في الدفاع عن الشخصية الوطنية و الدينية و صيانة المستقبل المشترك، و لهذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية و الأخلاقية التي تدعوا إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية نحو الخير، و العمل الصالح، و التكافل الاجتماعي.
- التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية، و مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول المتضررة.
- تأمين مشاركة كاملة و فعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار و المؤسسات الاقتصادية الدولية و تعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية، و إنصافا و احتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها سبب العمولة.

(1) لسلوس مبارك، **"التحليل الاقتصادي لمشاكل تلوث البيئة في الجزائر"**، مجلة العلوم التجارية، العدد 2003، ص 50.

و بمختصر العبارة يمكننا القول أن الحد من الفقر يمثل التحدي الأعظم الذي يواجه الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و التي تتطلب شراكة حقيقية بين دول المجتمع الدولي بأسره.

الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة:

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول التي تبني خطط و برامج التنمية المستدامة، كان أهمها ما يلي:

أولا: الفقر: الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية، و على المجتمعات المحلية، الوطنية و الدولية أن تضع من السياسات التنموية، و خطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، و التنمية الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و التعليمية للمناطق الأكثر فقرا، و الأشد تخلفا، و العمل على مكافحة الأمية.

ثانيا: الديون: التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف، التصحر و التخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل و المرض و الفقر، و تعتبر الديون من أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة و تؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة بخاصة، و الأسرة الدولية بعامة، و من واجب المجتمع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها، و تأثيراتها السلبية على المجتمع.[1]

ثالثا: الحروب و المنازعات المسلحـة و الاحتـلال الأجنبي: التي تؤثر بشكل مضر على البيئة و سلامتها و ضرورة تنفيذ قـرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي و وضع تشريعات، و التزامات تحرم و تجرم تلويث البيئة، أو قطع أشجارها و إبادة حيواناتها، و مراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية، و عدم التمثيل بالمدن، و منع تخريب المنازل و المنشآت المدنية و مصادر المياه.

رابعا: التضخم السكاني غير الرشيد: و هذا خاصة في مدن الدول النامية و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، و تزايد الطلب على الموارد، و الخدمات الصحية و الاجتماعية.

خامسا: تدهور قاعدة الموارد الطبيعية: إذ يستمر استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية، و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.[2]

(1) محمد عبد إله المغربي، **"البيئة و التنمية المستدامة"**، تاريخ الزيادة 2013.03.01، عن الموقع: http://www.hrdiscussion.com/hr10618.html.

(2) إسماعيل هنية، **"التنمية المستدامة"**، منتدى أهل الفردوس، تاريخ 2013.03.01، عن الموقع: http://ahlelferdausahlalmontada.com

سادسا: عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية: و هذا لازم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة و خططها، نقص الخبرات اللازمة لدى الدول لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية، و مشاركة المجتمع المدني في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.[1]

(1) مجلة البيئة و التنمية، **"العالم في 2003"**، مجلد خاص، العدد 3.2، ص 52.

خلاصة:

في ظل الاهتمام المتزايد باستدامة التنمية، و التوجه الجديد نحو مسار التنمية، سارعت أغلب الدول إلى عقد مؤتمر العالمية، تمخضت عنها نتائج إيجابية دفعت إلى تبني نشاطات لحماية البيئة، و محاولة تحقيق التوازن البيئي للمحافظة على مكونات البيئة بأعداد و كميات مناسبة على الرغم من نقصها و تجددها المستمرين.

في سبيل تحقيق ذلك عمدت الحكومـات إلى التوسع في إعداد مخططاتها الوطنية التمويلية، و ضبط السياسات و القوانين، و المراسيم التي تعمل على حماية البيئة، لبلوغ التنمية المستدامة.

و تتطلب التنمية المستدامة تغيرا جوهريا في السياسات و الممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يأت بسهولة إلا بوجود قيادة قوية، و جهود متصلة، و اتصالات مستمرة من طرف القوى العاملة، و بذلك تعتبر التنمية المستدامة المخرج الجديد لأزمة التنمية، و ذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب و السليم لنجاحها.

تمهيـــد

السياحة ظاهرة قديمة، شهدت تطورات و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و هي كنشاط ترتبط ارتباط وثيقا مع محيطها الاجتماعي، السياسي، البيئي، الاقتصادي و القانوني، لذلك تتعدد أنواعها و أنماطها و محاورها و تباين آثارها، إذ هناك تفاعل مشترك و تأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية و الإنسانية من جانب و العناصر الطبيعية من جانب آخر، لهذا تحتل التنمية السياحية مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي باعتبارها القطاع الأكثر حيوية، حيث يتم إعداد الخطط و البرامج و المشروعات من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية، و دفع عجلة التنمية و تحقيق الرقي في شتى المجالات.

من ثم فإن تحقيق شروط التنمية السياحية يتوقف على ضرورة فهم متطلبات التنمية المستدامة و السعي إلى تحقيق تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية و الإنسانية و المادية في البلاد، و بالتالي التوجه نحو استدامة السياحة من خلال العمل على وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة و صديقة للمجتمع، و ذات مردود مالي كبير.

المبحث الأول: عموميات حول السياحة.

للسياحة أهمية بالغة، حيث تسعى كل دولة لأن تكون مقصد سياحي عالمي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى جوانب مختلفة للسياحة.

المطلب الأول: ماهية السياحة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن السياحة.

مرت السياحة في تطورها التاريخي بالحقب التالية.

أولا: الحقبة الأولى: مكانها الزمني يبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840، حيث كانت وسيلة الانتقال المتاحة للإنسان في هذه المرحلة، هي الوسيلة البدائية و هي الانتقال على قدميه، أو باستعمال دواب الحمل (الحصان، الجمل...) للسير في الطرق البرية أما القوارب و السفن الشراعية الصغيرة فكان يستخدمها في المساحات المائية.

و كانت أهداف انتقال البشر في هذه الحقبة هي:

1- انتقال رجال الأعمال و التجار إلى الأسواق الجديدة سواء في داخل دولهم أو إلى الدول المجاورة بغرض التجارة و العمل من اجل بيع منتجاتهم البدائية.

2- انتقال أعداد كبيرة نسبيا إلى المعالم الدينية للأديان المختلفة و ذلك للحج و زيارة الأماكن المقدسة مثلا: مكة و المدينة المنورة للمسلمين.

3- أبناء الملوك و الأمراء للدراسة و التعليم في المراكز العلمية العالمية في لندن، باريس، روما.

4- سفر الأغنياء إلى أماكن الاستشفاء في مياه العيون المعدنية كالعيون المعدنية في ألماني الغربية.

5- سفر الأغنياء أيضا للتمتع بالطبيعة الساحرة و الجو المناسب للإنسان طلبا للشمس الساطعة و المناطق الدافئة في الشتاء و الماء و شواطئ البحر و البحيرات في الصيف. [1]

(1) نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2001، ص ص 12،11.

ثانيا: الحقبة الثانية: 1840 – 1914:

في هذه الحقبة زاد فيها انتقال البشر نتيجة لاختراع القطار و السيارة و تطور سعة و سرعة هذه المركبات و تطور وسائل النقل البحري إلى السفن الكبيرة العملاقة و بدأ تنظيم عمليات انتقال البشر، كما بدأ قيام بعض الأفراد باستثمار و استغلال ظواهر انتقال البشر التي زادت بتنظيم رحلات جماعية لهم، و كان أول من برز في هذا المضمار " توماس كوك" الإنجليزي و قد نظم الرحلات الطويلة إلى بلاد الشرق و بهذه الرحلات بدأت المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة حيث قام منظم الرحلة بمسؤولية تدبير وسائل الإقامة و النقل داخل التي تتم زيارتها.

الحقبة الثالثة: سنة 1914 حتى الآن:

كـــان تحديد هذه الحقبــة بسبب اختــراع الطائرة التي بدأ استعمــالها في الأغــراض الحــربية في الحــرب العالمية الأولى، و بدخول الطائرة في مجال النقل المدني و خاصة بعد تطور سرعتها و وسائل الأمان بهـــا أصبح لها الــدور الأول في السياحة، و إن كانت وسائل النقل البحري قد حاولت الإبقاء على دورها في السياحة و ظهرت سياحة البحر و تتمثل في متعة السفر الطويل بالبحر مع زيارة الموانئ المختلفة.

مع بداية القرن العشرين و بالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و باستقرار الأوضاع السياسية و ازدهار الأوضــاع الاقتصــاديــة، و ارتفاع المستوى المعيشي، و تــوفــر وســائل النقــل المتطــورة كالطــائــرات، استعــاد الإنســان ماضيه الحــافــل بــالتــرحــال، و لكــن تحت شعــار جــديــد عــرف بالسيــاحــة و بــاستخــدام أحــدث وســائــل النقــل، هنــا أدركــت الحكــومــات أن السيــاحــة لم تعــد ذات طــابــع تقليــدي، و إنمــا صــارت اقتصــاد و استثمــار و عمــالة و وعــاء ضــريــبي، و انطلاقا من هذا كله أنشئت المنظمات للتخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية (UIOTO) و الذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت باسم المنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة، و من العوامل التي ساعدت على تطوير السياحة نذكر:

1- استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية و الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.
2- التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية و الجوية و البحرية.
3- ارتفاع المستوى المعيشي و الدخل الفردي.
4- تنظيم أوقات العمل، و تخفيض ساعات العمل، و زيادة العطل السنوية مدفوعة الأجر و زيادة الضمانات الاجتماعية لهم.
5- ارتفاع مستوى التعليم في مختلف الدول مما زاد الرغبة في السفر.[1]
6- ازدياد حاجة الأفراد السياحية نتيجة الضغوطات النفسية و العصبية التي تواجههم في العمل.
7- زيادة الوعي لدى الحكومات و المؤسسات و الأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.

و نتج عــن هــذه المسببــات أشكــال سياحيـــة عـــدة مثــل ظهـــور المنتجعـــات السيــاحيـــة في العــديـــد مــن دول العالم و ظهور المخيمات السياحية منخفضة التكاليف، التي يقبل عليها الطلبة و العمال و صغار الموظفين و أصحاب الدخول المحددة، كذلك ظهور القرى السياحية (هي منتجعات تملكها أو تديرها أو تشارك في إدارتها و تشغيلها شركــات سيــاحيــة عالميــة، تتــولى شــؤون تســويقهــا سيــاحيــا على المستــوى العــالمي و تــوجــد مثــل هــذه القــرى في فــرنســا، إيطاليا، اليونــان، إسبانيــا، مصــر

المغـرب، كرواتيـا و البرازيـل بالإضافـة إلى العـديد مـن الجـزر مثل جـزر هاواي، جزر الكاريبي و جزر أندونسيا.

و تـــزايـد الأفـواج السيـاحيـة التـي تتـوجـه إلـى الأمـــاكـن الأثـريـة و المبـاني التـاريخيـة و القصـور و المتـاحف...الخ و كل هذا أدى إلى زيادة حجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة، فبعد أن كان عدد السياح في العالم لا يتجاوز 25 مليون سائح سنة 1950 صار يتجاوز 700 مليون سائح في السنوات الأخيرة و بلغ الدخل السياحي 621 مليار دولار أمريكي سنة 2000 بعد أن كان لا يتجاوز 28 مليار دولار أمريكي سنة 1973، لذلك صارت السياحة تعد من أكبر عناصر التجارة الدولية، و أهم الصناعات العالمية نموا فأطلق على القرن العشرين بقرن السياحة.[2]

تميـزت هذه الحقبات بمجموعـة من السمات، حيث تميزت الحقبة الأولى برسائل النقل البـدائيـة (برا و بحرا فقط) و أعداد قليلة من البشر و اقتصر السفر على الأغنياء و القادرين على الانتقال على مسؤوليتهم أما الحقبة الثانية تميزت بتطور وسائل النقل البري و البحري بظهور السيارة و القطار و السفن و دخول الطبقة الوسطى ضمن المسافـريـن و كـذلك دخول الوسطاء لتنظيم الرحلات و بدأ ظهور شركات السياحة و بعد تكامل وسائل النقل (بري، و بحري و جوي) و تميزت الحقبة الثـالثـة بتطـور هائل لوسائل النقل بكل أنواعها إلى خدمة النشاط السياحي و انتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دولة أخرى و لم تعد السياحة مقتصرة على الأغنياء فقط بل أصبحت الطبقة الوسطى هي الأغلبية و أصبحت السياحة علم حديث و صناعة عملاقة لها أصولها و علومها المتقدمة جدا.

(1) ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص ص 16، 17.

(2) نفس المرجع، ص 17.

الفرع الثاني: السياحة: المفهوم و الأهمية:

1- تعريف السياحة لغة و اصطلاحا:

أ- **لغة:** معناها ساح في الأرض يسيح سيحا و سياحة بفتح الياء أي ذهب، و انتقل من بلد إلى بلد طلبا للتنزه أو الاستطلاع[1].

ب- **اصطلاحا:** يأتي مفهوم السياحة ضمن مصطلح السفر و في عصرنا الحاضر" ظاهرة من مظاهر النشاط الإنساني عرفت منذ القدم بأنها عمليات انتقال مؤقت يقوم بها بعض الأشخاص، تاركين مواطنهم أو مجال إقامتهم إلى أماكن أخرى لأغراض غير الإقامة على سبيل الاعتياد".[2]

2- و تعرف أيضا: بأنها مجموعة من الظواهر و العلاقات التي تنشأ نتيجة سفر و إقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل. [3]

3- كما تعرف كذلك بأنها عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من أجل الاستمتاع بوقت الفراغ و الإجازة و أغراض أخرى مثل: الأعمال و ممارسة المهنية و أية أغراض سياحية أخرى و يقصد بلفظ الزيارة الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد و أماكن العمل سواء داخل نفس البلد أو خارجه.[4]

4- و كذلك عرفت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" السياحة بأنها تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية و هي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتخفيف هذا النوع من الرحلات و هي صناعة تساعد على سد حاجات السائح.[5]

(1) علي بن هادية و آخرون، **القاموس الجديد للطلاب – معجم عربي – معجم عربي -**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر الطبعة السابعة، 1991، ص 497.

(2) مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي – دراسة مقارنة -**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص ص 70، 71.

(3) فؤاد السيد المليجي، **المحاسبة في الأنشطة السياحية و الفندقية بقطاع الأعمال العام و الخاص**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 73.

(4) محمد البنا، **اقتصاديات السياحية و الفندقية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 33.

(5) أحمد الجلاء، **مدخل إلى علم السياحة، عالم الكتاب**، مطبعة السلام الحديثة، مصر، 1997، ص 53.

و من التعاريف السابقة نتوصل إلى تعريف السياحة " بأنها نشاط إنساني قبل أن يكون ظاهرة اجتماعية، أساسها انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن أخرى، سواء كانت داخل البلد أو تتعداه إلى خارج الحدود، من أجل إشباع رغبة أو تحقيق غرض من أغراض السياحة المعروفة بعيدا عن ممارسة أي عمل مأجور بغرض الربح و جني المال".

ثانيا: أهمية السياحة:

تتمثل أهمية السياحة في ما يلي:

1- الجانب الاقتصادي:

- المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي و العالمي.
- تتأثر و تؤثر في الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات، الاتصالات.
- جذب رؤوس الأموال من خلال العملة الصعبة.
- تساعد في تشغيل اليد العاملة و القضاء البطالة. [1]

2- الجانب الاجتماعي:

- رفع مستوى الشعور بالانتماء للوطن من خلال التبادل الثقافي و الحضاري.
- تحسين نمط حياة الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم مما يحقق التوازن الاجتماعي.
- التفاعل و الاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة و السياح سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى الأمر الذي يقضي إلى التبادل الاجتماعي. (2)

3- الجانب البيئي:

للبعد البيئي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، و يظهر هذا البعد بصفة خاصة عند قيامنا بما يعرف بالتحليل الاجتماعي للتكلفة و المنفعة، دراسة الجدوى لمشروع سياحي معين و البيئة باعتبارها العامل الهام في تحقيق الجذب السياحي.

(1) أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة، كنوز المعرفة**، الأردن، دون سنة النشر، ص 26.

(2) مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر و السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001، ص ص 112، 113.

4- الجانب الثقافي:

تساهم السياحة في تحقيق التبادل الثقافي بين الشعوب و يحقق الاتصال الثقافي الذي يحدث بين السياح و السكان المحليين أثر كبير بين طرفي الاتصال، و يمكن أن يكون هذا النوع من الاتصال، على مستوى الاتصال الشخصي و الذي يعبر عن مستويات مختلفة للتكامل الاجتماعي و الثقافي. (1)

الفرع الثالث: أنواع السياحة:

تعدد و تباين أنواع السياحة و أغراضها مما يترتب عليه تنوع و اختلاف الأنشطة و طبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها، حيث يصنف إلى:

1- تبعا لعدد الأشخاص:

و حسب هذا المعيار هي:

أ- سياحة فردية:

هي سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد و هي غير منظمة و يقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، و تتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم. (2)

ب- السياحة الجماعية:

و هي عكس الأولى، فهي منظمة، حيث يتم ترتيب و تنظيم كل شيء مسبقا من طرف الشركات السياحية.

2- تبعا لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة:

أ- سياحة برية (السيارات الخاصة، السكك الحديدية).

ب- سياحة بحرية أو نهرية (البواخر، اليخوت).

ت- سياحة جوية (الطائرات المختلفة). (3)

(1) محي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي، مصر، 2009، ص 09.

(2) ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهر، مصر، 1997، ص 52.

(3) نفس المرجع، ص 52.

3- تبعا للسن: طبقا لهذا المعيار نجد:

أ- سياحة الطلائع: و ترتبط بالسن من 7 – 14 سنة، و هي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية، أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة و تنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

أ- سياحة الشباب: في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة و البحث عن الحياة الاجتماعية.

ب- سياحة الناضجين: و هي سياحة المتعة و البحث عن الراحة و الاستجمام.

ت- سياحة المتقاعدين. (1)

4- تبعا للموقع الجغرافي:

أ- السياحة الداخلية: و تتضمن حركة المواطنين باتجاه المناطق السياحية المتواجدة في بلدهم الأم ذلك أن هذا النوع أو المستوى من السياحة يكون هدفها الأساسي التعرف على الآثار المتواجدة على أرض بلادهم بالإضافة إلى توفير و أخذ قسط من الراحة و خاصة في أيام العطل و الإجازات. (2)

ب- السياحة الإقليمية: و هي الخاضعة لدول الإقليم و تعني الأشخاص بين دول الإقليم مثل دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا...الخ، و من مميزات هذه السياحة انخفاض تكاليف الرحلة نسبيا بالمقارنة مع السياحة الدولية و ذلك نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح. (3)

ت- السياحة الدولية: و تعتمد على الأجانب، و تسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة و يعتمد على عنصر جذب داخلي بشكل سليم، و خاصة البنى التحتية و الأمن و الاستقرار و كذا الانخفاض في الأسعار. (4)

(1) نفس المرجع، ص 128.

(2) محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 20، 21.

(3) نفس المرجع، ص 26.

(4) نبيل الروبي، **مجموعة الدراسات السياحية نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 26.

5- تبعا لطبيعة الموسم السياحي: وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف السياحة إلى ثلاثة أصناف:

أ- السياحة الشتوية: هي السياحة التي تقع في فصل الشتاء من السنة.

ب- السياحة الصيفية: هي السياحة التي تقع في فصل الصيف من السنة.

ت- سياحة المناسبات: هي السياحة التي تقوم على الاحتفال بأعياد معينة ذات نمط خاص، ذات طابع ديني كالحج إلى مكة و المدينة عند المسلمين، أو الفاتيكان لدى المسيحيين، أو ذات طابع رياضي، أو فولكلوري. (1)

6- تبعا للهدف من الرحلة: يعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقا للهدف من الرحلة هو الأكثر شيوعا و استخداما بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام و سنتناول تحت هذا التصنيف ما يلي:

أ- السياحة الدينية: هي السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني و الثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل: السياحة الدينية في فلسطين، متمثلة في زيارة المسجد الأقصى في القدس و الحرم الإبراهيمي الخليل، و كنيسة المهد في بيت لحم و غيرها من الأماكن الدينية.

ب- السياحة العلاجية: هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من الأمر أمراض الجسد مع الترويح عن النفس، و تعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية لديها من الكفاءة بما يساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.(2)

ت- السياحة الترفيهية: هي أقدم الأنماط السياحية و أكثرها انتشارا، و تكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس و ليس لغرض آخر و يتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها كسياحة التسوق فهي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق و شراء منتجات بلد ما تسرى عليه التخفيضات من أجل الجذب السياحي.

---

(1) محمود فوزي شعوبي، **السياحة الفندقية في الجزائر – دراسة قياسية 1974-2002**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص 20.

(2) عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية و السياحية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص 223- 227.

و مع أن السياحة الترفيهية تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة المختلفة كالصيد و الغوص في البحار و التزلج على الثلج في مناطق كثيرة من الجزء الشمالي من الكرة الأرضية كما يستهوي هذا النوع من السياحة زيارة المناطق الجبلية و الصحراوية التي تبعث في النفس الهدوء و الراحة و الاستقرار.[1]

ث- السياحة الثقافية الرياضية و سياحة المؤتمرات: السياحة الثقافية و يقصد بها زيارة مواقع الآثار المستكشفة و المتاحف و القصور و زيارة المدن و الاطلاع على تطوير الحضاري المعاصر و غيرها من الأمور التي تدخل في هذا الباب[2]، أما السياحة الرياضية تعتبر إحدى أهم الأنماط السياحية و محبي الرياضة فهي في ازدياد دائم و لا تختص برياضة واحدة بعينها، إنما تمتد لتشمل الرياضات الجماهيرية مثل: كرة القدم، رياضة الأثرياء كالجولف...الخ، و الرياضة لا تقف عند حد الممارسين لها إذ أن مشاهديها يبلغ عددهم أضعاف أضعاف الممارسين، و يقصد بسياحة المؤتمرات تقديم معلومات ثقافية ليس لسائح فقط، و إنما للعاملين في مجال السياحة أيضا و لكي تتكامل الأهداف الثقافية السياحية كان لا بد من إنشاء سياحة من نوع خاص و هي سياحة الندوات و المؤتمرات.

ج- سياحة المهرجانات: يرى أن هذا النوع من أنواع السياحة الضار بالبيئة و في حقيقة الأمر هذا النوع يمكن تحويله إلى صديق للبيئة، و ذلك عن طريق إقامة مهرجانات بغرض مكافحة التلوث[3] بصورة عامة و بعض المشكلات الأخرى بصورة خاصة و لهذا النوع من المهرجانات تأثير بالغ الأهمية على وعي المواطنين كما أنه يضغط على المسؤولين لكي ينفذوا برامج إصلاح البيئة.

---

(1) مليكة حفيظ شبالي، **السياحة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية – حالة الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004، ص 153.

(2) Abd alwahed shakiry, **Tourism profects**, technical consulting and publishing house, England, 2007, pp 17-19.

(3) كمال طارق، **السياحة و البيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 56-81.

المطلب الثاني: أساسيات السياحة:

تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية و تخضع للأفكار المتغيرة الجديدة و يتحكم في أوضاعها العملاء (السياح) و يجب أن تكـون على أعـلى درجة من الجمال و التنظيم لكي تلاءم طبيعة ظروف العملاء القادمين من اجل المتعة و الترويج.

الفرع الأول: أسباب انتشار السياحة:

يصعب على المرء حصر العوامل التي تركت بصماتها في القرن العشرين على السياحة حيث يعد العصر الذهبي لها إلا أننا نذكر بعضها منها:

1- اهتمام دول العالم بصناعة السياحة و اعتبارها صناعة رئيسية توجب الإنماء و تساهم في الدخل العام.
2- تأثير وسائل الإعلام في نقل الأخبار بسرعة عند حدوثها إلى الإنسان في أي بقعة على الأرض مما زاد في رغبة الكثير من الناس لزيارة بلاد غير معروفة عندهم.
3- ساعدت التشريعات التي حدثت إثر مطالبة النقابات العمالية بزيادة أوقات الفراغ و الإجازات السنوية للعاملين في المؤسسات الخاصة و العامة مما أدى إلى تنشيط الحركة السياحية.
4- الاهتمام بالمناطق السياحية و المحافظة على جمالها و الحرص على نظافتها و بناء الفنادق و تقديم تسهيلات سياحية، كان دافعا للسياح في السفر و الترحال.
5- انخفـاض تكلفـة النقـل بالوسائـل السريعـة و خـاصة الطيـران الـذي يتميز بالسرعة و الراحة للسائح، و قطعه مسافات طويلة متخطيا الصعوبات الطبيعية و التضاريس و غيرها.
6- انتشار التعليم و زيادة حب المعرفة عند عدد كبير من سكان الأرض، أسهم في ارتفاع المستوى الثقافي، مما زاد في الأفواج السياحية إلى أماكن الآثار و المراكز الثقافية و حضور المؤتمرات العلمية.
7- ازدياد الشعور و الرغبة لدى أفراد المجتمع الأوروبي إلى إزالة القيود السياسية و التطلع إلى تكوين وحدة أوروبية شاملة، فكان ذلك بمثابة حافز قوي لنمو و تقدم السياحة.
8- ظهور الرغبات و الاحتياجات الإنسانية كالأغراض الترفيهية و الثقافية و الصحية، مما أدى إلى تطور الحركة السياحية تطورا كبيرا.
9- اهتمام المجتمع الدولي بالسياحة كنشاط إنساني مرغوب للغاية يستحق الثناء و التشجيع من كافة الشعوب و الحكومات، و عقد أول مؤتمر على مستوى الأمم المتحدة للسفر و السياحة في روما سنة 1963، و قد اجتمعت فيه حكومات من جميع أنحاء العالم لمناقشة الطرق و الوسائل المختلفة لتطوير السياحة بشكل فعال، و قد كـان هـذا المـؤتمـر أداة فعـالـة لتشجيع السيـاحـة في دول أوروبـا الشـرقيـة و الـدول الناميـة في آسيـا و

إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و علامة بارزة على طريق النمو السياحي خلال فترة الستينات. (1)

الفرع الثاني: عناصر الجذب السياحي:

تنقسم عناصر الجذب السياحي إلى:

أولا: عناصر جذب طبيعية:

و تضم كافة القيم الجمالية الطبيعية من طبيعة الأرض، و امتداد البحار و البحيرات و الأنهار و السهول و الصحراء، و المراكز الصحية الطبيعية من مياه معدنية، عيون المياه الساخنة، حمامات الطين.

ثانيا: عناصر جذب من صنع الإنسان:

كالآثار التاريخية، و طريقة معيشة و عاداتها و تقاليدها، كما تضم هذه العناصر أيضا الكنوز الأثرية و المادية و صناعة التذكارات السياحية، و المناسبات الحضارية.

و بصفة عامة يمكن تصنيف عناصر الجذب السياحي إلى العديد من التقسيمات كما يمكن أن يندرج كل عنصر من هذه العناصر تحت أكثر من تقسيم واحد.

و يتم تصنيف عناصر الجذب تبعا للخصائص الرئيسية المميزة لكل عنصر كذلك تبعا للدوافع و الحاجات التي يشعها هذا العنصر.

فعلى سبيل المثال يمكن تصنيف عناصر الجذب تبعا للهدف أو الدوافع إلى عدة تقسيمات يمكن إيجازها فيما يلي:

(1) مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1- مرغبات تاريخية:

و تضم المناطق التاريخية القديمة و أماكن الحضارات و أماكن الأحداث التاريخية، و يلاحظ أنه في بعض الأحيان تتطلب هذه المناطق إجراء بعض الجهود الترميمية حتى تصبح عنصرا جذابا.

2- مرغبات ثقافية / عرفية:

و تشمل طريقة حياة الشعوب و معيشتهم، و قد يرى البعض أن هذا العنصر لا يعد من العناصر الجاذبة للسياحة كالعناصر الأخرى، إلا أنه قد لوحظ أن العديد من دوافع السائحين لزيارة بلد معين هو التعرف على عادات و تقاليد شعب ذا البلد، و يجدر النظر

إلى هذا العنصر باعتباره عنصرا جاذبا يحتاج إلى الحفاظ عليه كبقية العناصر الأخرى، و هو ما تتعرض له التنمية المتواصلة أو المتوازنة.[1]

3- مرغبات علاجية و استشفائية:

و تعتبر المنتجعات العلاجية من أوائل المراكز العلاجية التي عرفت كعنصر من عناصر الجذب السياحي و تتمتع هذه المنتجعات العلاجية بتوافر كافة المقومات التي تخدم السياحة العلاجية أو الاستشفائية و يعتبر منتجع مايو كلينيك بروشيستر بولاية مينسوتا من أنجح الأمثلة لاستغلال المنطقة العلاجية من أجل اجتذاب السياحة داخليا أو خارجيا.

4- **مرغبات دينية:**

و تشمل المناطق الدينية المقدسة و كذلك أماكن الأحداث الدينية.

5- **مرغبات الأعمال:**

غالبا ما تتركز في المدن الكبرى و بخاصة مدن و عواصم الدول الصناعية الكبرى أو الدول المتقدمة حيث تتوافر كافة الخدمات و التسهيلات لرجال الأعمال لعقد الصفقات الكبرى و تعتبر المناطق الريفية أو المناطق البعيدة عن التنمية العمرانية أقل حظا أو أهمية كمرغب من المرغبات لرجال الأعمال نظرا لبعدها عن العمران و عدم توافر الخدمات و التسهيلات التي تتمتع بها العواصم و المدن الكبرى.

---

(1) ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40.

و من عوامل الجذب السياحي أيضا ما يعرف بالبنية التحتية و المتمثلة في الميـاه، الصرف الصحي، الكهربـاء و الحاجات الأساسية: البنوك، المدارس و المنشآت الفندقية و غيرها و كذلك توفر رأس المال الذي تحتاجه مختلف المرافق و كذلك قوة الإعلان و الدعاية لأن نجاح السياحة يعتمد على نجاح الإعلان و يجب توفر وسائل المواصلات السريعة و المريحة و طرق المواصلات بأنواعهـا برية، بحرية و جوية. [1]

الفرع الثالث: أبعاد السياحة و العوامل المؤثرة فيها:

أولا: أبعاد السياحة:

1- مبادئ السياحة:

قامت المنظمة العالمية للسياحة عند إعداد القانون العالمي لأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر 1999 بسنتياغو (الشيلي)، بوضع المبادئ التالية:

- مساهمة السياحة في التفاهم بين الإنسان و المجتمع و الاحترام المتبادل بينهما.
- السياحة عامل ازدهار شخصي و جماعي.
- السياحة عامل للتنمية المستدامة.
- السياحة تشغل التراث الثقافي و البشري و تساهم في إثرائه.
- السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المستقبل.
- التزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية.
- الحق في السياحة (السياحة للجميع).
- حقوق العاملين و المستثمرين في الصناعة السياحية.
- تطبيق مبادئ القانون العالمي لأخلاقيات السياحة.[2]

(1) زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 19، 20.

(2) ميلود تومي، نادية خريف، **دور التسويق الإلكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 04.

2- شروط السياحة:

- توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة.
- إدارة سليمة للموارد الطبيعية و التنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.
- وضع قوانين صارمة و فاعلة لاستيعاب أعداد السياح و حمايتهم و حماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
- دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا، و توفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية و تحسين ظروف معيشتهم[1].

3- دوافع السياحة:

المقصود بالدوافع السياحية هي الأسباب الأساسية التي تحرك رغبة الإنسان في السفر و تقف وراء تفضيله لأماكن و بلاد معينة حيث وضعت معايير تبين الدوافع و الأسباب المحركة للسفر و كذلك المؤشرات التي تتحكم في اختيار الجهة التي يقصدها الفرد و من الدوافع التي يمكن تحديدها ما يلي:

أ- **دوافع طبيعية:** مناطق الجمال و المناظر الطبيعية.

ب- دوافع ثقافية: الأماكن التاريخية.
ت- دوافع العلاقات الشخصية و الأسرية: زيارة الأصدقاء و الأقارب.
ث- دوافع صحية: الاستشفاء في بعض المناطق مثل استخدام الرمال في البحر الميت للعلاج.
ج- دافع العمل: المؤتمرات و الندوات.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في السياحة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياحة:

1- العوامل الطبيعية: و هي مجموعة من العوامل التي تحكم المنطقة المراد تنميتها، و على رأس هذه العوامل:

أ- **المناخ:** أهمية المناخ للتنمية السياحية تأتي بالدرجة الأولى من درجات الحرارة متوسطها صيفا

(1) الرجباني المنجي، **السياحة و البيئة**، مجلة البيئة طرابلس، الهيئة العامة الليبية، العدد 7، ليبيا، 2002، ص 81.

(2) عبد الله الحو، **منتدى شباب نهضة**، تاريخ الزيارة: 15-03-2013 عن الموقع:.http://www.shababnahda.com/forum/showthread.php

و شتاءا، و المواعيد المناسبة لكل قطاع من السياحة، الرياح و سرعتها و أوقات هبوبها، الأمطار و مواعيد هطولها و حجم هذه الأمطار، كل هذه العوامل لها أهميتها في المواعيد المناسبة لاستقبال الأفواج السياحية، و نوع السياحة هل هي للاستجمام أم للمصايف أو العلاج.

ب- **الطبوغرافيا:** و هي طبيعة الأرض من جبال و هضاب و وديان و طبيعة التربة و الشواطئ و ما مدى ظاهرة المد و الجزر، و ما نوع الشاطئ (صخري، رملي)، و إمكانيات البحر من الحياة البحرية تؤثر الطوبوغرافيا في اختيار الأماكن المناسبة لعناصر المشروع بعيدا عن ممرات السيول مثلا، أو اختيار قمة مناسبة لإقامة مشروع فندق يطل على البحر، و أماكن هبوط الطائرات، و الطرق.

ت- **المزارات:** تلعب المزارات بكل أنواعها (أثرية، تاريخية و دينية) دورا هاما في جذب السائح، و كلما زادت المزارات كلما زادت الفرصة للارتياد، و على أن تكون جاهزة لاستقبال السياح.

ث- **البنية الأساسية:** و هي طرق الوصول للمنطقة المراد تنميتها، مثل وجود المطار لخدمة المنطقة و إمكانية توصيل أو تدبير مياه الشرب للمنطقة، و كذلك الطاقة الكهربائية، و وسائل الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و شبكة الصرف الصحي.

ج- البيئـــة: البيئـــة إجمـــالا هـــي الإطـــار الخـــارجـــي الـــذي يضـــم جميـــع العنـــاصـــر الطبيـعيـة و البيولوجية و الحضارية و التاريخيـة، و التي يعيش فيها الإنسان في تكامل و توازن يساعد على استمرار الحيـاة و بقـاؤها كما أراد الله، و الارتباط وثيـق بين النشاط السياحي بكـل أشكالـه و بيـن البيئـة بمعنـاهـا الـواسـع، فـالبيئـة تـوفـر الأسـاس الحقيقـي للنشـاطـات السيـاحية، بينما السياحـة عامل للمحافظة على البيئة و تطويرها و تحسينهـا، إلا أنه إذا لـم توجـد الإدارة السليمـة للمـوارد السياحيـة و الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية و الاختيار المناسب للمشروعات و النظم المعمارية فقد يؤدي ذلك إلى تصدع البيئة و انهيـار الأسـاس الـذي اعتمـد عليـه النشـاط السياحي و بالتالي يصبح المجتمع و السائحون ضحية لذلك. (1)

فالبيئة النظيفة تعني سياحة ناجحة و هي تعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي، فالسياحة و البيئة وجهان لعملة واحدة، فسياسات السياحة لا يمكن أن تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية و تكنولوجية و لكن يجب أن يأخذ أن يأخذ في الاعتبار الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

(1) ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.

2- العوامل الاجتماعية:

تتشـابـــك داخـــل العـــوامـــل الاجتمـــاعيـــة العـــديـــد مـــن العنـــاصـــر التي تدخل في تشكيل السياحة و بلورة مفهـــومهـــا، و هي الثقـافـة التي يتمتـع بهـــا السائـح، كمـــا يلعب الديـن أيضـــا دوره و كـــذلك اللغـــة و وقـت الفـــراغ و التقاليد المورثة.

و هذه العوامل مجتمعة لها تأثير على السياحة حيث أنها تساعد على إيجاد الدوافع السياحية التي لولاها لما قامت الحركة السياحية.

و هذه العوامل لها ارتباط أيضا بالدول المستقبلة للسياحة بالنسبة للثقافة فكلما ازداد الإنسان قراءة عن بقعة تاريخية معينة، أو مزارا سياحية محددة كلما زاد شوقه إلى رؤية ذلك ليطفئ ظمأ معرفته و لهفته إلى الزيارة.

و هناك الأماكن السياحية الدينية (المساجد، الكنائس، المعابد و الأضرحة) التي يتوافد إليها السياح من كل فج عميق و في نفوسهم رهبة من الخالق و رغبة في التقرب إليه، يبذلون كل غال و نفيس في سبيل الوصول إلى هذه الأماكن المحببة إلى نفوسهم و تؤثر اللغة التي يجيدها السائح تأثيرا كبيرا على مدى فهمه و استيعابه لما يراه حيث أن اللغات العالمية الآن الإنجليزية و الفرنسية استطاعت أن تقرب هذا التأثير لحد كبير.

3- العوامل الاقتصادية:

حيث أن السياحة نشاط ترفيهي لذا يؤثر متوسط داخل الفرد في الحركة السياحية إلي حد كبير، حيث يجب على الفرد العمل على توفير المدخرات للقيام برحلة سياحية كما أن الدولة المستقبلة للسياح يجب أن يكون لدخلها القومي ما يتيح لها توفير المبالغ المخصصة لإنشاء و إقامة الأماكن السياحة و القيام بالتنمية السياحية كما يجب.

و يعتبر سوق العملة أيضا مؤثرا على الحركة السياحية، فتدهور العملة يؤثر على الدخل القومي، كما أن توفر وسائل النقل و إمكانية و مدى قرب مصادر السوق السياحي و المزارات تؤثر أيضا في النشاط السياحي.[1]

المطلب الثالث: المنظمات و الهيئات السياحية:

هناك العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية و الإقليمية يمكن أن تلعب دورا في السياحة و منها الآتي:

(1) نفس المرجع، ص 30.

الفرع الأول: المنظمات و الهيئات الدولية و لإقليمية:

أولا: المنظمات و الهيئات الدولية:

1- الإتحاد الدولي لوكلاء السياحة و السفر: (UFTAA):

تأسس الإتحاد عام 1966 باندماج منظمتين دوليتين:

- الإتحاد الدولي لوكلاء السياحة **UFTAA.**

- المنظمة الدولية لوكلاء السفر **UOFTAA.**

و تعتبر الأوفتا UFTAA الممثل الوحيد في العالم لوكلاء السياحة و السفر و مقرها في بروكسل (بلجيكا) و الاتحاد يهدف إلى:

- تقوية و تنمية الشركات المحلية.
- تمثيل الشركات السياحية المحلية.
- مساعدة الأعضاء في تطوير و كذلك صور الحماية قانونيا و اجتماعيا.
- حل المشكلات المختلفة التي تواجه وكالات السفر و السياحة التي تتصل بنشاط السفر و السياحة في العالم.

2- منظمة السياحة العالمية (WTO):

تأسست سنة 1975 مقرها الدائم في مدريد، تتكون المنظمة العالمية للسياحة من 107 دولة و 150 منظمة منتسبة و هي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تهدف المنظمة إلى ترقية النشاط السياحي و تفعيل دوره في الاقتصاد و خلق السلام و الرفاهية من خلال التقارب بين الدول و الشعوب، كما تقوم بنشر الإحصاءات السياحية الدولية و العمل على حل المشاكل السياحية الدولية، و تصدر المنظمة عدة نشرات و مجلات منها: "السياحة العالمي"، "إحصائيات السياحة الدولية"، "دليل السائح"، كما أسست مركز الكوادر القيادية في السياحة في موسكو، و تعتمد في عملياتها على اللغة الفرنسية و الإنجليزية و الإسبانية[1].

(1) ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 255-265.

3- الجمعية الدولية لوكالات السفر، منظمة دولية غير حكومية (WATA):

أسست الجمعية وفقا للقانون المدني السويسري و مقرها جنيف بهدف تنمية نشاط أعضائها في مجال السياحة و المحافظة على مصالحهم، و عضوية هذه اللجنة مفتوحة لكل وكالات السفر ذات الشهرة و النشاط في السياحة.

4- الاتحاد الدولي للفنادق و المطاعم (IHAR):

أنشئ في عام 1946 بمدينة إنجلترا، و لقد حل محل الإتحاد الدولي للفندقيين المؤسس عام 1869، و يعد من أهم المنظمات الدولية الفندقية، و يهدف الاتحاد إلى:

أ- رعاية مصالح أصحاب الفنادق و المطاعم.
ب- الاهتمام بالسياحة الدولية و نموها و تقدمها.
ت- المساهمة في رفع مستوى صناعة الفندقية الدولية، و الارتقاء بالعملة المؤهلة و المدربة.
ث- تنظيم الاجتماعات و اللقاءات بين الأعضاء و تبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط الفندقي.
ج- اتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على المعوقات و المشكلات التي تعترض مسيرة العمل الفندقي.
ح- نشر الدليل الدولي للفنادق.

5- الأكاديمية الدولية للسياحة (I.A.T):

أنشئت في عام 1951 و مقرها مونت كارلو (إمارة موناكو)، و تضم عضويتها أعضاء يختارون من بين الشخصيات البارزة في عالم السياحة إل جانب أعضاء مراسلين و أعضاء من الخبراء، و تهدف إلى الاهتمام بالأنشطة السياحية المختلفة و تشجيع الأنماط

المتنوعة للسياحة و دعم التعليم السياحي و الدراسات و النشرات و القواميس السياحية الدولية.

6- الإتحاد الدولي للخبراء الاختصاصيين العلميين في السياحة (A.I.E.S.T):

و لقد أنشئ في عام 1949، و مقره برن (سويسرا) و يهدف إلى تنظيم المؤتمرات المختلفة التي تهتم بالعمل السياحي و تناقش مشكلات و طرق القضايا التي تطرح عليها أو علاجها و إلى دعم الأنشطة و المعاهد السياحية و العمل على زيادة عددها و إلى تنمية التعاون و تبادل الخبرات العلمية و المتخصصة في مجال السياحة.

7- الاتحاد العالمي للسياحة و السفر (WTTC):

منظمة دولية متخصصة في النشاط السياحي، و هو عبارة عن تحالف عالمي من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة و السفر على مستوى العالم في فروع النقل و الترويج و الخدمات السياحية، و هو يهدف إلى:

أ- تنشيط التنمية المتواصلة.
ب- يهتم بالبيئة من خلال البرنامج الأخضر العالمي.
ت- إزالة الحواجز التي تعرقل نمو العمل السياحي بالتعاون مع الحكومات و الوكالات.

8- المجلس الدولي للتعليم الفندقي و السياحي (CHRIE):

و مقره واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، و يشمل المعاهد و المدارس و الكليات المتخصصة في مجال السياحة و الفنادق و كذلك مراكز التدريب السياحي و الفندقي، و يقوم بتشجيع البحوث العلمية و الدراسات الأكاديمية و تطوير أساليب التعليم و التدريب.

9- الإتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).
10- المنظمة الدولية للطيران المدني (ICOA).

الفرع الثاني: الهيئات و المنظمات الإقليمية الحكومية و غير الحكومية العاملة بالسياحة:

1- الإتحاد الإفريقي للنقل الجوي: (AFRAA)
2- الإتحاد العربي للنقل الجوي:(A.A.C.O)
3- الهيئة العربية للطيران المدني:(ACAC)
4- منظمة الشرق الأوسط و البحر المتوسط للسياحة و السفر:(MAMTTA)
5- المجلس الوزاري العربي للسياحة.
6- إتحاد المنظمات السياحية لأمريكا اللاتينية.
7- إتحاد السفر لشرق آسيا:(E.A.T.A)

8- إتحاد السفر بمنطقة الباسيفيك:(P.A.T.A)[1]

الفرع الثالث: آثار السياحة:

أولا: الآثار الإيجابية:

1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، و يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

أ- ما تساهم به رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق، القرى السياحية...الخ).

ب- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

ت- فروق تحويل العملة.

ث- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التكميلية مثل الإنفاق في المطاعم و الملاهي و شراء التحف و غيرها و الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الإنفاق على الطلب على الخدمات المقدمة من العديد من القطاعات الاقتصادية.

ج- إيرادات المنشآت الفندقية المحصلة من السائحين.[2]

2- نقل التقنيات التكنولوجية:

إن السماح للشركات الدولية بالدخول من مشروعات الاستثمار السياحي يمكن أن يحقق درجة عالية من التقدم التكنولوجي عن طريق:

أ- نقل فنون و أنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشآت السياحية.

---

(1) نفس المرجع، ص 267.

(2) آسيا محمد الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص ص 27-32.

أ- إدخال تجهيزات (آلات، معدات...الخ) جديدة يمكن استخدامها في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية.

ب- تطوير و تحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة.

ت- القيام ببحوث التنمية و التحديث في المجالات للنشاط السياحي.

ث- القيام بأعمال التنقيب عن الآثار و ترميمها.

3- تنمية المهارات الإدارية و خلق طبقة جديدة من المديرين:

تجـــدر الإشـــارة إلى أن اهتمـــام الدول بصناعة السياحة يزيد عن أهمية الحاجة إلى وجود طبقة إداريـة و خبرات و مهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوافر في المنظمات الصناعيـة و التجاريـــة إلى توفيـــر الخبرات و المهـــارات الإداريـــة و الفنية الأخرى اللازمة لإدارة مثل هذه الصناعة بأنشطتها المختلفة عن طريق التوسع في إنشاء كليات و معاهد علمية و تدريبية و مراكز للبحوث و البعثات للخارج...الخ، لتوفير احتياجات القطاع السياحي من القوى العاملة (الإدارية و الفنية) المدربة.

4- العمالة:

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية و كذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقية، خدمات تكميلية و أساسية و صناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معا يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، و في هذا الخصوص فإنـه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة و غير المباشرة على الفرد و الأسرة و المجتمع الناجمة عن زيادة فرص العمل و انخفاض البطالة مما يترتب عليه مستوى الرفاهية الاقتصادية، و غير ذلك من الآثار و المنافع الأخرى.

5- خلق علاقات بين القطاعات الاقتصادية و الخدمية و بين قطاع السياحة:

من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الإقليمية الأخرى و قطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته، فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشـروعـات جـديـدة تمـارس أنشطـة جـديـدة اقتصـادية و خـدمية أخـرى لمقـابلة الزيـادة فـي الحـركـة السياحيـة نشاطـا و طلبا، بمعنى آخر أن زيادة عدد الفنادق مع افتراض زيادة السائحين من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات و زيادة في الطلب على الأسرة و ملحقاتها، و السجاد، الخدمات و الأدوات الصحية...و غيرها، و هذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو إنشاء مشروعات جديدة.[1] لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة و حجم الأعمال الخاصة بالموردين الحاليين.

و رغـم صعـوبة القيـاس الدقيـق لـدرجـة التكامـل و نـوع و عدد العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية و الأنشطة الاقتصادية و الخدمية الأخرى، فإنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتطوير النشاط السياحي و تنمية في خلق أنواع متعددة من العلاقات

الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، و ما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة و غير مباشرة منها:

أ- تشجيع استثمار رؤوس الموال الوطنية و تنويع استخداماتها في مشروعات جديدة.
ب- خلق فرص عمل جديدة
ت- استغلال الموارد الطبيعية و خلق استخدامات جديدة لها.
ث- ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات السياحية، الضرائب و غيرها.
ج- تشجيع و تنمية (التطوير أو التوسع) القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.
ح- زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة للعمالة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

6- المساهمة في تنمية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المحافظات:

في حالة قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو مملوكة للدولة أو أجنبية في المحافظات المختلفة فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه المحافظات، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية و الريفية...الخ.

7- تحسين ميزان المدفوعات:

على الرغم من صعوبة قياس أثر المنافع السابقة على ميزان المدفوعات بصورة مباشرة، فإن السياحة سمكن أن تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة و يتحقق هذا نتيجة تدفق الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية و الإيرادات التي تقوم بتحصيلها من جمهور السائحين، و خلق استخدامات جديدة

(1) نفس المرجع، ص ص 27-32.

للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى الداخلية و غيرها من الآثار.

ثانيا: الآثار السلبية:

و تتمثل في:

1- تساهم السياحة في ارتفاع هائل في أسعار الأراضي و العقارات التي ترتفع نتيجة للتنمية السياحية فيزداد الطلب على الأراضي من قبل المستثمرين في الأراضي و العقارات،

مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الأراضي و من ثم أسعار البيوت السكنية و الإيجارات كحالة الأردن مثلا.

2- إن اعتماد أي دولة كليا على قطاع السياحة و إهمال القطاعات الأخرى قد يعرض اقتصادها إلى التدهور إبان أي أزمة اقتصادية أو سياسية، فالسياحة نشاط اقتصادي يتأثر بالمتغيرات الداخلية و الخارجية، فالوجهة السياحية تتغير نتيجة لتغير الأسعار أو تغير النمط السياحي بسبب ظهور منافس جديد أو وسائل جذب أكثر تأثيرا.

3- إن نمو السياحة يؤدي إلى ازدياد فرص العمل، و ارتفاع الدخول في الأقاليم السياحية، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب أيدي عاملة كثيرة من خارج الأقاليم، هذه الحركة السكانية تساهم في النمو الحضري السريع كما تؤدي إلى ظهور خلل في التركيب السكاني من حيث العمر و الجنس.[1]

4- تدفق السياح من المناطق الغنية إلى مناطق أخرى فقيرة غالبا ما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة مثل الخيانة، الغش، الاحتيال، العنف، الجريمة و الشعور بعقدة النقص و هذا بدوره يؤدي غالبا للفساد الاجتماعي بالإضافة إلى النتائج ذات الخطورة العالية إذا لم تلق التخطيط و التنظيم و الرقابة الفعالة لتكون متناسبة مع الأنماط الاجتماعية السائدة.[2]

---

(1) سعيد صفي الدين الطيب، **التنمية السياحية في ليبيا**، دراسة في الجغرافيا السياحية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001، ص ص 29-31.

(2) خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الثانية، 2003، ص 34.

5- و قد يكون للنشاط السياحي آثار سلبية على البيئة إذا تم إدارتها بأسلوب غير علمي و تتمثل في تدهور البيئة و تلوث عناصرها و استنزافها من خلال الصيد الجائر للحيوانات و للطيور و كذلك تلوث الشواطئ و هدر المياه الصالحة للشرب و غير الصالحة له و بقايا الفنادق و القرى السياحية الملوثة و انتشار بعض الأمراض و الأوبئة المعدية و المنقولة من قبل بعض السياح كداء السيدا و أنفلونزا الطيور و الخنازير، و تؤدي السياحة إلى زيادة استهلاك الوقود مما يؤدي إلى التلوث في الجو، و لا يمكننا أن نتجاوز تأثير السياحة على البيئة الثقافية فقد تؤدي إلى انتشار عادات و ثقافات دخيلة على المجتمع التي قد تسبب في محو هوية سكان البلد المضيف.[1]

تعتبر الآثار الإيجابية للسياحة أكثر من الآثار السلبية لما توفره من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية و نقل للتكنولوجيا و تنمية المهارات الإدارية و خلق العديد من فرص

العمل و كـذا المساهمة فـي التنمية و تحسين ميزان المدفوعات و غيرها، على عكس ما تتسبب فيه السياحة من آثار سلبية فهي تعتبر أقل و يمكن أن يتم تفاديها بالإرادة السياسية لأي دولة.

المبحث الثالث: نظرة حول التنمية السياحية:

تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي و من الدخل القومي و كذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة.

المطلب الأول: طبيعة التنمية السياحية:

الفرع الأول: مفهوم و عناصر التنمية السياحية.

أولا: مفهوم التنمية السياحية:

1- تعرف على أنها " الارتقاء و التوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها، و تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة و في أقرب وقت مستطاع".[2]

(1) حسن أحمد الشحات، **التلوث البيئي و إعاقة السياحة**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 83.

(2) نشوى فؤاد، **التنمية السياحية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2008، ص 09.

2- و يعبـر عـن " مختلـف البـرامج التي تهـدف إلى تحقيـق الريادة المستمـرة المتـوازنـة في المـواد السيـاحيـة و تعميـق و ترشيد الإنتاجية في القطاع السيـاحي، و هي عمليـة مـركبـة و متشبعـة تضـم عـدة عناصـر متصلة ببعضها و متداخلة بعضها مع بعض، تقوم على محاولة عملية و تطبيقية و الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولي في إطار طبيعي و إطار حضاري و المرافق الأساسية العامة و السياحية من خـلال التقدم العلمـي و التكنـولـوجي و ربط كل ذلك بعناصر البيئة و استخدامات الطاقة المتجددة و تنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية".[1]

3- و تعرف كذلك على أنها " تنطلق أساسا من تنظيم قدراتنا على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية".[2]

و مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- تشتمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض و الطلب للسياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق و الحركة السياحية تأثيرات السياحة المختلفة.
- التنمية السياحية تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة و مستمرة في الموارد السياحية.
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- ترشيد و تعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة.

ثانيا: مراحل التنمية السياحية:

لقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين، و تطرقوا إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية و قدموا في ذلك مختلفة لتحليل الظاهرة.

نموذج " ميويسك " الذي قسم نموذج التنمية السياحية إلى أربع مراحل هي:

1- **مرحلة الاكتشاف:** حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي.
2- **مرحلة النمو:** و فيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.
3- **مرحلة الانطلاق:** و فيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط و التوسع السياحي.

(1) عادل عبد الجواد مسني، **التسويق السياحي**، دار الكتب، القاهرة، 2001، ص 54.

(2) مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دار الفرات للنشر، 2006، ص 107.

4- **مرحلة النضج:** حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية، و فيها يتكامل النشاط السياحي من خلال توافر عناصر الجذب السياحي و التسهيلات، و يؤخذ هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج السياحي، و عدم تحليله، لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو و بالتالي احتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور و الانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة، لذا جاء نموذج " بيتلر " سنة 1980 و قد حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية هي:

1- الاكتشاف.
2- المشاركة.
3- التطور.
4- النضج.
5- الثبات أو الركود.
6- التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج " بيتلر " مع دورة حياة المنتوج، فالمرحلة الأولى تبدأ بانكشاف المنطقة السياحية الجديدة، و مع تزايد إقبال السائحين على المنطقة، تبدأ

مرحلة المشاركة فتظهر مجموعة من الخدمات و التسهيلات ثم تبدأ مرحلة الانطلاق، حيث يتم توفير الخدمات و التسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة العداد المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التطور و النمو، و إذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن، تصل المنطقة إلى مرحلة النضج، و تلي هذه المرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو عند حد معين من السائحين، و في هذه المرحلة إن لم تظهر في هذه المنطقة تنمية جديدة، تعتمد على مقومات سياحية جديدة، فإنها تتجه نحو الانحدار و التدهور و التدهور، لذلك فإن الإدارة السليمة

للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية، تتمثل في تجنب المنطقة الوصول إلى مرحلة الانحدار، و نقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المواصلة (التنمية المستدامة)[1]

(1) جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص21،20.

الفرع الثاني: أهداف التنمية السياحية:

و عليه تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:

أولا: على الصعيد الاقتصادي:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية: تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية و النائية بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدحمة، و بالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.
- توفير خدمات البنية التحتية: تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات، الطرق، الموانئ، و المتاحف...الخ و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين و السياح على حد سواء.
- زيادة مستويات الدخل: و ذلك بما ينفقه السياح أثناء إقامتهم و كذلك تضاعف الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة المداخيل. [1]
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب: يوفر قطاع السياحة مصدرا مهما للتمويل للحكومات يتمثل في عائدات الضرائب الأنشطة الرئيسية (الضرائب على المطاعم، و أماكن

الإقامة، ضرائب على المبيعات رسوم دخول المتاحف و الحدائق و المنتزهات العامة...).

- خلق فرص عمل جديدة: يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة، إما بعمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة و الفنادق و المحلات السياحية و المرشدين السياحيين، و إما بعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل: قطاع الزراعة، الثقافة و الصناعات التقليدية و الصناعات الغذائية و قطاع البناء و الصحة...الخ.

(1) ماضي بلقاسم، **أثر الفنادق البيئية على التنمية السياحية**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 22.21 أكتوبر 2008، ص ص 14-18.

ثانيا: على الصعيد الاجتماعي:

- توفير تسهيلات ترفيه و استجمام للسكان المحليين.
- حماية و إشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد و الجماعات.

ثالثا: على الصعيد البيئي:

- المحافظة على البيئية و منع تدهورها و وضع إجراءات حماية مشددة لها.

رابعا: على الصعيد السياسي و الثقافي:

- نشر الثقافات و زيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياحية بين الحكومات في الدول السياحية[1].

المطلب الثاني: التنمية السياحية: الأشكال، المحددات، و المؤشرات:

الفرع الأول: أشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها:

أولا: تطوير المنتجعات السياحية: و هذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات و العطل، و تعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي و تتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة و خدمات متعددة لأغراض الترفيه و الاستراحة و الاستجمام.

ثانيا: القرى السياحية: و هي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدا في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم.

الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن و تستهوي سكان المدن حبا في التغيير و البساطة، و يعتمد قيام القرية السياحية على وجود عنصر الماء: الشاطئ، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال و الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية و ترفيهية أخرى.

(1) نفس المرجع، ص ص 14- 18.

ثالثا: منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج استعمالات الأراضي و التنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات...الخ) في المنطقة، و تحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

رابعا: منتجعات العزلة:

أصبح هذا النوع من المنتجعات المفضلة في جميع العالم و تتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها و دقة تخطيطها و شموله، و عادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال و الوصول إليها يتم بواسطة القوارب و المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.(1)

خامسا: السياحة الحضرية: و هي نوع من السياحة الدارجة و المعروفة و توجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة و تشكل مرافق الإقامة و السياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة و تخدم سكان المدينة أو المنطقة و كذلك السياح القادمين إليها، و قد أخذت كثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير و تنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد و المعطيات السياحية التي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية و الأثرية و ذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية و جلب الزوار و السياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

سادسا: سياحة المغامرة: هذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة و معايشة خصائص معينة، و هي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه و الاستجمام و في نفس الوقت التعايش مع العادات و التقاليد الاجتماعية و الثقافية و المناطق الطبيعية المتوفرة في المنطقة، و لا يتطلب إدارة جديدة و توفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة و خبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية و أساسية و كذلك خدمات و مرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية و بحالة مؤكدة السلامة.

(1) صليحة عشي، **الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011،ص ص 21،20.

سابعا: سياحة الرياضة البحرية: يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات) تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب...الخ.[1]

الفرع الثاني: محددات التنمية السياحية:

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات و الاهتمام ببعض الجوانب و هي:

أولا: وضع أسعار في متناول السياح: بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية و التي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي من شبكة طرقات و وسائل اتصال فعالة و خدمات ذات كفاءة، ماء، كهرباء صرف صحي و توفير الأمن، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة و الإطعام و الشرب و خدمات النقل السياحي و غيرها و متطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة و الأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.

ثانيا: الموقع: يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهمه كم يدفع، و لكن المهم هو الوصول إلى هذا المكان كالسياحة في الجنوب الجزائري، فبالرغم من قسوة الطبيعة و قلة المواصلات إلا أن أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية[2].

ثالثا: الأماكن الأثرية و التاريخية: لها تأثير كبير على التطور السياحي و تعد جاذبة قوية للسياح، و تنقسم المواقع الأثرية إلى نوعين:

- **مواقع أثرية تاريخية:** و التي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرص الروماني بالأردن، و أم قيس و الأهرامات بمصر.
- **مواقع أثرية خاصة:** و هي التي ليست معروفة من طرف عامة الناس و يتجه إليها الباحثون و الدارسون و المتخصصون، تجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.[3]

(1) نفس المرجع، ص 21.

(2) عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 51.

(3) مروان محسن السكر، **السياحة مضمونها و أهدافها**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1994، ص 15.

الفرع الثالث: المؤشرات الأساسية للنمو السياحي:

و تتمثل في:

أولا: إجمالي عدد السياح:

يعد مؤشر عدد السياح من أهم المؤشرات في تقديم حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي.[1]

ثانيا: عدد الليالي السياحية:

يشير هذا المؤشر إلى عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائـح في البلـد المضيف، و يرتبـط هـذا المؤشر بمتوسط إقامة السائح في هذا البلد، و في هذا الشأن تبرز مسألة أسعار السلع و الخدمات و حجم الأماكن السياحية و نوعها و العلاقة بين البلد المضيف و الدول المجاورة له.

و بقسمة عدد الليالي على عدد السائحين نحصل على متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح، و هذا العدد يختلف باختلاف الظروف الأمنية المحلية و الظروف السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية.

ثالثا: جنسيات السائحين:

يشير السائحين الأجانب إلى درجة النمو و التطور السياحي في البلد المضيف، فكلما ازداد تنوع جنسيات السائحين دل ذلك على درجة عالة من النمو و التطور في الحركة السياحية، و مما لا شك فيه أن لكل سائح ميوله الخاص في طريقة السكن و وسيلة الانتقال و نوع النشاط السياحي المفضل لديه...الخ. [2]

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية و معوقاتها:

الفرع الأول: عوامل نجاح التنمية السياحية:

إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها، و هي على النحو التالي: [3]

(1) محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009، ص 26.
(2) نفس المرجع، ص 27.

(3) عاشور مرزيق و ناقلة قدور، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة و النامية على حد سواء**، ورقة بحثية مقدمة غلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 10.09 مارس 2010، ص 07.

1- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج غليه القطاع السياحي حتى تتمكن المؤسسات السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
2- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
3- إجراء دراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة و فيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.
4- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية و يكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
5- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لتحقيق نمو متوازن و ليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
6- تحديد المشاكل التي قد تتعرض تنمية الصناعة السياحية، ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
7- دراسة السوق السياحي المحل، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، و ما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
8- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، و لكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
9- رفع مستوى النظافة و الخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع و الشواطئ و الآثار و غيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

الفرع الثاني: معوقات التنمية السياحية: تتمثل فيما يلي: [1]

1- ازدواجية و تعارض الاختصاص في الإشراف و الرقابة على الترخيص و التسعيرة على المرافق السياحية بين وزارة السياحة و الوزارات الأخرى.
2- عدم شمول قانون السياحة المعمول به للنشاطات السياحية المستحدثة.
3- ضعف دور الشركات في الإطار المؤسس لسياحة في عمليات التسويق و الترويج و الإعلام السياحي.
4- ضعف التنسيق مع الوزارات و الدوائر و أجهزة الحكم الإداري و المجالس المحلية.
5- ضعف جانب الوعي السياحي لدى الأجهزة السياحية المنظمة و المشرفة على إتمام العملية السياحية (إدلاء السياحة، الكوادر المهنية في المرافق السياحية).

(1) إلياس سراب و آخرون، **تسويق الخدمات السياحية**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 59،60.

6- ضعف الحضور و التواجد في الأسواق السياحية المصدرة للسياح.
7- ضعف المتابعة و وضع البرامج التنفيذية للاتفاقيات السياحية الثنائية و الدولية.
8- عدم تسهيل منح التأشيرات للرعايا من غير العرب من العاملين في البلاد العربية المجاورة.

9- عدم وجود حوافز للشركات و المؤسسات الاقتصادية لمنح موظفيها إجازات مدفوعة أو مدعومة.

10- عدم تحديد سياسة سياحية للإطار الأساسي للسياحة في القطاعين العام و الخاص و لجميع الشركات في عملية السياحة بحيث يتم تحديد دور كل منهم في التنمية السياحية المطلوبة محليا و إقليميا و دوليا.

11- عدم وجود إجراءات تنظيمية و إدارية فاعلة و مؤثرة لضمان تفاعل القطاعين العام و الخاص في التنمية السياحية.

12- عدم وجود مسح سياحي شامل يحدد مناطق التنمية السياحية لمختلف الأنواع السياحية الموجودة.

13- عدم وجود قانون لضبط استخدام الأرض في الأغراض السياحية.

14- ضعف تنمية العرض السياحي لتوفير منتج سياحي متجدد.

15- غياب التسويق السياحي بين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الطبيعي و البيئي و التخطيط السياحي و عدم وجود دور و مسؤولية للسياحة في اقتراح أو دراسة مشروعات القرارات المتعلقة بالبيئة.

نستخلص مما سبق أن التنمية السياحية تحقق زيادة مستمرة في الموارد السياحية، و نجد المحور الأساسي في عملية التنمية هو الإنسان بالإضافة إلى الدولة المطالبة دائما بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه العنصر البشري، و نجد كذلك أن تنمية النشاط السياحي له محاسن كثيرة كما أنها تتعرض لمشاكل تعيقها دون تحقيق تنمية شاملة في القطاع.

المبحث الثالث: المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة.

غدت التنمية السياحية المستدامة منهجا و أسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، كما أن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على عدة جوانب هامة.

المطلب الأول: السياحة البيئية.

أصبح مصطلح السياحة البيئية هو الأكثر رواجا في عالم السياحة المعتمدة على الطبيعة و هو الأكثر استخداما في مجال السياحة البيئية.

الفرع الأول: مفهوم السياحة البيئية و أهميتها:

أولا: مفهوم السياحة البيئية:

ظهر هذا المصطلح تدريجيا لأفكار تسعى إلى الربط بين مسألة التنمية و المحافظة على الموارد الطبيعية، و قد كان ذلك خلال الحديث حول التنمية المستدامة،و هذا و تنتسب كلمة السياحة البيئية في الأساس إلى عالم البيئة المكسيكي (Hector ceballos-lascurian) الذي

ابتكر المصطلح في علم 1983، و لكنها بدأت تظهر بشكل واسع مع مطلع تسعينات القرن العشرين.[1]

و هناك العديد من التعاريف جاءت لتبين معنى السياحة البيئية ففي البداية كان ينظر إليها على أنها:

"عملية تعلم و ثقافة و تربية بمكونات البيئة و بالتالي فهي وسيلة لتعريف السائح بالبيئة و الانخراط فيها"[2]

و يعرفها الصندوق العالمي للبيئة على أنها:

" السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى أي خلل و ذلك للاستمتاع بمناظرها و نباتاتها و حيواناتها البرية و تجليات حضارتها ماضيا و حاضرا"[3]

كما يقصد بها أيضا " السياحة المسؤولة بيئيا و تتجه إلى الطبيعة و الحضارات الفطرية في مجموعات صغيرة للاستمتاع و المراقبة و التقدير و التعلم و إجراء بعض الأنشطة بـدون تـرك أي أثـر على المـوارد الطبيعيـة و الحضـارية و المجتمع، و تعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين و توفير موارد مالية للمجتمع المحلي، و الحفاظ على الموارد البيئية و التنوع الحيوي".[4]

مما سبق يمكن القول أن السياحة البيئية هي "رحلة إلى مناطق طبيعية، دون إغفال اعتبارات صيانة البيئة على أن تتضمن سبل العيش لسكان تلك المناطق، و هي أسلوب للتطوير البيئي، له وسائله العملية المؤثر لتحقيق أحوال اجتماعية و اقتصادية أفضل لجميع دول العالم، و تؤكد الوظيفة التثقيفية للسياحة البيئية على أن ضرورة احترام ثقافات سكان المناطق المحيطة بالمحميات و الحدائق العمومية التي تجذب الأنشطة السياحية البيئية."

---

(1) أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية، الأسس و المرتكزات**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 46.

(2) أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(3) أحمد الجلاد، **دراسات في الجغرافيا السياحية**، عالم الكتاب، القاهرة، 1997، ص 85.

(4) أحمد عبد السميع علام، **عالم الاقتصاد السياحي**، دار الوفاء ، الإسكندرية، 2008، ص 221.

و قبل أن نتطرق إلى أهمية السياحة البيئية سوف نعرج على تعريف للسائح البيئي، بحيث يكون هذا الأخير أو يتصف بأنه صديق للبيئة"

يعرف على أنه "هو الإنسان الذي ينوي السفر لقضاء إجازته خارج سكنه الأصلي أو مكان عمله، بهدف الاستمتاع بالطبيعة أو زيارة أماكن أثرية تاريخية أو التعرف على مجتمعات أخرى"[1]

ثانيـــا: أهمية السياحة البيئية:

إن السياحة البيئية تكتسب أهميتها الخاصة من كونها تقدم و تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف متعددة الجوانب و متنوعة المجالات تتمثل في:

1- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية:

- تمثل السياحة البيئية أرقى صور الاستثمار الاقتصادي الآمن، لأنه استثمار لا تترتب عليه أي مخاطر بيئية يصعب معالجتها، بل أنه كثيرا ما يضفي هذا الاستثمار رونقا و جمالا على البيئة، و من هنا نجد أن السياحة البيئية تعتبر وسيلة و أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة[2]، حيث تساهم في توفير مناصب الشغل من خلال حركة السياح و معاملاتهم في مجالات شتى كالنقل و التجارة و الإيواء...، فالنشاط السياحي لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة و إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى و خصوصا القطاع الصناعي.
- تساعد على تنشيط حركة الإنتاج و الاستثمار في القطاعات الأخرى، و يكون ذلك عبر آليات محددة تظهر على وجه الخصوص في المؤسسات الفاعلة في الميدان، و هي مختلفة و متعددة كمؤسسات النقل البري و البحري و الجوي و المؤسسات الفندقية، و الشركات المنظمة للرحلات السياحية، المطاعم...، و من هنا نجد أن السياحة البيئية تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع.
- تعمل على تحسين الخدمات و تنمية البنية الأساسية، و ذلك من خلال توفير و تحسين المرافق الهيكلية من طرق و جسور و مطارات و محطات الكهرباء و الغاز...
- تعتبر السياحة البيئية وسيلة مهمة للحصول على العملات الصعبة، و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات و بالتالي تساعد على حل المشكلات الاقتصادية.[3]

(1) مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) محمد الأحمد الخيضري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص 54.

(3) فؤاد عبد المنعم بكري، **التسويق السياحي**، عالم الكتب، القاهرة، 2007، ص 69.

2- الأهمية السياسية للسياحة البيئية:

- تمثل السياحة البيئة أداة من أدوات تعميق الانتماء السياسي و زيادة الوعي القومي و التعرف على ثروات البلاد و هنا ما يؤدي إلى تحقيق الاعتزاز بالوطن.[1]
- إن السياحة البيئية كنشاط إنساني تحدث نوعا من التقارب بين الشعوب و المجتمعات المختلفة، كما أن الحركات السياحية المتبادلة أصبحت تلعب دورا هاما في تنشيط العلاقات الدولية، و تقليل حدة الصراعات و الخلافات التي تنشأ بين البلدان المتنازعة، [2] نظرا لما تحدثه من تقارب و اتصال و تعارف و سلام و تفهم القضايا و المشكلات التي توجد بين الدول و المجتمعات[3].
- إن السياحة البيئية تقوم على تصحيح الممارسات الخاطئة نحو البيئة، و تعمل على المحافظة عليها و سلامتها هذا ما يساعد على توفير الأمن السياسي للدولة، حيث

أصبحت البيئة و الاهتمام بها من أهم البرامج السياسية للدولة و الأحزاب و لديها وزارات مكلفة بشؤونها...

3- الأهمية الاجتماعية و الإنسانية للسياحة البيئية:

تعد السياحة البيئية سياحة صديقة للمجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة لكل ما فيه من موارد و أفراد، و هذا ما جعلها تتأثر فيه بشكل واضح و صريح و يبرز هذا في:

- تحقيق قدر كبير من التفاعل الاجتماعي و زيادة العلاقات الاجتماعية، من خلال حسن معاملة السياح من مختلف الجنسيات و الأعراق من طرف السكان المحليين للمجتمع المضيف.
- تساعد على الانفتاح على الخارج، بخروج بعض المجتمعات من عزلتها و انغلاقها على ذاتها في الداخل.(4)
- إحداث نوع من الازدهار و التطور في المجتمع، و هذا ما يترتب عليه شعور أفراد المجتمع بحالة من الرضا العام، و هذا من شأنه أن يسهل الحراك الاجتماعي بين الطبقات المختلفة داخل المجتمع الواحد، نتيجة لزيادة العاملين في الحقل السياحي، و بالتالي دخل الأفراد، و هذا ما يحقق التوازن الاجتماعي.(5)
- تمكن السياحة البيئية الإنسان من الترويح عن النفس و الاستفادة من وقت الفراغ بممارسة نشاطات سياحية و بالتالي استثماره و تخطيطه بطريق تساعده على تنمية قدراته المعرفية و الفكرية و الجسمانية.

---

(1) طارق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 29.

(3) فؤاد عبد المنعم بكري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(4) محمد أحمد الخيضري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(5) فؤاد عبد المنعم بكري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

4- الأهمية البيئية و العمرانية للسياحة البيئية:

تعتبر السياحة البيئية من الصناعات النظيفة التي تهتم بال حافظة على المناطق السياحية و نظافتها لأنها تعد مطلبا سياحيا هاما لجذب السياح حيث يتم ذلك من خلال:

- الاستغلال الأمثل للموارد و المعطيات البيئية، و عدم الإساءة إليها باعتبارها ثروة وطنية.
- الاهتمام بالبعد الجمالي سواء بالنسبة للبيئة الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.
- توفير الموارد المائية اللازمة التي تستخدم فيها لتطوير و صيانة الطبيعة و المنشآت الطبيعية كالمنتزهات و المحميات الطبيعية.(1)

- تضـــع السيـــاحـــة البيئيـــة ضـــوابـــط التـــرشيـد السلوكي في استهلاك الموارد أو استعمالها بما يحافظ على الصحة و السلامة البيئة، و ذلك بال حافظة على التوازن البيئي في أكمل صورة و في أجمل عناصره، و هي بذلك تحمي الحياة الطبيعية البرية و الجوية و البحرية من أي تلوث يؤثر فيها بشكل سلبي، و من ثم في تستخدم منهج الوقاية بدلا من أساليب المعالجة.[2]

الفرع الثانـــي: مقومات و معوقات السياحة البيئية:

هناك العديد من المقومات السياحية المستمدة من البيئة المحيطة بنا، و هذه المعطيات البيئية تستحق الاهتمام بها سواء من حيث الاستغلال أو التسيير، غير أن تلك المقومات قد تتعرض للعديد من المشاكل و الأضرار التي تعيق تطورها و ازدهارها، و بالتالي تعيق أيضا التنمية السياحية.

1- **مقومات السياحة البيئية:**

- **مقومات البيئة الطبيعية:** إن خصائص البيئة الطبيعية لها دور هام لا يمكن تجاهله في تحديد المواقع السياحية و أنماط النشاط السياحي، و حركة تدفق السياح، و مدة إقامتهم و المواسم السنوية التي تلائمهم، و تتمثل هذه الخصائص في:

- المـــوقع الجغـــرافي المنـــاسب و مـــا يتضمنه مـــن خصائص التضاريس، و أشكال سطح الأرض اليابسة، و الماء و الجبال، و الهضاب، و الصحراء، الأنهار، الوديان...
- الأحوال المناخية مثل ارتفاع و انخفاض درجة الحرارة و درجة تساقط الأمطار و الثلوج...
- الكائنات الحية البرية و البحرية من نباتات و حيوانات.[3]

---

(1) حسن أحمد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) محمد أحمد الخيضري، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(3) أحمد الجلاد، **التنمية و الإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 16.

- **مقـومـات البيئـة الاجتماعيـة:** تعتبر البيئـة الاجتمـاعيـة مجمـوعة من النظم و القوانين و الأعراف و التقاليد و العادات التي تسود في مجتمع ما، و التي تضم في إطارها الحياة الاجتماعية و الثقافية و هي تعتبر أحد أهم المغريات السياحية لأنها تعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المحلي، و خصائص الشعوب من أخلاق و عادات و صناعات يدوية و طبوع فلكلورية...، كما لا ننسى عنصر الضيافة و المعاملة الحسنة للسياح، و عدم استغلالهم و إحساس السائح بالأمان و الاستقرار الاجتماعي و السياسي في بلد المقصد السياحي.
- **مقومات البيئة الاصطناعية:** نقصد بالبيئة الاصطناعية كلما يشيده الإنسان في الحيز و المحيط الذي يعيش في، و الذي يجسد علاقة التبادل بين المورد البيئي و الإنسان، و هي تتمثل في: [1]

- الأماكن و المناطق ذات الأهمية الأثرية و التاريخية و الدينية.
- مشاريع البنية التحتية كالمولدات الكهربائية، و المجاري المائية، و شبكات لطرق،...

- مشـــاريـــع البنيـــة الفـــوقيـــة و المتمثلـــة في المظـــاهـــر العمـــرانيـــة و الحضارية الحديثة كالمـــدن و القـــرى السياحيـــة، و المنتزهات، و الحدائق العمومية و المحيطات الطبيعية، و المستشفيات و الفنادق...
- وسائل النقل المختلفة البرية و البحرية و الجوية.[2]

2- معوقات السياحة البيئية:

توجد العديد من المعوقات التي تواجه السياحة البيئية و تحول دون تطويرها و تقدمها و تضر بالمقومات السياحية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياح و من بين هذه المعوقات نذكر: [3]

- التلوث البيئي الذي يؤثر سلبا على المقومات السياحية البيئية، و يؤدي إلى تدهورها و فقدانها لجاذبيتها الساحرة، كما أن تلوث المقاصد السياحية سواء كانت عبارة عن شواطئ أو مياه البحر أو الغابات أو الحدائق أو المناطق الحضرية، يجعلها بيئات غير صحية و غير صالحة للاستجمام و هذا ما يجعل الكثير من السياح يجتنبونها.
- تواضع الوضع السياحي و نقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة و البيئة لدى معظم المواطنين هذا ما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة و السلبية في بعض الأماكن السياحية، هذه السلوكيات التي تمارس من طرف بعض الأفراد سواء عن جهل أو عن عمد، من الممكن أن تترك آثار سلبية لدى السياح، و بالتالي تدمر مجهودات ضخمة تبذلها الدولة من أجل إنعاش السياحة البيئية.

---

(1) حسن أحمد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

(2) أحمد الجلاد، **التنمية و الإعلام السياحي المستدام**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(3) حسن أحمد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

- استخـــدام التكنـــولـــوجيـــا الحديثـــة الملـــوثة للبيئة في عمليـــات الإنتـــاج المستمـــر و المتطـــور للمنتجـــات الحضـــريـــة و المغريات السياحية الصناعية، يهدد البيئة الطبيعية بمختلف عناصرها.
- النمو السكاني و الزحف العمراني إذ أنه مع ازدياد عدد السكان يزداد الطلب على الحاجات الأساسية مثل المياه، الوقود، الطعام، و الحاجة أيضا إلى إقامة أماكن سكنية بسرعة فائقة و بطريقة عشوائية غير منتظمة لا يراعى فيها الذوق العام و هذا ما يشكل ضغطا كبيرا على البيئة الطبيعية و الصناعية كما أن الزحف العمراني يشكل خطرا كبيرا على مواقع التراث الحضري و يشوه صورة المنطقة السياحية.
- نقص الأمـــن و الاستقـــرار و تـــواجـــد الإرهـــاب و انتشار الحروب التي تسبب الكثير من الكوارث و المشاكل و تؤدي إلى دمار البيئات الطبيعية و الاصطناعية و تدهورها، و قد يستمر هذا الخراب لمدة طويلة و بطول أجيال عديدة، كما أن الحروب تعمل على تشريد المجتمعات و تروج العنصرية و تهدد البقاء البشري، و كل هذا يجعل الكثير من

الدول تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و عدم الإحساس بالسلام و الأمن، و هذا ما يفقدها طابعها السياحي البيئي.

- انخفاض و تدني مستوى النظافة العامة في المدن و المناطق السياحية البيئية، و إهمال المناطق الأثرية و خصوصا الأماكن الدينية و المباني التاريخية، و التقصير في أعمال الصيانة و الترميم.
- ضعف موقع السياحة البيئية في الخطط التنموية مما يقلل من أهميتها و يؤدي إلى قلة المشاريع المنجزة و المخطط لها و تواضع نوعية المنشآت و الخدمات، و ضعف أو قصور في المرافق الأساسية و البنى التحتية السياحية، و تواضع خطط الترويج و التسويق السياحي و قصور الاعتمادات الحكومية المخصصة لذلك، مما يؤدي إلى تقليدية البرامج السياحية البيئية أو عدم وجودها أصلا مما يقف حائلا دون إطالة مدة إقامة السائح و جهله لأهم المقاصد السياحية في المنطقة.
- ضعف و عد انتظام النقل البري و البحري و الجوي، و عدم وصوله إلى مناطق الجذب السياحي و زيادة تكاليف النقل و الإيواء.

و في الأخير يمكننا القول أن السياحة البيئية هي نوع من السياحة الثقافية، التي تسعى إلى تقليل الآثار السلبية على البيئة إلى حدها الأدنى و البحث أكثر للاستفادة من المقومات من أجل الاستمرار و التطور و الازدهار.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية السياحية المستدامة:

الفرع الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة و مكوناتها:

أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

- السياحة المستدامة تعني " تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، و نعني بالأجيال الحالية و القادمة كلا من السائح و السكان المحليين في مناطق الهدف السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة"[1]
- التنمية السياحية المستدامة هي عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية و النفسية و الحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.[2]

- التنمية السياحية المستدامة هي " تنمية السياحة بالأسلوب الذي يحقق احتياجات الحاضر بحيث لا تتسبب في إفساد أو تغيير البيئة الطبيعية أو المصنوعة، و بما يؤكد استمرار تحقيقها لاحتياجات الأجيال القادمة".[3]

و من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- التنمية السياحية المستدامة تعني الاعتماد على الطبيعة و ليس العمل على استغلال مقوماتها.
- التنمية السياحية المستدامة تمثل ظاهرة تنتقل من جيل إلى آخر، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر و هذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلنا.
- التنمية السياحية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي) و مع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون ذلك على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون ذلك على المستوى العالمي، و يعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التمويل و التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.
- تتكون التنمية السياحية المستدامة من المجالات التالية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و البيئية، و مع أنه يمكن تعريف التنمية السياحية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.[4]

---

(1) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(2) أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 48.

(3) نهى إبراهيم خليل، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية الاقتصادية و السياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 137.

(4) وفاء عبد الباسط، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية و التحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد 12، 2005، ص 134.

ثانيا: مكونات التنمية السياحية المستدامة:

رغم تنوع الالتزامات و محاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسين مادي و معنوي.

و يتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأنه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدا.

أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزى إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية و الثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات و احتكاكات بين نوعين من الثقافات (

ثقافة الدولة المضيفة، و ثقافة دولة السياح) مما يخلق تواصل اجتماعي و تواصل بيئي، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي، ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد يثيرها في النسيج الاجتماعي و موروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات و رغبات ثلاث طوائف:

- **السياح:** بتقديم ما يتلاءم مع رغباتهم و احتياجاتهم و هو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.
- **موظفو السياحة:** بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم و الثقافة المحلية لسكان المقصد و أن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل و المعيشة و إلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي لهذا تحتاج السياحة المستدامة وفق المكون الاجتماعي إلى تحقيق التلاؤم مع ثقافة و متطلبات و تطلعات سكان المقصد السياحي.
- **التواصل البيئي:** فهو يقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة و مختلف الأحياء) حتى تحافظ على القدرات التنموية للأجيال المقبلة، و هذا يتعين تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم و متطلبات البيئة من خلال الحفظ و الوقاية أي الاستغلال العقلاني و مضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.[1]

الفرع الثاني: مناهج و أهمية التنمية السياحية المستدامة:

أولا: مناهج للتنمية السياحية المستدامة:

تتمثل دراسة التنمية السياحية المستدامة في المنهج الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، المنهج الحيوي، منهج رأس المال و التي سنستعرض كل واحد منها كالآتي: [2]

(1) نفس المرجع، ص 179.

(2) إبراهيم بطاطو، **السياحة البيئية و أسس استدامتها**، الوراق للنشر و لتوزيع، الردن، دون سنة نشر، ص ص 154، 155.

1- المنهج الاقتصادي:

يتضمن دراسة العلاقات المتبادلة ما بين الأركان الثلاث: و خدمة لهذا المنهج أصدرت اللجنة الإنمائية للأمم المتحدة صياغة أولية لدليل السياحة البيئية، و الاقتصادية المتكاملة عام 1993 ليقوم بمهمة تقييم الأركان الاقتصادية و البيئية المشتملة تحت مفهوم التنمية السياحية المستدامة (مع إعطاء وزن أقل للركن الاجتماعي)، و قد تم تحديث هذه الصياغة لتصدر عام 2000 تحت نفس المسمى و بإضافة دليل عملي بحيث يوفر هذا المنهج خطوة في مجال السياسات، إلا أن أحدث إصدار موسع لهذه الصياغة ظهر عام 2003، الدليل البيئي فيما بعد.

و بالتعاون مع البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، بحيث ركز هذا الإصدار على جانب السياحة البيئية من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية المتضمنة للاعتبارات البيئية في الموقع السياحي.

2- المنهج الحيوي:

يعتمد هذا المنهج على مقولة أن الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية السياحية تعتمد أو تابعة للبيئة الكونية، يتبع هذه المقولة أن استدامة الأجواء الاقتصادية و الاجتماعية تتبع الاستدامة البيئة، أو الحيوية على أنها تشير إلى قدرة النظام الحيوي في الموقع الاستجابة إيجابيا للتغيير، معنى ذلك أن العنصر الرئيسي المطلوب ديمومته هو قدرة الأنظمة الحيوية للاستجابة بمرونة للتغيرات الخارجية، يتطلب ذلك المحافظة على صحة الأنظمة الحيوية، إذا ما كان المستهدف من هذه الأنظمة هو مرونتها للمحافظة على الديمومة الاقتصادية و الاجتماعية، و يعتبر تعيير صحة الأنظمة الحيوية، تعبيرا مجازيا مستمد من علوم الصحة الإنسانية، لذا يمكن النظر إليه على أنه مورد يمكن الأنظمة الحيوية في التكيف و التطور في مواجهة الظواهر المتغيرة في الموقع السياحي.

يتضمن منهج صحة النظام الحيوي لأي موقع سياحي، في مجال التنمية السياحية المستدامة مقياسا يحتوي على فئتين تشمل الفئة الأولى مقاييس الضغوط على الأنظمة الحيوية من قبل الأنشطة السياحية، و تكمن هذه الضغوط ما وراء أسباب خفض صحة الأنظمة الحيوية في الموقع السياحي، و المعبر عنها في تآكل وظائف أو خدمات هذه الأنظمة أو خفض الخيارات الإدارية، أما الفئة الثانية فتتضمن إجراءات الاستجابة للضغوط الواردة في الفئة الأولى على الموقع السياحي، و تتخذ هذه الإجراءات أربعة أشكال:

1- إجراءات توصيف حالة النظم الحيوية في المواقع السياحية.
2- إجراءات توضح أسباب التغيرات في النظم الحيوية.
3- إجراءات توضح التغيرات المتوقعة بالأنظمة الحيوية في مواجهة الضغوط.
4- إجراءات تتعلق بقدرة الأنظمة الحيوية في المواقع السياحية للتعامل مع الضغوط المفروضة.

3- منهج رأس المال:

يعتبر منهج رأس المال، المنهج الثالث لدراسة مناهج التنمية السياحية المستدامة من أقرب المناهج للاقتصاديين، رغم أنه يتخطى كثيرا مجال اهتماماتهم، حيث يستبعد هذا المنهج مفهوم رأس المال من علم الاقتصاد، ثم يقوم بتوسيع هذا التعريف ليشمل كثيرا من الاعتبارات الملائمة لديمومة التنمية السياحية، و رغم ما يواجه من اختلاف ما بين الاقتصاديين على مفهوم التنمية السياحية المستدامة، إلا أنه يوجد اتفاق أساسي على تغطية واحدة و هي أن التنمية السياحية المستدامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الدخل السياحي.

و قد كان لمفهوم التنمية السياحية المستدامة الأثر في تغيير نظرة الاقتصاديين للدخل السياحي و علاقته بالثروة القومية، حيث كان يتم التركيز على رأس المال المنتج أساسا للثروة و من ثم الدخل، و ينظر للموارد السياحية على أنها هبة و ذات عرض مرن بالكامل أما حاليا فهناك تغيير واضح في النظرة للدخل و الثروة ففي ظل التركيز على التنمية السياحية المستدامة بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية للموقع السياحي، تغيرت قناعات الاقتصاديين من حيث أنه لم يعد بالإمكان

إهمال رأس المال الطبيعي أثناء المناقشات الخاصة بالدخل و الثروة، و أيضا المناقشات الخاصة برأس المال البشري أو الاجتماعي، و هو المر الذي أدى إلى تفسير جديد للتنمية السياحية المستدامة، من وجهة نظر رأس المال، بحيث تشير إلى التنمية التي تضمن عدم خفض حصة الفرد من الثروة الرأس مالية القومية، على أن يتم تحقيق ذلك من خلال الإحلال أو المحافظة على موارد هذه الثروات، أي رصيد رأس المال المنتج، الاجتماعي و البشري.

و رغم أهمية رأس المال الاجتماعي و البشري في هذا المجال إلا أن الدليل البيئي لا يأخذه بعين الاعتبار عند المعالجات للتنمية المستدامة، حيث يركز على رأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية) و على علاقة هذا النوع من رأس المال بالتنمية المستدامة، و المقترحات التي يقدمها الدليل لقياس رأس المال الطبيعي تتم الإشارة إلى رأس المال المنتج في إطار الدليل البيئي ضمن آليتين، الأولى في حسابات الأصول حيث تعالج الموارد الطبيعية باعتبارها رأس مال منتج، و الثانية في حسابات البيئة و إدارة الموارد حيث يتم تقدير رأس المال المنتج المستخدم لأغراض البيئة في الموقع السياحي.

ثانيا: أهمية و أهداف التنمية السياحية المستدامة:

1- أهمية التنمية السياحية المستدامة:

يمكن توضيح أهمية التنمية السياحية المستدامة في عدة نقاط كما يلي: [1]

1-تضمن التنمية السياحية المستدامة توزيع عادل للفوائد و الكلف.
2-تولد التنمية السياحية المستدامة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة بشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة و المعنية بإدارة الموارد.
3-تعزز التنمية السياحية المستدامة قطاعات محلية مريحة مثل الفنادق و غيرها من أماكن الإقامة.
4-تولد التنمية السياحية المستدامة التبادل الخارجي بالنسبة للبلد و تؤدي إلى دخول رؤوس أموال جديدة إلى الاقتصاد المحلي.
5-تسعى التنمية السياحية المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بما فيها السكان المحليين و ذلك لتتعايش السياحة مع مستهلكين آخرين للموارد.
6-تدمج بين التخطيط و تقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي.
7- تحفز التنمية السياحية المستدامة على تحسين وسائل النقل و المواصلات المحلية و غيرها من البنى التحتية الأساسية بالنسبة للجماعة.

8-تنشئ التنمية السياحية المستدامة مرافق للاستجمام التي يمكن للجماعات المحلية أن تستعملها إضافة إلى الزائرين المحليين و الدوليين كما أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية و المباني و المناطق التاريخية و تساهم في تكاليف الحفاظ عليها.

9-التنمية السياحية المستدامة تشجع على الاستعمال المنتج للأراضي التي تعتبرها هامشية بالنسبة للزراعة.

10- التنمية السياحية المستدامة تعزز التقدير الذاتي للجماعات المحلية و تسمح بفهم أكبر و تواصل أفضل بين الشعوب من خلفيات مختلفة.

11- تظهر التنمية السياحية المستدامة أهمية الموارد الطبيعية و الثقافية بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي للجماعة و يمكن أن تساعد على الحفاظ على هذه الموارد.

12- تراقب التنمية السياحية المستدامة واقع السياحة و تقيمه، وتديره كما أنها تطور أساليب موثوق بها للمحسوبية البيئية و تتصدى لأي أثر سلبي.

(1) إبراهيم خليل نطاطو، **الجغرافيا و المعالم السياحية**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص 205-209.

2- أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية السياحية المستدامة في: [1]

1- حماية البيئة و زيادة التقدير و الاهتمام بالموارد الطبيعة و المورثات الثقافية للمجتمع.
2- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري و الارتقاء بالمستويات المعيشية.
3- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد و كذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية و توزيع الدخول...الخ.
4- خلق فرص جديدة للاستثمار و بالتالي فرص عمل و دخول جديدة و تنوع الاقتصاد.
5- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
6- تحسين البنية الأساسية و الخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
7- خلق أسواق جديد للمجتمعات المحلية.
8- الارتقاء بالوعي البيئي و القضايا البيئية لدى السياح و العاملين و المجتمعات المحلية.
9- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه و إتاحتها للسكان و السياح (السكان المحليين على حد سواء).
10-مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية و بالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
11-التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة و المنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
12-إيجاد معايير للمحاسبة البيئية و الرقابة على التأثيرات السلبية للسياح.
13-الاستخدام الفعال للأرض و تخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

المطلب الثالث: قواعد و أسس التنمية السياحية المستدامة.

الفرع الأول: مبادئ التنمية السياحية المستدامة و أساليب تطبيقها.

أولا: مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يجب أن تأخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:[2]

1- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن الموقع و إعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع و يفض أن يعمل في هذا المركز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع

(1) محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية**، دراسة تقويمية على محافظة الإسكندرية، تاريخ الزيارة 2013.03.20 عن الموقع: http// :www.seyouf.org/db-bin/evd-pdf-2pdg ?dhpssid

(2) عصام حسن السعيدي، **الدلالة و الإرشاد السياحي**،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان،2009،ص ص132،130.

و التعامل مع المعطيات الطبيعية.

2- ضرورة وجود قوانين و أنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين و تأمينهم بالخدمات و المعلومات الضرورية و توفير الأمن و الحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

3- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية و البشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

4- التوعية و التثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة و المحافظة عليها، فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب و تدمير بيئتهم لأسباب مادية، و لكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم و مستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، و لذلك يجب التركيز على التوعية و التثقيف البيئي للسكان المحليين و للعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

5- دمج السكان المحليين و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا.

6- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية التقليدية و مرافقة الدواب لنقل السياح و تشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

7- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل القطاع الخاص و الحكومي، و المؤسسات الرسمية و الهيئات غير الحكومية و السكان المحليين.

8- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح و تزويدهم بالمعلومات الضرورية.

9- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام و اكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية و الاجتماعية من

جهـــة و عـــلى السيـــــاح من جهـــة أخـــرى، فيرون بيئة جذابة توفر لهم الخدمات و الأنشطة. (1)

ثانيا: أساليب تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

تشير الأدبيات إلى أن نظريات و فلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تعطي أو تتوفر لها مقومات تطبيقها عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، و على الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة، إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة و من الأهمية بمكان تبني أدوات لتحقيقها، كما أن العامل الأساسي في نجاح التنمية السياحية في المستقبل هو قدرة الأجهزة و المنظمات القائمة على النشاط السياحي في التكيف مع التغيير باعتباره حقيقة حتمية لأي نشاط إنساني بالأسلوب الذي يحقق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

(1) عبد الرحمن السحياني و حبيب الهبر، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جبيل- لبنان، جامعة الدول العربية، 14-16 أكتوبر 2002، ص 13.

و يعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير و ما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه تعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية و الارتقاء بمستوى التخطيط و التنمية في المناطق السياحية.

و يهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى:

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض و التربة و الطاقة و المياه و غيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة الصلبة، السائلة و الغازية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات و الحيوانات و النظام الإيكولوجي و الحفاظ على المناطق ذات الحساسية العالية.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات و تقاليد و تراث معماري و غيرها مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية.
- استخدام العمالة و المنتوجات المحلية.
- التقليل من الموارد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ في عين الاعتبار شكاوى السائحين.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

قد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة، و اختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة، و قد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية، الغرض منها توضيح الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للسياحة، و قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: (2)

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي و أهم المؤشرات، مؤشر العمالة، العملة الصعبة، مؤشر الدخل و الاستثمار، نسبة المساهمة في الناتج المحلي و ميزان المدفوعات.

(1) محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(2) وفاء عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 189.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، و توجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي و هي:

1- **مؤشر الانعكاس الاجتماعي:** يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف و التعليم...الخ.
2- **مؤشر رضى السكان المحليين:** و هو يحدد مستوى الرضى لديهم بالمشاريع السياحية و التجاوب معها.
3- **مؤشر الأمن:** انعكاس تدفق السواء على عنصر الأمن و يقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
4- **مؤشر الصحة العامة:** مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي قياس عدد الأطباء و الممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

و يبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، و إذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى مجموعة من المؤشرات البيئية قياسها و هي:

1- **مؤشر معالجة النفايات:** سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.
2- **مؤشر كثافة استخدام التربة:** الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المنطقة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.
3- **مؤشر كثافة استخدام المياه:** و الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
4- **مؤشر حماية الجو من التلوث:** الذي يقيس مدى تلوث الهواء من خلال فترات مختلفة من السنة، المواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكسب صفة الاستدامة

تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة و مستوى الإشباع لدى الزائرين.

(1) نفس المرجع، ص 189.

المطلب الثالث: تأثير السياحة على التنمية المستدامة.

يرى الكثير من المهتمين بقطاع السياحة بأن لها دورا هاما في تنمية و تطوير الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، كما أن هذه الصناعات لا تخلو من الجوانب السلبية الماسة ببقية الصناعات الأخرى، و لذلك فلا مناص من الإلمام بالآثار المتعددة لهذه الصناعة، حيث يمكن درء المشاكل و تعزيز المزايا عند تنمية القطاع بالطرق التي تعتني باحتياجات الحاضر و متطلبات المستقبل و في هذا الشأن يمكن رصد ثلاثة أنواع من الآثار:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية:

ترجع الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث كونه مصدرا مهما للدخل بصفة عامة و موردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار و خلق فرص عمل جديدة، و المساهمة في الناتج المحلي و تنمية التوازن الاقتصادي و الاجتماعي للسكان، أي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

أولا: أثر السياحة على ميزان المدفوعات:

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات، و تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة، من خلال حوصلة الإيرادات السياحية و الإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي.[1]

و يمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة و الواردة، و التي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن من الميزان، أما حركة السياحة الصادرة فتظهر في الجانب المدين له، و النشاط السياحي بصفة عامة يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابا و إيابا، بمعنى أن الدولة تكون مصدرة و مستوردة للسائحين في نفس الوقت، و يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشر، و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، و حتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات يجب

تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المادية و الخدمية المستوردة.[2]

(1) عبير عطية، **التنمية السياحية**، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 131.

(2) دلال عبد الهادي، **اقتصاديات صناعة السياحة**، الفتح للطبعة و النشر، الإسكندرية، 2006، ص 65.

ثانيا: السياحة و العمالة:

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة، حيث أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

و للسياحة تأثيرات على العمالة، تتمثل فيما يلي:[1]

1- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.
2- بالنسبة لباقي النشاطات السياحية توفر وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.
3- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة، تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي توفرها الفنادق و المحصلة النهائية، أن السياحة تخلق 2.78 وظيفة لكل غرفة، فإذا كان يخطط لإنجاز 100 غرفة فندقية جديدة، فإن عدد الوظائف المترتبة على ذلك يكون في حدود 275 وظيفة جديدة مباشرة و غير مباشرة.
4- إلى جانب السياحة كثيفة الاستخدام للقوة العاملة، فإنها عادة ما تكلف فرصة عمل في النشاط السياحي رأس مال مستثمر أقل من المتوسط العام اللازم لخلق فرصة عمل في الاقتصاد الوطني، في بريطانيا مثل تكلفة الاستثمار لخلق فرصة عمل في النشاط السياحي بثلثي متوسط تكلفة الاستثمار اللازم لخلق فرصة عمل بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجموعة.

و يمكن أن ينجم عن النشاط السياحي أربعة أنواع من العمالة:[2]

1- فرص العمل التي تتحقق عند بناء البنية المادية التحتية اللازمة للنشاط السياحي، و كذلك تلك اللازمة لبناء وحدات النشاط السياحي، و هي عمالة تتحقق بمناسبة نشاط الاستثمار السياحي.
2- فرص العمل في النشاط السياحي نفسه، أي إنتاج الخدمات المكونة للخدمات السياحية المركبة يضاف إليها المحلات التجارية المتخصصة في البيع للسائحين، أو إنتاج سلع لهم و الشركات السياحية و الجهاز الإداري في الدولة المستغل بالنشاط السياحي، هذه العمالة مع العمالة اللازمة للاستثمار السياحي عمالة تنشأ بصفة مباشرة في النشاط السياحي.
3- فرص العمل التي تتحقق في فروع النشاط الاقتصادي التي تغذي نشاط السياحة بمداخيل مادية و خدمية يزيد الطلب عليها مع التوسع في النشاط السياحي و هي عمالة غير مباشرة.

(1) مليكة حفيظ شبابكي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(2) دلال عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

4- عمالــة محـفـوزة تتـمـثل في العمالة التي تولـد نتيجة الإنفاق السياحـي، إذ أن زيادة الإنفاق على النشاط السيـاحي يترتـب عليه زيادة فـرص العمـــالة، سواء في صنـاعة السيـاحة نفسـها أو الصناعـات المـتـصـلـة المغـذيـة لـه، و يتوقف تأثير السياحة على القوى العاملة في مختلف دول المقصد السياحي على مجموعة من المتغيرات:

- حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة، و ما يتولد عنه في فرص عمل جديدة في هذا القطاع و في القطاعات القائمة عليه.
- نوعيـــة العمـــالة التي تولـدها صناعـــة السيـــاحة و التي تتبـــاين بين العمـــالة غير الماهـرة أو أصحاب الكفاءات و الخيارات المتميزة.
- نوعية الخبرات المتاحة في الإقليم السياحي و مستوى أدائها.

ثالثا: السياحة و المستوى العام للأسعار:

مما لا شك في أن السياحة كغيرها من القطاعات الإنتاجية تزيد من الإنتاج و الاستهلاك و بذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة، و زيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع و الخدمات و خاصة إذا لم يستطع المعروض منها مواجهة الطلب عليها، هذا التركز الزماني و المكاني في الاستهلاك يكثف من الطلب على الخدمة السياحية مما يؤدي إلى ضغوط تضخيمية تنعكس على ارتفاع الأسعار و التي تولد آثار عامة أهمها: (1)

1- بالنسبة لآثارها على الاستهلاك، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى استبعاد شرائح اجتماعية محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدولة المصدرة للسياحة لمصلحة السائحين الذين يقدرون على شرائها بالثمن الأعلى، و تزداد خطورة الأمر إذا كانت السلعة ضرورية.
2- يؤدي ارتفاع الأثمان إلى زيادة نفقات الإنتاج في الاقتصاد المنتج للخدمة السياحية و من ثم الحد من القدرة التنافسية في السوق المحلية.
3- تؤدي الزيادة في الطلب السياحي إلى التوسع في استخدام الأرض مما ينعش المضاربة العقارية الأمر الذي يبعد الأموال عن مجالات الاستثمار المنتجة.
4- يصعب الارتفاع المستمر في الأسعار عملية الحساب اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن إقامة مشروعات جديدة نظرا لصعوبة توقع اتجاهات الأسعار المستقبلية أي التأثير على القرارات الاستثمارية، و منها الاستثمار في قطاع السياحة.

(1) نفس المرجع، ص 79.

رابعا: الأثر على الاستثمار في البنى التحتية:

تؤدي التنمية في قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات، الطرقات، الموانئ المتاحف، المراكز الطبيعية و غيرها مما يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين و السياح على حد سواء.

خامسا: الأثر المضاعف للسياحة:

إن الفكرة الأساسية للأثر المضاعف للسياحة هي أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات تتعدد بحسب قوة هذا الاقتصاد، و يكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، حيث يؤدي الإنفاق الاستثماري في القطاع السياحي، و كذا الإنفاق الاستهلاكي من جانب السائحين في مقابل الحصـــول على الخدمات السياحية المختلفة إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، و تفضيل ذلك أنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة و تضخم المرتبات، و المكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة، تستخدم العملات التي تتحصل عليها الدول في استيراد بضائع و خدمات مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء و الإنفاق داخل الدولة.

إلا أن الدخل الأول غالبا ما ينقسم إلى شريحتين:

الأولى: تخرج مؤقتا أو نهائيا من مجرى التداول في الاقتصاد، حيث تحجز لمواجهة بعض المدفوعات في صورة استيراد السلع اللازمة للتشغيل أو معدات و تجهيزات أو في صورة تحويلات من جانب العمالة الأجنبية أو كأرباح للمستثمر الأجانب.

أما الجزء الثاني: فيستخدم في التداول، و يبقى التقسيم و يتكرر الإنفاق عدة مرات و لذلك يسمى مضاعف الإنفاق، و قد دلت الدراسات على ارتفاع قيمة المضاعف السياحي في المناطق المتقدمة بما يعادل خمسة مرات، في حين يكون منخفضا في الدول النامية من 1.5 إلى 2 مرة، و يرجع السبب في ذلك إلى مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على ذاته، فكلما حققت المنطقة السياحية التكامل في قطاعاتها قل التسرب و ارتفع معدل المضاعف.[1]

سادسا: أثر السياحة على تنشيط حركة المبيعات لبعض السلع: [2]

أقـرت بعـــض الـــدراسات السياحية لمنظمة السياحة العالمية، أن السائحين يحتفظون بجزء من ميزانيتهم في حدود الثلث للإنفاق على مشتـــريـــاتهم من الدول التي يزورونها و ذلك لشراء الهدايا التذكارية و بعض المنتجات المحلي، و بالتالي كلما زادت الحركة السياحية إلى الدولة زادت معها تلقائيا حركة المشتريات من هذه السلع، مما ينعكس على زيادة الإيرادات السياحية من جهة و على أسعار تلك السلع من جهة أخرى.

(1) عبير عطية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(2) نفس المرجع، ص 168.

سابعا: تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية: [1]

كون الصناعة مركبة تتضمن عدة مجالات و أنشطة تجعلها من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية، و تسعى الكثير من الدول النامية، و من

بينها الجزائر إلى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة لتغطية العجز المسجل، فضلا عما تجلبه تلك الاستثمارات الأجنبية من مزايا متعددة، مثل: إمكانية التسويق و مهارة الإدارة و توزيع المبيعات في السوق.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية و الثقافية:

السياحة كنشاط إنساني و ظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات و عناصر الجذب السياحية، فتؤثر فيها سلبا و إيجابا، لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين ثلاث أطراف هي السائح و البيئة الاجتماعية و أفراد المجتمع المضيف، مما ينتج عنها العديد من الآثار الاجتماعية و الثقافية، التي تؤثر على عادات و تقاليد و قيم و مبادئ المجتمع المضيف سواء بالإيجاب أو بالسلب.

و يقصد بالآثار الاجتماعية و الثقافية للنشاط السياحي، رصد كل النتائج الاجتماعية و الثقافية لصناعة السياحة، و الملامح الخاصة بالسكان سلوكهم و علاقاتهم و الخصائص الثقافية المتعلقة بالأنشطة، العادات، التقاليد الفنون، الآداب، اللغات، الأديان، و تتحدد النتائج الاجتماعية و الثقافية للنشاط السياحي تبعا لمجموعة من المتغيرات داخل الدولة السياحية، و تتمثل في: [2]

1- تباين الثقافات حيث تقوم السياحة على حركة أفراد من دولة إلى أخرى (سياحة دولية)، أو من موقع إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة (سياحة داخلية)، و من ثم فإن التقاء الثقافات المختلفة يعد محددا لظهور العديد من الآثار الاجتماعية و الثقافية سواء الإيجابية أو السلبية.
2- السياحة تجربة عابرة، تؤثر طبيعة النشاط السياحي كتجربة عابرة على ظهور العديد من الآثار الاجتماعية و الثقافية السلبية بصفة خاصة، إذ تعد السياحة بالنسبة للسائح كتجربة مؤقتة لفترة محدودة تبعده عن الالتزام بالقيم و العادات الخاصة بدولته مما يولد لديه رغبة في تجربة كل ما هو جديد، و يساهم في ذلك غياب الوعي لدى السائحين و عدم إيمانهم بثقافات المجتمع المضيف.
3- حجم الدولة المستقبلة للنشاط السياحي و التوزيع المكاني للأنشطة السياحية، و مدى قوة الأسس الدينية و الثقافية بها.
4- مستوى التطور الحضاري و الاجتماعي لسكان الإقليم السياحي، و مدى تأثيرهم بالآخرين و كلما كان مستوى التطور عاليا قل تأثير السائح على سكان المقصد السياحي و العكس صحيح.

(1) نفس المرجع، ص 169.
(2) محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 242.

5- سرعة ازدهار صناعة السياحة، فكلما تطورت أنشطة السياحة بصورة متدرجة خلال بعد زمني طويل، قلت الآثار الاجتماعية السلبية.
6- مدى توافق الصور السياحية للمقصد السياحي التي تكونت لدى السائحين من خلال وسائل الترفيه و التسويق مع مقومات الجذب الحقيقية، إذ أنه تزداد الآثار السلبية إذا ما اختلفت تلك الصورة السياحية عن المقومات الحقيقية للمقصد السياحي، مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الطلب السياحي كالسياحة الجنسية.

1- **تأثير السياحة على الجوانب الثقافية:** تعتبر السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب و مجتمعات الدول السياحية، حيث تكتسب هذه الدول المعارف و الخبرات و المهارات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها كاللغة و الأفكار السليمة، مما يساهم في رفع مستوى ثقافة سكان الإقليم السياحية، إلى جانب اهتمام مسؤولي هذه البلدان السياحية بزيادة فرص التعليم و التدريب السياحي، لتطوير مستوى العرض السياحي لديها.

2- **التحول الطبقي:** و هو انتقال بعض فئات المجتمع التي يرتبط نشاطها بالسياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة أعلى من خلال ما يحققونه من مكاسب و أرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته، فتتغير سلوكيات أنماط حياة أفرادها تبعا للتغيير الناشئ في أموالهم الاقتصادية المترتبة عن السياحة.

3- **أثر السياحة على التطور الاجتماعي:** تعتبر السياحة نافذة تطل منها الشعوب المختلفة على بعضها البعض، حيث تساهم في توفير الاحتكاك المباشر بين الشعوب، و بالتالي تلعب السياحة دورا هاما في توفير الفرص أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار و الاهتمامات و الثقافات الأجنبية المختلفة للسائحين و الثقافات الأجنبية المختلفة للسائحين، و هو ما يساهم في انفتاح على العالم الخارجي و يساعد على اكتسابهم الكثير من القيم.[1]

4- **أثر السياحة على التركيب الديمغرافي للسكان:** إن نمو صناعة السياحة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و ارتفاع الدخول في الإقليم السياحي، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب أيدي عاملة كثيرة من خارج الإقليم، هذه الحركة السكانية تساهم في النمو الحضري السريع، لما تؤدي إلى ظهور خلل في التركيب السكاني من حيث العمر و الجنس، لأن الحركة انتقالية، حيث تأتي الغالبية القصوى من الأيدي العاملة ذات الفئة العمرية الواقعة بين 20 و 30 سنة.

(1) عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 39.

5- **الخلل الاجتماعي:** حيث يؤدي التوسع في النشاط السياحي إلى ظهور أعراض كثيرة من خلال تأثير العادات و التقاليد الاجتماعية الغريبة على مجتمعات بعض الدول المستقبلة للسياحة، و أخطر أثر اجتماعي أحدثته السياحة الدولية على الإطلاق ما يتعلق بالسياحة الجنسية و ما صاحبها من انتشار الدعارة التي أصبح لها معقبات و ليس فقط إنسانية و اجتماعية خطيرة، و إنما كذلك صحية مع انتشار مرض نقص المناعة.

6- **التصادم الثقافي:** عادة ما ينشأ عن اختلاف الأفكار و الاتجاهات و المعارف و اللغة بين موطني الدول المضيفة و السائحين مشكلات عديدة يترتب عنها تعارض في الفكر و تصادم في الثقافة و انفصام بين شخصية كل منهما و انعدام الثقافة بينهما، الأمر الذي شرح عميقا في البناء السياحي لأي دولة، هذا التنازع قد يمثل تحديا بناءا للجماعة المحلية إذا ما كانت معبأة في إطار إستراتيجية تنموية تعنى بإبراز الخصوصية

الحضارية للمجتمع المصدر للخدمة السياحية، و تقدم الوسائل الفعالة لتطوير الشخصية الوطنية و الحفاظ على الهوية الثقافية.

و قد يكون هذا التنازع سبيلا لفقدان الهوية الثقافية لسكان المنطقة السياحية، و مؤثرا بالسلب على إمكانية تعبئتهم في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة، التي تركز على النشاطات الاقتصادية المنتجة و على تنمية الخصوصية الحضرية لمجتمع المقصد السياحي. (1)

الفرع الثالث: الآثار البيئية:

يشير تاريخ صناعة السياحة إلى مساهمة البيئة بشكل كبير في تقديم النشاط السياحي و ازدهاره، و المقصود بالبيئة كل من البيئة الطبيعية (المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي، الحيوانات البرية،...) إلى جانب البيئة البشرية التي هي من صنع الإنسان (المباني، المنشآت، المواقع الأثرية التاريخية، و البنى التحتية)، و تعد كل من البيئتين الطبيعية و البشرية عوامل جذب سياحي ساهم في تحديد اتجاه و اختيار السائحين للموقع السياحي المفضل، و نتيجة للنمو السريع فقد تولدت مجموعة من الآثار الإيجابية و السلبية على المجتمعات في مختلف المقاصد السياحية، و من أهم هذه الآثار ما يلي: (2)

1- **توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة و الحفاظ عليها:** لقد أصبح الاهتمام بحماية البيئة و المحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية، و يرجع ذلك إلى عوامل أهمها:

- زيادة الاتجاه الاجتماعي لقضاء العطل بالمنتزهات و المناطق المفتوحة، للهروب من فوضى المدن و ما خلفه النمو الاقتصادي و الاجتماعي من آثار سلبية على المجتمعات بداخلها.

(1) نفس المرجع، ص ص 39، 40.

(2) صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب**، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 65.

- زيادة الحرص على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة على المحافظة عليها من التدهور (خاصة الموارد غير القابلة للتجديد).
- الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية.
- الاتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية.

2- **الارتقاء بمستوى الوعي البيئي و الوعي السياحي من خلال:**

- **الحفظ:** الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة، و من أهم مداخله إحداث التوازن بين أعداد السائحين و الطاقة الاستيعابية، إذ أشارت إحدى الدراسات بأنها تمثل صمام الأمان ضد سوء استغلال الإدارة السياحية، و هي في ذات الوقت ضرورية لتفادي الجوانب السلبية.
- **الوقاية:** و التي ترمي إلى حفظ البيئة باعتبارها مخزنا طبيعيا للموارد التي تحتاج إليها.

3- **الإضرار بالمواقع التاريخية و الأثرية:** نتيجة غياب الرقابة مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، و منها على الخصوص السرقة و التهريب لبعض الآثار.

4- **الاستعمال الغير عقلاني للأرض:** فالتوسع في تشييد البنى التحتية و البنى الفوقية للأنشطة السياحية أدى إلى امتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية و إلى مناطق ذات تنوع نباتي و حيواني ناذر إبادة الكثير من الحيوانات البرية (كما هو الحال في الإبادة الوحشية الكبرى للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري).

5- **تلوث الهواء و الضوضاء:** يزداد التلوث بالجو و البر و القطارات تناميا باستمرار، علاوة على أن عدد السائحين المتزايد و ارتفاع معدل تحركهم، و تغطي السياحة ما يزيد على نسبة 60 % من السفر، و لذا فهي مسؤولة عن نصيب هام للانبعاثات بالهواء مثل ثاني أكسيد الكربون، و ترتبط تلك الانبعاثات من وسائل المواصلات و من إنتاج الطاقة بالأمطار الحمضية و الاحتباس الحراري و تلوث الهواء المحلي تلوثا حادا.[1]

أما الضوضاء الناتجة عن الطائرات و السيارات و الدراجات النارية و الحافلات و المركبات الترفيهية مثل زلاجات الجليد النفاثة فتعد من المشكلات المتنامية الناتجة عن السياحة، بما يتسبب في مضايقة الناس و الضغط عليهم بل و حتى فقدان السمع عند البعض.

6- **الضغط على الموارد المائية:** تستهلك صناعة السياحة المياه استهلاكا أكثر من العادي داخل الفنادق و حمامات السباحة، و ملاعب الغولف بل و حتى الاستخدام الشخصي للمياه من جانب السائحين، قد يؤدي إلى نقص المياه و تدهور مصادرها مع مصاحبة ذلك بإنتاج كميات أكبر من مياه الصرف.

---

(1) نفس المرجع، ص 66.

7- **التلوث الجمالي:** اتهمت السياحة التقليدية في بعض المناطق بالفشل في إدماج هياكلها مع السمات الطبيعية و المعمار المحلي داخل المقصد السياحي، حيث يمكن أن تبدو المنتجعات الكبيرة الهائلة في غير محلها داخل أي بيئة طبيعية، بل يتصادم العديد منها مع التصميمات المحلية المعمارية، و في المناطق ذات التركيز العالي للنشاطات السياحية و التي تحتوي على مناطق طبيعية جاذبة يعتبر التخلص من النفايات من المشكلات الخطيرة، بل إن التخلص غير السليم من النفايات قد يصبح من المفاسد الأساسية للبيئة الطبيعية إذ تؤدي النفايات الصلبة إلى تدهور المظهر الطبيعي للمياه و خط الشاطئ.

خلاصة:

و تختلف الآثار الاجتماعية و الثقافية الناجمة عن حركة السياحة الدولية عن تلك الآثار الناجمة عن السياحة الداخلية، كون النوع الأول هو انتقال الأفراد من مقر إقامتهم إلى دولة أخرى، و مجتمع يختلف عن المجتمع الأصلي من حيث العادات الأخلاقية و اللغة و الدين، مما يولد بعض الصعوبات و التصرفات عن قصد أو سوء قصد، أما في السياحة الداخلية فالتقاليد نفسها مما يولد آثار تكون حتما مختلفة عن الآثار الناجمة عن السياحة الدولية، و مهما يكن فإن الآثار إما إيجابية تخدم المجتمع أو سلبية ضارة، و يجب العمل على تنظيم الأولى و الحد من الثانية.

أصبحت السياحة أحد أكبر و أهم الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية في العالم اليوم، كما لها تأثير إيجابي على جوانب كثيرة : اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، من خلال تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، و زيادة مستويات الدخل، و تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، و تحفيز استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، و كذا الحفاظ على الموروث الثقافي إلا أنها تتسبب في ارتفاع هائل في أسعار الأراضي المخصصة للنشاط السياحي، و كذا الآثار السلبية على البيئة كتلوث الجو بسبب الإفراط في استهلاك الوقود و غيرها.

تمهيـــــد

حظى مفهوم السياحة بأهمية متميزة لدى الباحثين و صانعي القرار في معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية، حيث لم تعد السياحة مجرد نزهة أو ترفيهية بل أصبحت صناعة تصديرية، تصنع على أساسها بعض الدول إستراتيجياتها التنموية و لهذا تناولنا في دراستنا بعض الدول العربية من بينها مصر، تونس و الجزائر، حيث تبنت مصر استخدام التخطيط كمنهج لاستغلال مواردها و تطوير قطاعاتها المختلفة و من ضمنها القطاع السياحي لتحقيق أفضل عائد متاح، و لبلوغ الأهداف المرسومة، قامت بإعداد و تنفيذ إستراتيجية شاملة للقطاع السياحي متزامنة مع الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة أما تونس فقد بدأت أعمال التنمية السياحية بها منذ الستينات، و قد حققت قفزة نوعية كللت بنتائج إيجابية، و يبدو ذلك من خلال الأرقام التي سجلها القطاع، إلا أن التنمية التونسية و التي اتسمت بتنمية مناطق دون أخرى تركزت أساسا في الساحل، مما قيد الحركة السياحية نحو تونس و جعل منها سياحة موسمية تركت آثار سلبية على القطاع، حيث سارعت السلطات لتدارك الوضع و تبنت إستراتيجية لترقية القطاع.

و أخيرا الجزائر التي تصبو للارتقاء بالسياحة إلى مطاف القطاعات الدارة للثروة، وبناء قطب سياحي جذاب للسياح،سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية و ترقية المنتوج السياحي الجزائري، و إدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، مع ضرورة وجود مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يتماشى و الأهداف المرجو تحقيقها، لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل بشيء من التفصيل عن هذه الإستراتيجيات ف البلدان الثلاثة مصر، تونس و الجزائر.

المبحث الأول: دراسة تجربة التنمية السياحية في مصر:

تمتلك مصر الكثير من المقومات التاريخية و الثقافية و الطبيعية التي تحظى بمكانة متميزة و متقدمة على خريطة السياحة الدولية، سواء في مجال سياحة الآثار أو سياحة الشواطئ أو السياحة الترفيهية أو العلاجية أو الدينية.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السياحية.

الفرع الأول: أهداف التنمية السياحية:

تهدف إستراتيجية التنمية السياحية في مصر إلى تعظيم الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة انطلاقا من تمتع مصر بإمكانيات و مقومات سياحية عديدة و تميزها النسبي من حيث الأمن و الاستقرار بشقيه السياسي و الاقتصادي، حيث ترتكز تلك الإستراتيجية على جملة من الأهداف يمكن تحديدها من العناصر التالية:

1- **أهداف إنتاجية:** و تتمثل في إيجاد طاقات جديدة في عناصر الإقامة و العناصر المساعدة.
2- **أهداف مالية:** و تتمثل في تحقيق الربح المستثمر و زيادة الدخل السياحي على المستوى القومي.
3- **أهداف محلية:** تتمثل في إنعاش السوق المحلي نتيجة للحركة السياحية المحلية و الدولية و ما يترتب على ذلك من موارد و منافع على السكان المحليين.
4- **أهداف تشغيلية:** و ذلك بتوفير فرص عمل في المجال السياحي و مجال الخدمات و الإنشاءات و المرافق المختلفة المرتبطة بأنشطة السياحة مع تحسين كفاءة العاملين بالقطاع.
5- **أهداف تسويقية:** و فيها يتم بذل كافة الجهود للوصول إلى حجم أشغال متميز يتيح الاستغلال الأمثل للطاقات.
6- **أهداف اجتماعية:** و ذلك بإبراز التراث الحضاري و الموروث الفكري و الثقافي أمام العالم من خلال السياحة الوافدة.

الفرع الثاني: محاور و أسس التنمية السياحية:

لتحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية السياحية تم العمل من خلال إستراتيجية محددة ترتكز على جملة من المحاور و الأسس التالية:

أولا: التأكيد على دور القطاع الخاص في عمليات التنمية و تحديد دور الدولة في التخطيط و الإشراف و الرقابة و تعتمد هذه الصياغة لدور القطاع العام على:

1- تقديم وسائل متطورة لتكامل و تنسيق الجهود بين الحكومة و القطاع الخاص.
2- تحديد أولويات الاستثمار التي تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية.
3- تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص.
4- تقديم مقترحات الخاصة بالتنمية السياحية في إطار المخططات العامة للمناطق السياحية.

ثانيا: تطوير الإطار القانوني و المؤسسي لعمليات التنمية: من خلال:

1- مراجعة و تبسيط التشريعـــات و الخطـوات الخاصة بعمليات الاستثمـــار و تخصيص الأراضـــي و التعـــاقدات و التصاريح و الموافقات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.
2- وضع معايير البيئية و الفنية اللازمة للخدمات الأساسية (مثل الإمداد بالمياه...الخ).
3- تحديث التشريعات الخاصة بتنمية المناطق السياحية شاملة الجوانب الإدارية و الاقتصادية و الفنية.

ثالثا: إمداد مناطق التنمية السياحية بالبنية الأساسية: إن من أهم أهداف الهيئة العامة للتنمية السياحية عدم تحميل ميزانية الدولة بأي أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية، و منه تعمل الهيئة بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحي، حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع.

رابعا: التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة: تهدف إستراتيجية التنمية السياحية إلى تحقيق تنمية متواصلة ترتكز على التخطيط البيئي، و تتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأس مال التنمية السياحية، و تتضمن الإجراءات التالية:[1]

1- إعداد مخططات استعمال الأراضي للمناطق ذات الأولوية لتطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.
2- إعداد برامج للمتابعة و تقييم الآثار البيئية.

و في ضوء المرتكزات السابقة تم اعتماد المركز السياحي كوحدة تخطيطية يشمل: (المنطقة السياحية، القطاع السياحي، المركز السياحي) حيث تتوفر به كل إمكانات النمو المستقبلي.

الفرع الثالث: أسلوب التنمية السياحية:

(1) وزارة السياحة المصرية،الهيئة العامة للتنمية السياحية، ص5.

تم اعتماد المركز السياحي كفلسفة عمل باعتباره وحدة تخطيطية تتوافر بها إمكانات النمو المستقبلي من حيث مشروعات التنمية السياحية، و الأنشطة الترفيهية للمناطق المقترحة و الخدمات السياحية و البنية الأساسية. و قد حددت هذه المراكز السياحية ب 51 مركزا سياحيـا

يـؤطـرها عـدد من المشروعات قـدرت بـ 358 مشـروعا، تم تنفيذ طاقة فندقية تقدر ب 46000 غرفة، و إجمالي وحدات إسكان سياحي 17000 وحدة سكنية بتكلفة استثمارية قدرت ب 12.7 مليار جنيه، و توفير فرصة عمالة للطاقة الفندقية المنجزة 138000 فـــرصة عمل،كما تم تنفيذ مرافق و بنية أساسية و خدمات باستثمارات قدرت ب 3 مليار جنيه، كما أن إجمالي الطاقة الفندقية تحت الإنشاء مقدرة ب 55000 غرفة، و إجمالي وحدات إسكان سياحي تحت الإنشاء 13500 وحدة قدرت لها تكاليف استثمارية معيارية ب 13.7 مليار جنيه، مع توقع فرص عمالة ب 165000 فرصة عمل، أما إجمالي الطاقة المستهدفة بحلول عام 2017 تقدر ب 15000 غرفة، في حين تقدر فرص العمالة المتوقعة بـ 945000 فرصة عمل.[1]

أما مشروعات البنية الأساسية لمراكز التنمية السياحية فقد كان الهدف الرئيسي للهيئة العامة للتنمية السياحية بالمناطق الساحلية دون تحميل الموازنة العامة للدولة أية أعباء.

و تعتبر مرافق البنية الأساسية حجر الزاوية في حركة التنمية بوجه عام و التنمية السياحية بشكل خاص، فقد تمت إنجازات عديدة باستثمارات قدرت بحوالي 3 مليار جنيه و من أهمها:

- **الطرق:** فقد تم تنفيذ 450 كلم طرق رئيسية و فرعية، باستثمارات قدرها 335 مليار جنيه.

- **الكهرباء:** تم تنفيذ محطات توليد الطاقة تنتج 255 ميقا/ف/أ باستثمارات قدرت ب 970 مليار جنيه.

- **المياه:** تم تنفيذ محطات تحلية بطاقة 60000 مكعب/اليوم باستثمارات قدرها 270 مليار جنيه.

- **الصرف الصحي:** تم تنفيذ محطات معالجة بطاقة 450000 مكعب/اليوم باستثمارات قدرها 60 مليار جنيه.

- **الحماية من السيول:** تم تنفيذ سدود و تغيير مسارات بأطوال تبلغ 84 كلم بتكلفة 400 مليار جنيه.

- **المطارات:** تم تنفيذ المرحلة الأولى من مطارات مرسى علم الدولي و كذا مهبط الطائرات بالجونة شمال الغردقة بتكلفة 220 مليار جنيه.

---

(1) وزارة السياحة المصرية، **إستراتيجية التنمية السياحية حتى 2017**، القاهرة، 2004، ص ص 8، 10.

و قد شملت هذه التهيئة المراكز المحددة بقطاعات التنمية التالية: البحر الأحمر، خليج العقبة، رأس سدر، العين السخنة، الساحل الشمالي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة.

تحظى التنمية السياحية في مصر باهتمام الدولة لما تتمتع به من مقومات سياحية تاريخية و ثقافية و طبيعية، فضلا عن أهمية و دور القطاع السياحي في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي و تنويع مصادر الدخل و زيادة مستويات التوظيف و التشغيل، و قد سمح هذا الاهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة في مصر بقطاع السياحة غلى تحقيق حملة من المؤشرات الإيجابية، حيث ارتفع عدد السياح القادمين إلى مصر خلال 1997-2008 إلى 12.8 مليون سائح أي بزيادة تقدر بنحو 330 %، طاقات الإيواء السياحي هي الأخرى شهدت تطورات سريعة، فقد انتقل عدد الفنادق من 829 فندق إلى 1309 فندق سنة 2006 تحتوي على 355226 سرير، مع تحقيق 129 مليون ليلة سياحية، و حجم من الإيرادات السياحية قدرت ب 10.500 مليار دولار، و الجدول الموالي يوضح تطور السياحة الدولية الوافدة إلى مصر.

الفرع الأول: تطور عدد الوافدين إلى مصر:

الجدول رقم 01 تطور عدد الوافدين إلى مصر (1996- 2008) الوحدة: مليون سائح

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الوافدين	3.9	4	3.5	4.8	5.5	4.6	5.2	6	8.1	8.6	9.1	11.1	12.8

Source: ministry of tourism, Egypt tourism in figures, p 13.

من خلال الجدول رقم (1) نسجل التذبذب الواضح في عدد السائحين القادمين إلى مصر و ذلك نظرا للظروف السياسية و الإقليمية المحلية و الدولية التي حدثت خلال هذه الفترة، فنتيجة للأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الأقصر في عام 1997 انخفض عدد السائحين القادمين إلى مصر بنسبة 12.8 % خلال العام 1998 ثم بدأت السياحة المصرية تشهد رواجا سياحيا جديدا إبتداءا من العام 1999 حتى العام 2001، فأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى انخفاض السائحين القادمين إلى الشرق الأوسط و منها مصر بنسبة 15.6 % و رغم التطور و نسبة عدد السياح الذين زاروا مصر خلال عامي 2003 و 2004 حيث بلغ معدل النمو نسبة 16.4 % خلال العام 2003، و 34 % لعام 2004 و كان من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة ليصل حجم الطلب السياحي المتجه إلى مصر عدد 11 مليون سائح خلال العام 2005، إلا أن الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها كل من طابة و شرم الشيخ خلال العام 2005، كان لها الأثر السلبي على الحصيلة المحققة

(1) نفس المرجع، ص 10.

حيث بلغ معدل النمو نسبة 6.1 % بدل 33 % أي وصول عدد السائحين 8.6 مليون بدل 11 مليون سائح، و بلغ عدد السائحين القادمين من كافة أنحاء العالم 12835 مليون سائح خلال عام 2008 مقابل 11.091 مليون سائح عام 2007، زيادة قدرها 15.7 % و حتى 2010 الزيادة متواصلة لتصل إلى 14.73 حيث كانت أوروبا الغربية و الجنوبية أكثر المناطق إيفادا بنسبة 45.7 % و يليها أوروبا الشرقية بنسبة 29.2 % ثم الشرق الأوسط بنسبة 13.1% ثم أمريكا الشمالية و أفريقيا بنسبة 3.1 %، حيث بلغ إجمالي عدد السائحين العرب القادمين من الدول العربية 1.955 مليون سائح عام 2008 مقابل 1.960 مليون سائح عام 2007 بنسبة

انخفاض قدرها 0.3 % حيث كانت ليبيا أكثر الدول إنماءا بنسبة 24.6 %، و قد صاحب هذا النمو عدد الوافدين زيادة الليالي السياحية، و الجدول الموالي يوضح تطور الليالي السياحية.

الفرع الثاني: تطور الليالي السياحية:

الجدول رقم (2)، تطور الليالي السياحية (1996، 2008) الوحدة: مليون ليلة سياحية

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الليالي	24	27	20	31	33	30	33	53	82	85	89.3	111	129

Source : ministry of tourism, Egypt tourism in figures, p 13.

يوضح لنا الجدول رقم (2) تطور الليالي السياحية و التي شهدت هي الأخرى تذبذبات في نسب تغيرها خلال السنوات المدروسة 1996-2008، نتيجة انعكاسات الأحداث السياسية و الاقتصادية المحلية على منطقة الشرق الأوسط عامة و مصر خاصة، حيث بلغ إجمالي الليالي السياحية التي قضاها السائحون المغادرون 129.234 مليون ليلة سياحية عام 2008 مقابل 111.466 مليون ليلة عام 2007 بنسبة زيادة قدرها 15.9 %، و كان لأوروبا الغربية و الجنوبية النصيب الأكبر في عدد الليالي السياحية بنسبة 48.8 % تليها أوروبا الشرقية بنسبة 21.5 % ثم الشرق الأوسط بنسبة 16.6 % ثم أمريكا الشمالية بنسبة 4 %.

بلغ إجمالي عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون العرب المغادرون 25.401 مليون ليلة عام 2008 مقابل 26.142 مليون ليلة عام 2007 بنسبة انخفاض قدرها 2.8 %.

لقد كان السبب الرئيسي في تحقيق هذه النتائج الباهرة نتيجة العمل على تطوير مقومات السياحة المادية و منها الطاقة الفندقية لجعل عرض هذا المنتوج يلبي حاجيات السائحين الوافدين إلى مصر، و الجدول الموالي يوضح التطور المسجل في طاقات الإيواء.

الفرع الثالث: تطور طاقات الإيواء:

الجدول رقم (3)، يوضح تطور طاقات الإيواء (1990-2006).

السنوات	عدد الوحدات الفندقية		عدد الغرف		عدد الأسر	
	العدد	نسبة التطور	العدد	نسبة التطور	العدد	نسبة التطور
1990	632	-	51208	-	101469	-
1991	638	1	53727	4.9	105690	4.2
1992	663	3.9	55610	3.5	109820	3.9
1993	692	4.4	58755	5.7	116531	6.1
1994	718	3.8	61068	3.9	120854	3.7
1995	752	4.7	64958	6.4	128957	6.7
1996	789	4.9	70471	8.5	140741	9.1
1997	829	5.1	75679	7.4	150986	7.3
1998	869	4.8	82925	9.6	166817	10.5

1999	914	5.2	93822	13.1	187284	12.3
2000	1010	10.5	113611	21.1	227222	21.3
2001	1057	4.7	120720	6.3	241440	6.3
2002	1127	6.6	132109	9.4	264218	9.4
2003	1152	2.2	13210	3.3	273020	3.3
2004	1207	4.8	148039	8.4	296078	8.4
2005	1321	9.4	170776	15.4	341552	15.4
2006	1309	0.9	177613	4	355226	4

Source : ministry of tourism, Egypt tourism in figures, p 84.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن طاقات الإيواء عرفت تطورات معتبرة، حيث بلغ عدد مؤسسات الإيواء 1309 مؤسسة سنة 2006 أي تضاعف مقارنة بسنة 1990 بعد أن كان عددها 632 مؤسسة، و بلغ عدد الغرف 170776 غرفة سنة 2006، بعد أن كان عددها 1208 غرفة في سنة 1990 أي أن العدد تضاعف بمقدار ثلاث مرات، و نفس الشيء بالنسبة لعدد الأسرة فقد تضاعفت ثلاث مرات و بلغ عددها 355226 سريرا سنة 2006 بعد ما كان العدد 101469 سريرا سنة 1990.

المطلب الثالث: معوقات التنمية السياحية:

على الرغم مما حققته التنمية السياحية في مصر من إنجازات ضخمة فإن حجم تلك الإنجازات لا يتناسب مع إمكانيات مصر السياحية و يرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات و هي:

الفرع الأول: المعوقات المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط:

تؤثر معوقات التنمية المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط تأثيرا كبيرا على التدفق السياحي إلى مصر نظرا لتزايد الاتجاه لدى السائحين من مختلف الأسواق السياحية إلى زيادة أكثر من بلد واحد في المنطقة، و من ثم فإن العمل على زيادة الحركة السياحية الوافدة إلى مصر يتطلب أولا تذليل ما يسود المنطقة من معوقات [1] أهمها:

أولا: بعد المنطقة عن الأسواق الرئيسية المصدرة للسائحين في أوروبا و أمريكا الشمالية و اليابان مما يتطلب مدد و إجازات أطول و مقدرة إنفاقية أعلى تتلاءم مع الأسعار المرتفعة للنقل الجوي إلى المنطقة ككل.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة (التوتر الدائم بين إسرائيل و فلسطين، حرب الخليج الأولى و الثانية، و الوضع في لبنان...الخ)، مما يكون له الأثر الكبير على قلة التدفق السياحي من الأسواق الرئيسية المصدرة للسائحين، و تفضيلهم للذهاب إلى أماكن أكثر استقرار كبعض دول شمال إفريقيا كالمغرب أو جزر البحر الكريبي.

ثالثا: تقليدية البرامج السياحية بالمنطقة و اعتماد معظمها على حركة السياحة التقليدية يضيق من دائرة السياحة الدولية التي يمكن اجتذابها إلى المنطقة.

رابعا: نوعية سائحي المنطقة المرتبطة بذوي الدخول المتوسطة و فوق المتوسطة مما يتطلب مستويات مرتفعة من الخدمات السياحية تقدم بها سواء على مستوى التنظيم أو نوعية البرامج أو الخدمات لكن هذه المستويات غير متوفرة بالشكل الكافي.[2]

الفرع الثاني: معوقات تواجه تنشيط العمل السياحي في الخارج:

أولا: عدم وجود اعتمادات مالية كافية لإجراء الدراسات السياحية اللازمة لتطوير العمل السياحي و تحسين مستوى

نظام الإحصاءات السياحية حيث لا تتوفر البيانات الكافية لإعداد و تقييم الخطط و الدراسات السياحية على أسس عملية مدروسة لتسويق الخدمة السياحية بأفضل السبل.

ثانيا: عدم وجود سياسة تسويقية للسياحة الدولية إلى مصر تقوم على أسس علمية و تتميز بالاستمرارية و التنوع تبعا لكل سوق سياحية مع تقليدية البرامج التي تقدم للسائح الغربي و عدم وجود سياسة ثابتة لزيادة أعداد السائحين العرب القادمين إلى مصر.

ثالثا: عجز ميزانية المكاتب السياحية المصرية بالخارج مما يعوقها عن أداء دورها في التنشيط السياحي.

(1) عبير عطية، **التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي**، جامعة الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 72.

(2) صلاح عبد الوهاب، **دراسات في الاتجاهات الدولية للسياحة و إدارة منظماتها في مصر**، 1988، ص ص 37، 38.

الفرع الثالث: معوقات تواجه السائحين في الداخل:

أولا: قصور كبير من المرافق الأساسية كالطرق و الكهرباء و الاتصالات السلكية فهناك الكثير من الآثار الهامة التي لا يستطيع السائح زيارتها لعدم توفر الطرق السليمة المؤدية لها.

ثانيا: على الرغم من وجود عدد كبير من المتاحف فإن جميعها في حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم.

ثالثا: انتشار تلوث الهواء بسبب القضاء على المسطحات الخضراء و انتشار مداخن المصانع وسط المدن و تلوث الشواطئ بسبب تسرب البترول نتيجة الأعمال.

رابعا: الاهتمام بإنشاء الفنادق ذات خمسة نجوم مع إهمال الأقل درجة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإقامة.

الفرع الرابع: معوقات تواجه مشروعات القطاع السياحي:

أولا: تعدد بل تضارب جهات الاختصاص الرسمية و غير الرسمية في مجال السياحة على المستوى المركزي و المحلي، حيث لا يوجد تنسيق بين عملها في هذا المجال بسبب اختلاف تبعيتها، و من أمثلة ذلك أن المناطق الأثرية تتبع المجلس الأعلى للثقافة و المناطق السياحية الجديدة تتبع وزارة التعمير، أما النقل النهري فهو يخضع لوزارة الري في حين أن محطة تخضع لوزارة النقل.

ثانيا: عدم وجود سياسة محددة و ثابتة للتصريف في أراضي الدولة التي تصلح لإقامة المشروعات السياحية مع ارتفاع أسعارها.

ثالثا: عدم وجود اعتمادات كافية مخصصة للإحلال و التجديد في الفنادق المملوكة للقطاع العام مما أدى إلى تدهورها.

رابعا: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف للمنشآت السياحية، حيث تحصل هذه المنشآت على قروض بفائدة تجارية عالية.

خامسا: تعقد إجراءات الموافقة على إنشاء المشروعات الاستثمارية السياحية.

الفرع الخامس: معوقات السياحة الداخلية:

أولا: عدم توفر خريطة سياحية كاملة و شاملة توضح مناطق الجذب السياحي للمصريين.

ثانيا: غياب النظم الحديثة للمعلومات و الإحصاء السياحي الداخلي، مثال ذلك عدم معرفة السائحين المصريين الذين قاموا بزيارة المقاصد السياحية كالأقصر، أسوان، الإسكندرية.

ثالثا: عدم إقبال رؤوس الأموال المحلية على الاستثمار في قطاع السياحة.

رابعا: انخفاض الوعي الثقافي و السياحي الداخلي.

خامسا: عدم وجود تسويق سياحي داخلي.

سادسا: عدم تشديد الرقابة على المتعاملين مع السائحين مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة للنزلاء في الفنادق.

سابعا: التضخم و يرتكز في الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات الناتج عن الانخفاض المستمر في القوى الشرائية للجنيه المصري. [1]

المبحث الثاني: دراسة تجربة التنمية السياحية في تونس:

تحتل تونس موقعا ممتازا في المغرب العربي رغم صغر مساحتها مقارنة بالأقطار المغاربية الأخرى، و على الرغم من صغر مساحتها إلا أنها تتوفر على كنوز طبيعية و أثرية تاريخية و مادية جعلتها من بين أهم البلدان في المنطقة

العربية و الدولية، حيث تعد من أول الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، و باشرت أعمال التنمية في منتصف الستينات بوضع مشروع طموح، و حققت نجاحا كبيرا يؤكده الزيادة الملحوظة في حجم الحركة السياحية، كما ارتفع الدخل السياحي خلال الفترة (1980 إلى 2000)، و بغية الحفاظ على المكتسبات المحققة و تطويرها في قطاع السياحة، عمدت الحكومة التونسية إلى إدراج إستراتيجية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 سنة بداية من سنة 2001 و تنتهي سنة 2016، تتضمن جملة من الأنشطة السياحية الكفيلة بتذليل المعوقات و تسمح بتحقيق أهداف الخطة.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السياحية:

إن الإستراتيجيات قد استنبطت و طورت من خلال ثلاث أهداف حيث أن كل هدف مبني مباشرة على ثلاث أو أربع إستراتيجيات تعتمد على سلسلة من المعطيات تهدف إلى التغلب على نقاط ضعف القطاع.

الفرع الأول: الأهداف العامة: للتنمية السياحية:

لقد تم الاعتماد على ثلاث أهداف رئيسية ضمن المخطط الوطني للسياحة تتمثل في (التنافسية، المردودية الاستدامة)، و ذلك بالاعتماد على مصفوفة swot* (الإمكانات، الفرص، التهديدات، القوة و الضعف) هذه

(1) نفس المرجع، ص 38.

الأهداف تحدد مجموعة الإستراتيجية المقترحة باعتبارها وسيلة للقطاع حتى تحقق أهدافه المرسومة.

إن الأهداف تشكل فيما بينها وحدة واحدة لا يمكن فصلها عن بعضها، و في ما يلي نستعرض هذه الأهداف.[1]

أولا: التنافسية:

هذا الهدف يسمح بزيادة تنافسية السياحة التونسية كمنطقة جذب سياحي من الطراز الدولي و تكوين صورة سياحية حقيقية عن طريق الأعمال الفعلية التي تؤدي إلى تنمية منتوج الأسفار الذي يتمتع بقيمة عالية، مع تخفيض أسعار النقل، حيث أن المنافسة على السوق الأوروبي أصبحت تتوسع باتجاه وجهات أخرى (الكاريبيب، جنوب

آسيا...الخ) كوجهات منافسة لدول البحر الأبيض المتوسط، باستخدام خطة تخفيض أسعار النقل الجوي، و هي عملية تتطلب مجهودات على كل الجبهات، و من بينها العمل على التحسين المستمر لعوامل الجذب الثقافي و الطبيعي و التي عادة ما تستهوي و تحفز السواح على طلب هذا النوع من المنتوج السياحي.

و هذا لا يتم فقط بتحسين المواقع الموجودة حاليا و إنما البحث عن نظام يدير و يخلق برامج لتنشيط هذه المقاصد.

و ترتبط نوعية الخدمات الأساسية بالإيواء، الإطعام، التنزه (الاستجمام)، مما يستدعي أن تحسن تلك الخدمات حتى تصبح في مستوى المعايير الدولية و هو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين صورة البلد بالخارج.

أخيرا فإن تعبئة المنتوج و طريقة تسويقه إلى الفئات الأجنبية المستهدفة يسمح بحجز شرائح أكثر إنفاقا، كما يسمح أيضا بتقليل الاعتماد على المتعاملين الأوروبيين الأكثر حساسية لعنصر السعر و الجودة، فالسوق يتأثر بالجودة العالية للمنتوج السياحي، و يجعل إعادة التموقع و

الترتيب للقطاع السياحي التونسي أمرا ممكنا، و النتيجة هي استهداف السياح الأكثر إنفاقا مع تدفقات طوال السنة، مع التقليل من التقلبات الموسمية.

إن السياحة ليست فقط الفندقة و لكن هي توفيقة بين الخدمات، التنوع، و لتدعيم التنافسية على المهنيين

بقطاع الأسفار في تونس التحكم في الأدوات التي توفر منتوجا قابلا للمتاجرة و يتمتع بخبرة عالية الجودة.(2)

---

* swot اختصار لأربع كلمات: strength و تعني نقاط القوة، weak ness نقاط الضعف، opportunities الفرص، threats التهديدات، حيث تمثل نقاط القوة و الضعف عوامل داخلية، أما الفرص و التهديدات فهي عوامل خارجية.

(1) Evaluation du tourisme Tunisien Rapport étude équipe jica, p p 48-75.

(2) Op-cit, p p 48-75.

ثانيا: المردودية:

الهدف الثاني من السياسة التنموية للسياحة التونسية رفع جذري لمستوى الفاعلية التي تضمن مستوى عاليا من الرضا من جانب سياح البلدان المستهدفة، و عرض ما يبحث عنه سائحو هذه البلدان، بمستوى جودة يبرر أسعار هذه الخدمات، و هذا ما يجعل القطاع السياحي أكثر مردودية.

إن هذه النتائج قابلة للقياس من خلال إجراء الدراسات المتكررة التي تمس السواح، و تقيس مستوى رضاهم، إن مدخل تحسين النوعية يشمل عددا متنوعا من المؤسسات في القطاعين العام و الخاص، كما أن السوق الدولي للسياحة يجزئ و يكافئ النوعية الجيدة للمنتوج السياحي، و تونس قادرة بالتأكيد على عرض منتوج سياحي ذي مستوى عال من الجودة إذا اتخذت الإجراءات المناسبة لذلك، و من بينها الإستراتيجيات التالية:

1- جودة عالية للمواقع السياحية الثقافية و رحلات ذات قيمة تربوية ة تثقيفية عالية و بأسعار مرتفعة.
2- نوعية جيدة لمؤسسات الإيواء مقابل أسعار مرتفعة للغرف الفندقية.
3- العمل على تقليل النقد الهدام، و العمل على تحسين صورة تونس السياحية لدى الأسواق المستهدفة.
4- توفر اليد العاملة الكفء في الفنادق مع تخفيض العمالة الموسمية و جعلها دائمة طوال السنة.
5- إمكانيات استهداف شرائح أكثر و إنفاقا من السياح المهتمين بالمنتوج السياحي الثقافي و سياحة المؤتمرات، أي حث السائح على الإنفاق و تشجيعه على الدفع أكثر.

ثالثا: الاستدامة:

إن الهدف الثالث من السياسة التنموية للسياحة التونسية حدد إجمالا في الاستخدام الكفء للموارد و البحث في إمكانية استدامتها، بالاستعمال الأمثل دون إحداث أي تأثيرات سلبية تؤدي إلى الانخفاض الدائم من قدراتها.

و إن الكفاءات في مجال تسيير الموارد المالية، و العمالة المؤهلة و المزايا البيئية و الثقافية كونها موارد نادرة تعد الضمانة لتحقيق التواصل و الديمومة على المدى الطويل.

إن هدف الاستدامة يتطلب القيام بمجموعة من الأنشطة المرتبطة بالبيئة الطبيعية المتواجدة في المناطق الساحلية التي تمت تهيئتها، و كذا المناطق الداخلية مثل المدن القديمة، و الفضاءات القاحلة و البحيرات المالحة في أقصى الجنوب التونسي، كما توجد مناطق مطلوب ترقيتها و تتطلب تسيير لمواردها من قبل هيئات الوصاية الحكومية.

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنمية السياحية:

تتمثل إستراتيجيات التنمية السياحية لتونس فيما يلي:

أولا: إستراتيجيات تحقيق التنافسية:

لقد استدعى العمل من اجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاث إستراتيجيات أساسية و هي:

1- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب و إطلاق مواضيع أقوى عن السياحة التونسية:

تهدف هذه إلى إنشاء اتجاهات سياحية من الطراز العالي، تساهم في جعل الوجهة التونسية من أهم النقاط

السياحية في السوق العالمية، و تحفز السائح على أن يتجه نحو تونس للاستفادة من هذه المنتوجات المتميزة مثل ما هو معروف في بعض الوجهات السياحية المنافسة (أهرامات الجيزة بمصر، مدينة مراكش بالمغرب، البتراء بالأردن) و يتم هذا عن طريق إعادة نشر و تفعيل الموارد المحلية ذات الشهرة العالمية و هي:

- قرطاج كاتجاه ثقافي مهم في قلب ساحل قرطاج جوهرة تونس.
- المدينة التاريخية التونسية و القيروان متحف على الهواء الطلق، تمثلان آثارا و تراثا إسلاميا.
- مدينة توزر كجنة و مركز للتجارب في الصحراء.
- القرفاص و القصور و القرى الجبلية الموجودة بمنطقة الجنوب.
- جزيرة جربة الشهيرة و المعروفة عالميا.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من المناطق السياحية تمثل مراكز ثقافية لها شهرتها الرمزية و فلكلورها مثل جزيرة (بالي و حواء) كل هذه المقاصد إلى جانب الوجهات الشاطئية يجب أن تلقى نفس الاهتمام إلى جانب الوجهات الأولى. [1]

2- إستراتيجية تنويع المنتوجات السياحية المعروضة:

هذه الإستراتيجية يمكن تحقيقها من خلال الأعمال التالية:

- نشاطات للسياح المصطافين مثل الرياضات المائية، الجولف، التسوق، المطاعم، التسليات...الخ.
- منتوجات سياحية كالمؤتمرات، المحاضرات، الملتقيات، المعارض و الخرجات السياحية.
- تثمين السيـاحة الثقافية من خلال الآثار الموجودة و بعدة ثقافات: الفينيقية (قرطاج و كركوان) الرومانية و بيزنطية (سبتة و دوقة)، إسلامية (القيروان، تونس المدينة، صفاقس)...الخ.
- نشاطات في الصحراء لا تنسى كالطيران في البالونات الهوائية، الرحلات على الأقدام، و على الجمال و عبر الجبال.

(1) Objectif et stratégies de développement du tunisien, rapport final étude équipe jica, p79.

- تحسين نوعية التذكارات التقليدية و غيرها حتى تتكرر زيارة السياح لتونس.

3- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة:

و هذه النظرة الجديدة تشمل ما يلي:

- طبع brochures ذات طابع إشهاري معلن عنها في مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب أكثر للسواح على المستوى العالمي.
- التوجه إلى شريحة السياح الأكثر إنفاقا، من خلال سياحة المؤتمرات.
- تأليف كتابات خاصة للترويج للمنتوجات السياحية المتوفرة تكون في متناول المتعاملين في قطاع السياحة.
- تحسين خدمات الأنترنات من أجل نشر و بث مقومات السياحة التونسية إلى جانب إتاحة الفرص للحجز عبر هذه الوسائل (الحجز الإلكتروني).

و هذه الإستراتيجية تهدف إلى القضاء على الارتباط الوحيد بالسوق الأوروبية.

ثانيا: إستراتيجية تحقيق المردودية:

تم اعتماد ثلاث إستراتيجيات لتحقيق هدف المردودية، و قد جاءت على النحو التالي:

1- إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسية إلى وجهات ذات تنافسية:

و تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحسين هذه المحطات و جعلها أكثر جذبا للسواح من خلال ما توفره من خدمات نوعية و وسائل للترفيه و الراحة، كما تهدف إلى تحسين أسلوب التسيير، و من ثم الرفع من مستوى النوعية و المردودية الفندقية، و يمكن تحقيق هذه الغايات من خلال:

- تحسين المؤثرات من أجل دفع ملاك المؤسسات الفندقية إلى تبني عادات الصيانة و الترميم لأجل تدارك و التغلب على نقائص النوعية الرديئة للخدمات الفندقية.

- تعويد ملاك الفنادق و المهندسين المعماريين عل أهمية فكرة الإبداع في التهيئة العمرانية و المحطات الاصطيافية، و أن تكون تهيئة هذه المحطات ذات طابع خاص يميزها عن غيرها من الوجهات السياحية.
- تجديد هياكل الجذب من خلال ترقية الاستثمارات السياحية و دراسة ملفات المشاريع الجديدة من قبل الهيئات المؤهلة.
- تكوين مسيري الفنادق عن طريق مؤسسات تكوينية ذات خبرة عالية في مجال التسيير الفندقي من أجل تأهيل و إدماج القطاع السياحي التونسي ضمن المحيط العالمي.

- تكوين إطارات و أعوان لأجل الخدمة العامة، تسيير المياه، تسيير الموارد البشرية و ميادين أخرى. (1)

2- إستراتيجية تحسين جذري للتكفل بالزوار و لوحات الإشارة في الأماكن السياحية:

و لتحقيق هذه الإستراتيجية يجب العمل على توفير الآتي:

- إنشاء مراكز استقبال لائقة وحميمة للزوار مزودة بكل الوسائل الضرورية.
- إنشاء مجموعة كاملة من الوسائل الإعـــلامية متعـــددة اللغـــات مطبوعة تختص بكل المناطق و الأنواع السياحية و حسب خصوصيتها.
- إنشاء هياكل للتوجيه، خرائط، وجداول للشرح باللغات المختلفة من أجل إعلام و توجيه الزوار.
- الاستجابة لكل طموحات الزوار و ذلك حسب الأعمار، مع تقديم المساعدة إذا استوجب الأمر و لهذه الإستراتيجية كذلك يمكنها معالجة النقائص و المتمثلة في:
  - مستوى رضى ضعيف لدى السائحين و نتائج محدودة لتكرار الزيارة.
  - نوعية المنتوج السياحي و الخدمات المعروضة دون مستوى المعايير الدولية.
  - نقص في هياكل التكفل، الإعلام و التهيئة في الأماكن الثقافية، المتاحف و المدن الأثرية.

3- إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من أجل تشجيع الإنتاجية:

و ذلك من خلال عدة أنشطة ندرجها في ما يلي:

- وضع آليات لحث و تشجيع الملاك و الموظفين لرفع مستوى الخدمات، وكذلك العمل على صيانة المؤسسات الفندقية و المحافظة عليها.
- برامج تكوينية للمكونين و تحديث برامج المدارس الفندقية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تحسين مميزات التكوين في أماكن العمل و في مختلف المهن الخاصة بالسياحة.
- تكوين مرشدين في الحظائر الطبيعية.
- تحضير برامج لتنمية المواهب بالديوان الوطني للسياحة التونسية.

كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة نقاط الضعف السالفة الذكر.

ثالثا: إستراتيجية تحقيق الاستدامة (الديمومة).

(1) Objectif et stratégies de développement du tourisem tunisien, rapport final, p 82.

تتحقق هذه الإستراتيجيات من خلال ما تضمنته جملة الإستراتيجيات المرسومة للنصوص بالقطاع السياحي و التي تم ضبطها كما يلي:

1- إستراتيجية تسيير جدي للمحيط:

فالموروث التونسي يحتاج إلى تسيير حذر سواء على مستوى المحيط العمراني أو الطبيعي و ذلك للحد من التدهور و الاندثار، و قد جاء المخطط الوطني بجملة من التوصيات كفيلة بتحقيق هذه الغايات منها:

- تهيئة المناطق السياحية و جعلها متجانسة مع المحيط.
- تحسين برامج معالجة النفايات الصلبة داخل المدينة الأثرية.
- جرد آلي للهياكل المتواجدة في المناطق العمرانية الهشة و خاصة في المدن و الأحياء القديمة.
- تعزيز القدرات المؤسسية لتسير المحيط في المناطق السياحية.

كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة جملة من النقائص أهمها:

- تخفيف الأضرار على البيئة الطبيعية و الثقافية.[1]

2- إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات و المتعاملين في القطاع السياحي:

تدعيم الأداء المؤسسي و التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية، القطاعات العامة و الخاصة مما يسمح بتحقيق مردود إيجابي لكل المتعاملين في القطاع و هذه العملية تأتي من خلال النشاطات التالية:

- تسيير محكم للخدمات المعلوماتية للسواح من طرف الديوان الوطني للسياحة التونسي.
- تطوير بنك معلوماتي للصناعة طبق للمقاييس العالمية.
- تكفل الهيئة المستقبلية بالسواح و الزوار في الأماكن الأثرية و المتاحف، فالديوان الوطني للسياحة التونسي لا يستطيع لوحده التكفل و المراقبة لكافة الموارد التي توفر المنتوج السياحي التونسي إذ لابد من التنسيق بين جميع القطاعات و المتعاملين في قطاع السياحة، هذه الإستراتيجية سوف تساهم في حل المشاكل و النقائص المرصودة و التي تتمثل فيما يلي:
  - ضعف التنسيق و التعاون بين المتعاملين في قطاع السياحة.
  - ضعف في الهياكل الإعلامية و التأطير و التهيئة في المواقع الثقافية و الأثرية و المدن التاريخية.
  - تدهور طفيف للمحيط الطبيعي و الثقافي.

(1) Op-cit, p 85

3- إستراتيجية تحسين الهياكل القاعدية:

فالخطة تضمنت الكثير من العمليات المتعلقة بالهياكل نظرا لأهميتها، منها وسائل النقل خاصة الموصلة إلى المناطق السياحية و الثقافية و أهم العمليات المدرجة هي:

- تحسين الإشارات للوصول إلى المناطق السياحية.
- تحسين الاتصالات و الربط الكامل للزوار.
- تحسين الطرق المحيطة بالمناطق السياحية.

هذه الإستراتيجية سوف تسمح بإيجاد الحلول الكفيلة لمشكلة نقص الهياكل الإعلامية، التأطير و التهيئة في المناطق الثقافية، و الأثرية و المدن التاريخية إلى جانب التدهور الحاصل في المحيط الطبيعي و الثقافي للمناطق السياحية.

4- إستراتيجية إدخال برنامج و منتوجات تكميلية متجددة:

فهناك مجموعة من البرامج و الخطط التكميلية مقترحة لتقليص موسمية النشاط و الرفع من المردودية و بصفة عامة تحسين محيط العمل لكافة الأنشطة المرتبطة بالسياحة من خلال التنويع الذي يسمح في النهاية بتمديد الموسم السياحي.

المطلب الثاني:الأهداف الكمية و مؤشرات السياحة.

تعتبر تونس من أهم البلدان العربية في مجال السياحة و هي تأتي في المرتبة الرابعة بعد كل من العربية السعودية، مصر و المغرب، و هي واحدة من أهم البلدان الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية ساعدتها على تطوير قطاعها السياحي و تدعيم مكانتها في السوق السياحي العالمي.

الفرع الأول: الأهداف الكمية:

سنتطرق إلى الأهداف الكمية كما يلي:

أولا- تقديرات التدفقات البشرية (السياح الأجانب):

لقد ارتكزت عملية تقدير التدفقات البشرية المستهدفة خلال مرحلة الخطة (2001-2016) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة و الأسواق المستقطبة لآفاق 2020، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تأثر على الطلب السياحي المستقبلي منها:

- تحسين البنى التحتية المحلية، الإنشاءات و الخدمات، كثافة التسويق و ترقية المنتوج...الخ.
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسة المصدرة للسواح نحو تونس.
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

لقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبؤ بالطلب السياحي على المنتوج التونسي منها:

- ارتفاع وتيرة الدخول السياحي كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي، حيث أن معدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل و محصورا بين 3% -3.5 % سنويا و هو ما يقارب معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوروبية خارج حدود أوروبا.
- ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.(1)
- معدل نمو التدفق السياحي من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 * رغم التغيير في المناخ السياسي مثال ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس، و ذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السياح الليبيين، لكن مع المجهودات التسويقية من قبل السلطات سوف يكون هذا التأثير محدودا على المدى الطويل.
- على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا، اليابان، استراليا قليل العدد فإنه يتوقع أن يكون معدل تدفقات من هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتوج السياحي التونسي بهذه المناطق.

بناءا على ما سبق، فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية في تونس في تقدير التدفقات المستهدفة اثنين من السيناريوهات:

السيناريو A: يفترض وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن نشهد تغيرا على المدى القصير و أن المنشآت الساحلية و الخدمات المقدمة، و هياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح، هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بذل جهد من أجل تنمية السوق السياحي، و فيما يلي الجدول المبين للتقديرات المرصودة ضمن هذا السيناريو.

(1) Evaluation du tourisem, rapport jica, 11

*معدل نمو تدفقات السياح من دول المغرب العربي (ليبيا، الجزائر) غلى تونس الحالي يقدر ب 1.5 %. p

الجدول رقم (4): تقديرات السواح القادمين إلى تونس (2001- 2016) الوحدة: ألف سائح

المنطقة	99 تدفق حقيقي	2001	معدل النمو السنوي 1999 2001	2006	معدل النمو السنوي 2001 2006	2001	معدل النمو السنوي 2006 2011	2016	*TGMA
إجمالي أوروبا	3461	3926	%6.5	5070	%5.2	6326	%4.6	7850	%4.3
أوروبا الغربية	3025	3399	%6	4265	%4.6	5174	%3.9	6191	%3.7

ألمانيا	1036	1117	%3.8	1332	%3.6	1567	%3.3	1817	%3
فرنسا	894	1052	%8.5	1343	%5	1595	%3.5	1849	%3
إيطاليا	355	410	%7.5	548	%6	690	%4.7	819	%3.5
بريطانيا	262	278	%3	346	%4.5	463	%6	665	%7.3
إسكندنافيا	65	65	%00	75	%3	93	%4.5	119	%5
النمسا	138	161	%8	206	%5	244	%3.5	283	%3
بلجيكا	132	156	%8.5	209	%6	262	%4.7	312	%3.5
سويسرا	110	127	%7.5	166	%5.5	203	%4	241	%3.5
البلاد المنخفضة	69	69	%00	80	%3	107	%6	154	%7.5
أخرى	188	212	%6	272	%5.1	343	%4.8	426	%4.4
أوروبا الشرقية	211	279	%15	493	%12	793	%10	166	%8
المغرب العربي	1263	1263	%00	1429	%2.5	1656	%3	1967	%3.5
أمريكا الشمالية	27	32	%8	46	%8	68	%8	100	%8
أخرى	81	83	%1	108	%5.5	152	%7	213	%7
المجموع	4832	5303	%4.8	6653	%4.5	8238	%4.4	10130	%4.2

Source : ONTT , prévision de la demande pour 2016, p 91.

وفق السيناريو (A) قدر عدد السواح الأجانب المستهدفين خلال مدة الخطة على النحو التالي: 6.7 مليون سائح في نهاية 2006، و 8.2 مليون سائح في نهاية 2011، ليصلوا إلى حدود 101 مليون سائح مع نهاية الخطة في 2016، أي بمستوى نمو متوسط سنوي قدر ب 4.4 % خلال فترة الخطة 15 سنة و هو معدل نمو يتوافق مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة ضمن تقدير التدفقات الدولية لأفاق 2020.

السيناريو B: حيث يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل، كما أن المنشآت السياحية الوطنية، الخدمات المقدمة و الهياكل السياحية المختلفة للدعم و الإسناد ستبقى في مستوى يلي الحد الأدنى لاحتياجات السياح، و أن المجهودات التنموية لقطاع السياحة ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية، و فيما يلي جدول يبين التقديرات المرصودة وفق السيناريو (B)

---

* TCMA : taux de croissance moyen annuel.

الجدول رقم (5): تقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة (2001-2016)
الوحدة:آلاف الدخول

المنطقة	**99 تدفق حقيقي**	**2001**	**معدل النمو السنوي 1999 2001**	**2006**	**معدل النمو السنوي 2001 2006**	**2011**	**معدل النمو السنوي 2006 2011**	**2016**	**TGMA**
إجمالي أوروبا	3461	3926	%6.5	4802	%4.1	5668	%3.4	6581	%3
أوروبا الغربية	3025	3399	%6	4061	%3.6	4691	%2.9	5381	%2.8
ألمانيا	1036	1117	%3.8	1282	%2.8	1450	%2.5	1641	%2.5
فرنسا	894	1052	%8.5	1280	%4	1484	%3	1720	%3
إيطاليا	355	410	%7.5	523	%5	636	%4	738	%3
بريطانيا	262	278	%3	322	%3	373	%3	433	%3
إسكندنافيا	65	65		75	%3	93	%4.5	119	%5
النمسا	138	161	%8	196	%4	222	%2.5	251	%2.5

بلجيكا	132	156	%8.5	199	%5	236	%3.5	274	%3
سويسرا	110	127	%7.5	159	%4	184	%3	213	%3
البلاد المنخفضة	69	69		69	%0	73	%1	76	%1
أخرى	188	279	%6	258	%4	295	%2.8	339	%2.8
أوروبا الشرقية	211	279	%15	450	%10	646	%7.5	825	%5
المغرب العربي	1263	1263		1360	%1.5	1465	%1.5	1579	%1.5
أمريكا الشمالية	27	32	%8	42	%6	57	%6	76	%6
أخرى	81	83	%1	101	%4	128	%5	164	%5
المجموع	4832	5303	%4.8	6305	%3.5	7319	%3	8399	%2.8

Source : Evaluation de tourisme tunisien, rapport final étude équipe, p 85.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التقديرات وفق هذا السيناريو (B) نتوقع أن يصل عدد السياح المستهدفين إلى 6.3 مليون سائح مع نهاية 2006، و 7.3 مليون سنة 2011، و 8.4 مليون سائح سنة 2016، أي بمعدل نمو متوسط 31% خلال فترة (2001-2016) و هو ما يتوافق مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة.

ثانيا- تقديرات الليالي السياحية:

لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناءا على تقديرات دخول السياح المنجزة سابقا، بالإضافة إلى فرضية متوسطة الإقامة.

أما من حيث تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى أربع مناطق و هي دول غرب أوروبا، دول شرق أوروبا، المغرب العربي، مناطق أخرى، و الجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها أعلاه.

جدول رقم (6): تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة (2009 – 2016).

الوحدة: ليلة سياحية

الجهة	2001	2006	2011	2016
غرب أوروبا	2.9	8.9	9.2	8.8
شرق أوروبا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
الجهات الأخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

Source : ONTT , prévision de la demande pour 2016, p 92.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس، و يميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا إنها متكررة خلال السنة.

بالنسبة لسواح دول شرق أوروبا فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 88 ليلة سياحية و هو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعية التشبع.

أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة بقي ثابت خلال فترة الخطة و في حدود 6.7 ليلة سياحية، و السبب هو كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهين إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية، وهذا النوع من السياحة يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة، و الجداول المتعلقة بتقديرات السواح القادمين إلى تونس للفترة (2001 -2016) (وفق السيناريو A-B) فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدولين المواليين.

الجدول رقم (7): تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001 – 2016 وفق السيناريو (A) معدل النمو مرتفع.

الوحدة: ألف ليلة سياحية

المنطقة	1999	2001	2006	2011	2016	TCMA 2016-2011
إجمالي أوروبا منها	31719	36006	45534	56543	69543	%4.4
غرب أوروبا	29893	33547	41199	49563	58827	%3.8
شرق أوروبا	1826	2460	4335	6981	10257	%10
المغرب العربي	703	1010	1429	1987	2950	%7.4
باقي المناطق	728	765	1035	1472	2095	%6.9
الإجمالي	33150	37781	47988	60002	74129	%4.6

Source : ONTT , prévision de la demande pour 2016, p 93.

من خلال الجدول نلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو التالي:

48 ملون ليلة سياحية مقدرة في نهاية 2006، و 60 ملون ليلة سياحية مع نهاية 2011،و74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة 2016، و كان معدل المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة بمقدار 4.6 % سنويا.

الجدول رقم (08): تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001 – 2016 وفق السيناريو (B).

الوحدة: ألف ليلة سياحية

المنطقة	1999	2001	2006	2011	2016	TCMA 2016-2011

إجمالي أوروبا منها	31719	36007	43131	50383	57915	%3.2
غرب أوروبا	29893	33547	39170	44696	50657	%2.8
شرق أوروبا	1826	2460	3961	5687	7258	%7.5
المغرب العربي	703	1010	1360	1758	2368	%5.8
باقي المناطق	728	765	957	1239	1605	%5.1
الإجمالي	33150	37781	45448	53380	61888	%3.3

Source : ONTT , prévision de la demande pour 2016, p 93.

استقراءا للجدول السابق نستكشف أن، التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو التـالي: 45.5 مليـون ليـلة سياحية في نهـاية الخـطـة 2006، 53.4 مليــون ليـلة سيـاحية مع نهـاية سنــة 2011، و 61.9 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة 2016اي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3 %.

ثالثا: تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة (طاقات الإيواء):

تم تقدير طاقات الإيواء المطلوب إنجازها تماشيا مع أهداف السياحة و بناءا على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة، و من جهة أخرى متوسط الإقامة الموصدتين خلال فترة الخطة، و قدمت على أساس السيناريو (A) (معدل نمو مرتفع) كما شملت التقديرات كما في مناطق سياحية و الجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشيا و مرحلة الخطة.

الجدول رقم (9): تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة حسب المناطق للفترة (1999 – 2016).

الوحدة: ألف سرير

المنطقة السنوات	**1999**	**2006**	**2011**	**2016**
منطقة تونس العاصمة	18.1	21.8	24.9	29
الحمامات، نابل	45.6	53.4	62	72.9
سوسة	40.4	56.7	68.4	80.6
جربة	41.1	60.8	75.1	88.6
توزر	10.2	11.7	14.1	19.2
بنزرت	2.7	2.2	2.5	2.9
طبرقة	3.9	4.8	5.8	6.7
المونستير	29.9	42.2	50.7	59.8
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6

Source : ONTT , prévision de la demande pour 2016, p 104.

رابعا: تقديرا حجم العمالة بقطاع السياحة:

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية الموافق لمخطط التنمية السياحية على امتداد فترة الخطة (2016-199) و بغية توفر الكادر البشري الذي يسهر على تنفيذ الخطة من جهة،

وتدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية سواء المرتبطة بالقطاع (العاملة المباشرة) أو القطاعات الداعمة أي المرتبطة بالقطاع بطريقة غير مباشرة، من جهة أخرى ثم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود 5000 عون جديد سنويا و الجدول الموالي يبين حجم العمالة المخططة خلال فترة الإستراتيجية.

الجدول رقم (10): حجم العمالة المرافقة لتنفيذ الخطة (1999 - 2016).

البيان / السنوات	1999	2006	2011	2016
عمالة مباشرة منها	90216	119511	145719	173146
عمالة الفنادق	68635	90714	110470	130891
المطاعم	15159	19957	24304	28796
باقي الأنشطة السياحية	6420	8837	10945	13459
عمالة غير مباشرة	233737	298109	354138	421019
مجموع العمالة	323953	417619	499857	594164

Source : Objectif et stratégies de développement du tunisien, rapport final équipe étude jica.

الفرع الثاني: مؤشرات السياحة:

سعت تونس إلى تدعيم المقومات السياحية بإمكانيات مادية تمثلت في توفير البنى التحتية، حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي و الأجنبي، و في هذا المجال قامت بتحسين أسطولها البري و البحري و الجوي، ففي السنوات الأخيرة شرعت في بناء أكبر مطار (مطار النفطية) في تونس العاصمة 25 مليون مسافر في السنة، إضافة إلى المطارات الموزعة على كافة أنحاء تونس و من جهة أخرى، و منذ استقلالها و تونس تعمل على تطوير هياكلها الفندقية حتى تواكب التطور الحاصل في السياحة الدولية الوافدة إلى تونس، فقد ارتفعت طاقات الإيواء من حجم 4000 سرير سنة 1965، ليصل عددها إلى أكثر من 235000 سرير سنة 2007، و الجدول الموالي يوضح تطور طاقات الإيواء السياحي لفترة (1990 – 2007).

أولا- تطورات طاقة الإيواء:

الجدول رقم (11): تطور طاقات الإيواء في تونس للفترة (1990 – 2007).

السنوات	عدد المؤسسات	الأسرة	الطاقة المتوسطة للأسرة
1990	508	116534	229
1991	532	123188	232
1992	563	135561	240
1993	571	144008	252
1994	583	152933	262
1995	612	161498	264
1996	641	169945	265
1997	662	178176	269
1998	692	184616	267
1999	722	191955	266
2000	736	197453	268
2001	755	205605	272
2002	777	214319	276
2003	790	222018	281
2004	800	226153	283
2005	816	229837	282
2006	826	231838	281
2007	834	235727	282

Source: office national tourisme tunisien 2007, le tourisme tunisien en chiffres, p 18.

بناءا على الجدول السابق يتضح أنه خلال فترة (1990 – 2007) ارتفع عدد المؤسسات الفندقية بأكثر من 320 مؤسسة، بمعدل نمو متوسط سنوي قدر بـ 3.56 % إذ ارتفع عدد الفنادق من 508 في عام 1990 إلى 834 فندق سنة 2007، ونفس الشيء بالنسبة للأسرة فهي الأخرى شهدت تطورا ملحوظا، و قد زادت خلال المدة بـ 119193 سريرا، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.7 % إذ ارتفع عدد الأسرة من 116534 سريرا من سنة 1990 إلى 235727 سريرا سنة2007.

أما عن توزيع طاقة الإيواء في المؤسسات الفندقية حسب تصنيفها في تونس، فقد توزعت بين مؤسسات فندقية مصنفة بنسبة 86.3 % و قرى سياحية بنسبة 6.4 % و إقامات عائلية بنسبة 4 %، أما المؤسسات المصنفة حازت على أكبر نصيب من الاستثمارات المخصصة لقطاع الإيواء في تونس و هي في ذلك تتماشى و المسعى المسطر من قبل السلطات لتطوير القطاع تماشيا و الأهداف الكبرى المبرمج تحقيقها خلال فترة الخطة (1999–2016) وهي التنافسية المردودية، و الاستدامة لقطاع السياحة.

و رغم النتائج المحققة على مستوى قطاع الفنادق في تونس إلا أن مستوى الأداء مقارنة مع ما كان مسطرا تحقيقه ضمن تطورات القطاع السياحي (2016-1999)، في مجال طاقات الإيواء تبقى دون مستوى التطلعات المتوقعة.

ثانيا: التدفقات السياحية:

أما بالنسبة للتدفقات السياحية فهي الأخرى شهدت تطورات مستمرة و متسارعة و الجدول الموالي يوضح تطورات عدد السياح القادمين إلى تونس خلال الفترة (2008-1999).

جدول رقم (12): تطور عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال الفترة (2008-1999).

الوحدة: ألف سائح

السنوات	عدد السياح	معدل التغير(%)
1999	4831.7	-
2000	5057.1	4.66
2001	5387.3	6.53
2002	5063.5	6.01-
2003	5114.3	1
2004	5998.1	17.28
2005	6378.5	6.34
2006	6549.5	2.68
2007	6761.2	3.23
2008	7049.7	4.26

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة، **السياحة التونسية بالأرقام2007**،وزارة الداخلية و التنمية المحلية ، المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2008، ص 49.

ترصد بيانات الجدول السابق بأن قطاع السياحة في تونس استطاع استقطاب أكثر من 7 ملايين سائح خلال سنة 2008، و قد تطور هذا العدد من حجم 4.833 مليون سائح سنة 1999 إلى 7.049 مليون سائح سنة 2008، أي بمعدل متوسط للتطور خلال الفترة بلغ نسبة 5 %، و رغم التطورات الإيجابية من سنة غلى أخرى إلا أن تونس شهدت خلال سنة 2002، تراجعا في نمو تدفقات السياحة الدولية الوافدة بنسبة (-6.1%) مقارنة بسنة 2001، و يعتبر أهم سبب في هذا التراجع إلى الأحداث الإرهابية التي حدثت في مدينة جربة (التونسية)مما يشد انتباهنا إلى أهمية العامل الأمني في التأثير على اتجاهات السياح في اختيارهم للمقاصد السياحية.

و بتحليل مكونات التدفقات التي حصلت خلال سنة 2008 نسجل أن[1] استمرار سيطرت السوق الأوروبية بعدد إجمالي بلغ 4.1 مليون سائح و قد سجل نمو يقارب نسبة 1.4 % مقارنة بسنة 2007 و تأتي السوق المغاربية في المرتبة الثانية بعدد إجمالي 2.779 مليون سائح و بمعدل نمو 8.4 % مقارنة بسنة 2007، ومن حيث البلدان تأتي ليبيا في المرتبة الأولى بعدد إجمالي 1.7 مليون سائح مسجلا نمو بـ 14.4 % مقارنة بسنة 2007، ثم فرنسا بعدد إجمالي 1.395 مليون سائح، و معدل نمو 4.5 %، بينما سجلت السوق الجزائرية تراجعا بنسبة 12% سنة 2008.

معظم السياح القادمين من المغرب العربي يأتون بغرض السياحة العلاجية خاصة الليبيين و سياحة الاستجمام و عموم فإن معدل النمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 كان بنسبة 4.26 %.

أما خلال سنة 2010 بلغ عدد السياح القادمين 6903 ألف سائح، منهم 43 ألف من مختلف الدول العربية، 0.6 ألف سائح آسيوي (عدا العرب)، 0.5 ألف سائح إفريقيون (عدا العرب)،55.1 ألف سائح أوروبي، 0.6 ألف سائح أمريكيون، 0.2 ألف سائح آخرون، حيث نلاحظ تراجع تدفقات نمو السياحة الدولية الوافدة إلى تونس مقارنة بسنة 2008 حيث أن إجمالي الوافدين سنة 2008 بلغ 7049.7 ألف سائح أما سنة 2010انخفض غلى 6903 ألف سائح، انخفاضا ملحوظا و ذلك سبب التغيرات السياسية التي حدثت.(2)

ثالثا: تطور الليالي السياحية:

إن الإنجاز المحقق يدل على التجربة التونسية الرائدة التي استطاعت أن تدعم مكانتها في الأسواق المتوسطية و الإفريقية و العالمية، بفضل السياسات المتعاقبة و التي أعطت مكانة متميزة للقطاع السياحي هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد تونس خلال السنوات الأخيرة خاصة من (2006-2008) تستأثر برخاء التطور السياحي الحاصل في المنطقة بسبب غياب منافسة حقيقية من قبل الجزائر و ليبيا، بل أصبحتا تمثلا السوق الرئيسية لتونس فهما يساهمان بما يقارب ثلث التدفقات الدولية الوافدة إلى تونس، هذا النمو المطرد في عدد الوافدين إلى تونس ساهم في تطور عدد الليالي السياحية التي يقضونها: و الجدول التالي يوضح ذلك:

(1) Business news, www, business news.com / BNLE, 07/05/2013.

(2) الأمانة العامة القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء و قواعد المعومات، **الدول العربية أرقام و مؤشرات**، العدد الثالث، 2011، ص45.

الجدول رقم (13): تطور الليالي السياحية (1996-2008). الوحدة: مليون ليلة سياحية

السنوات	عدد الليالي السياحية	معدل التغير (%)
1996	23.124	-
1997	29.795	25.9
1998	30.981	4
1999	35.320	14
2000	35.423	0.3
2001	35.333	0.3-
2002	28.518	18.5-
2003	28.110	1.4-
2004	33.486	19
2005	36.309	8.4
2006	36.840	1.5

2007	37.360	1.4
2008	38.023	1.8

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة، **السياحة التونسية بالأرقام2007**،وزارة الداخلية و التنمية المحلية تونس، نشرية السياحة التونسية في أرقام 2008 ص 49.

إذا تأملنا الجدول السابق نلاحظ أن تطور الليالي السياحية الإجمالية (مجموع الليالي للسياح الوافدين مضاف لها الليالي السياحية للمقيمين)، شهدت تطورا متذبذبا بحيث كان مستوى التطور عاليا في بداية الفترة، شهد تناقصا تدريجيا خلال 2001، 2002، 2003، و كانت الأسباب الحقيقية التي أنتجت هذا الوضع مردها التطورات التي شهدها العالم في تلك الفترة، منها أحداث 11 سبتمبر 2001، و أخيرا غزو العراق 2003، كل هذه الهزات كان لها الأثر السلبي على السياحة التونسية، ثم ترجع إلى أن تتطور بتزايد مستمر خلال (2004-2008).

إن النتائج المحققة تأتي بفضل سعي تونس إلى تنويع أسواقها السياحية باستقطاب أسواق جديدة مع المحافظة على أسواقها التقليدية، كما عملت على تطوير السياحة العربية و منها المغربية بالخصوص، بالإضافة إلى سوق السياحة الداخلية.[1]

(1)وزارة الداخلية و التنمية المحلية تونس، المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2008.

المطلب الثالث: معوقات التنمية السياحية.

من خلال تحليل مصفوفة (القوة و الضعف، الفرص و المخاطر) نسجل جملة من نقاط الضعف، و كذا المخاطر و التي تشكل في جملتها أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في تونس.

1- نسبة الرضى لدى الزائرين و نسبة العودة ضعيفة:

فالمؤسسات العاملة في قطاع السياحة تجزم بأن نسبة العودة ضعيفة، الشيء الذي يترك انطباع عدم الرضى عند السواح تجاه المنتوج السياحي التونسي و الذي يقلص من فرص العودة في المستقبل، فقد أجريت دراسات بناء على استبيان من قبل الهيئة العالمية للتعاون اليابانية JICA موجهة للسواح الذين زاروا تونس للإجابة عن جملة من الأسئلة المتعلقة بمستوى الخدمات، التجهيزات الميدانية و الشروط الصحية، فقد أفضت النتائج فيها إلى نسب ضعيفة (19%، 22%) و هذا يعبر عن عدم رضاها، و هو مرتبط بظروف البلد و مستوى و نوعية الخدمات المتوفرة.

2- غياب التحفيزات الترقوية لتبين صورتها في الأسواق المحتملة:

تفتقر تونس إلى آثار ذات بعد عالمي عكس البلدان المنافسة لها ضمن محيط البحر الأبيض المتوسط، حيث تتميز مصر بأهراماتها، و تركيا بمسجد حاجيا صوفيا، و المغرب بمدينة مراكش، حيث تعطي كل هذه الآثار حافزا عالميا لهذه الوجهات لما لها من قيمة ثقافية

ذات بعد عالمي، وهي وجهات منافسة للسوق السياحي التونسي، وافتقار تونس لهذه الحوافز سوف يضعف من مركزها التنافسي و يقلل من فرصها للنمو بالمنطقة.

3- نوعية المنتوج السياحي و الخدمات المتدنية:

فكثير من القطاعات الناشطة في مجال العمل السياحي تشكو من مستوى الأداء مقارنة مع المعايير الدولية، فنوعية الوجبات الغذائية في المطاعم، عدم احترام الأوقات بالنسبة للحافلات المخصصة للرحلات و استقبال السواح، غياب المهنية و التكوين المحدود للمتعاملين و العمال في المناطق، كل هذه العناصر -بالإضافة إلى أصحاب الفنادق لا يملكون الخبرات اللازمة حتى يحققوا المردود الأفضل بأقل التكاليف- تعد من أهم العوائق التي تواجه السياحة في تونس.

4- الارتباط بالسياحة الصيفية:

أغلب السياح يزورون تونس في الفترة الصيفية لارتباط السياحة التونسية بنوع السياحة الشاطئية أكثر من الأنواع السياحية الأخرى، فخارج السواح القادمين من بلدان المغرب العربي (ليبيا، الجزائر) يأتي أكثر من 90% من

(1) Objectif et stratégies de développement du tourisem tunisien, rapport final, p 82 .

السياح الأجانب القادمين إلى تونس في فصل الصيف، و هذا الحجم يمثل 5 أضعاف مقابل باقي الفصول، و أن الإشغال في الفنادق التونسية لا تتعدى 50 % كمعدل سنوي، و هو عامل سلبي يؤثر على مردودية القطاع و نوعية العمالة لارتباطها بنمط السياحة الموسمية.

5- ضعف مردودية الصناعات السياحية:

فمعظم السواح القادمين إلى تونس خارج بلدان المغرب يأتون في شكل مجموعات سياحية تشرف على تسيرها وكالات سياحية دولية تستأثر بكامل المنافع و نفقات السائح، حيث أثبتت الدراسات أن هؤلاء السياح لا يتعدى إنفاقهم حدود 30 دينار تونسي، و هذا الشح في الإنفاق سوف يؤثر لا محالة على تكوين الإطارات أو صيانة التجهيزات.

6- ضعف في هيئات التأطير و الإعلام في المواقع الثقافية و المدن الأثرية:

- غياب المرشدين السياحيين في كثير من المواقع يمثل معضلة تواجه السياح، فكثير ما يغادر السياح المناطق و المواقع المزورة دون أن يعرفوا عنها شيئا.
- نقص التعامل مع اللغات حسب مصدر السياح، و غياب المنشورات أو عدم وجودها بالشكل الكافي يؤدي إلى عدم رضى السائحين و قد دلت النتائج عن ذلك من خلال الدراسة التي قامت بها الهيئةJICA .

7- ضعف التعاون و التنسيق بين المتعاملين في القطاع:

هناك ضعف في التنسيق بين القطاعات العمومية / العمومية من جهة، و العمومية و الخاصة من جهة أخرى، و التي تشرف عليها الهيئة الوطنية للسياحة التونسية.

فالمطلوب من الهيئات الثلاث التنسيق فيما بينها بإشراف و إدارة الديوان الوطني للسياحة بالعمل على المحافظة و الرعاية المسؤولة على المورث الثقافي و المواقع السياحية حتى تكون في أحسن حالاتها و تكون محفزة لزيارتها من قبل السياح.

غياب التسويق و الجدية أدى إلى ظهور عوارض أخرى منها:

- غياب الإحصاءات بالنسبة للسواح الأجانب مثل بقية الدول الرائدة في مجال الصناعة السياحية.
- تفتقر أيضا إلى دراسة اقتصادية للسوق وهذا يتطلب التنسيق مع هيئة الهجرة.
- الإحصائيات المتعلقة بالفنادق غير كاملة و لا تنشر باستمرار، و هذا لا يتماشى و المقاييس الدولية.
- عدم وجود دراسات ميدانية حول نفقات و مصاريف السواح داخل الإقليم، و هو عامل مهم لضبط حجم الإيرادات السياحية بشكل دقيق.

8- تدهور المحيط الطبيعي و الثقافي:

هناك مؤشرات لتدهور واضح على طول الساحل و كذلك في المدن السياحية، و القصور التي يجب أن تعطي لها العناية الكافية نظرا لقدمها، و حتى تستمر في الوجود و تساهم في تطوير و تنمية السياحة الثقافية في تونس.

9- المنافسة الدولية الشرسة:

و هي خطر خارجي لا يمكن السيطرة عليه، فالدول المتوسطية تكثف من قدراتها في ميدان الفندقة كما أنه بإمكانها أن تمارس ضغوطا من ناحية الأسعار بتقديمها لمنتوج سياحي عالي الجودة و خدمات نوعية و بأسعار محفزة بالإضافة إلى توسع محيط المنافسة ليشمل كل من الجزائر و ليبيا كوجهتين تعملان على إحداث الوثبة المطلوبة و الدفع بقطاع السياحة إلى المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية، فنجاح التجربتين سوف يؤثر على نمو السوق السياحي التونسي و ذلك من خلال الحد من السياحة العكسية التي يشهدها البلدين، حيث تمثل كل من ليبيا و الجزائر سوقا مزدهرة للسياحة التونسية بما يفوق ثلث الوافدين إلى تونس، حوالي 2.7 مليون سائح منها 1.7 مليون سائح ليبي في نهاية سنة 2008.[1]

المبحث الثالث: دراسة تجربة التنمية السياحية في الجزائر.

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان (مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر لآفاق 2010)، لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات، و ذلك بالنظر إلى التطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي و الخارجي، هكذا بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المواكبة لقطاع السياحة، لهذا تم وضع إستراتيجية للتنمية السياحية 2013.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2013:

الفرع الأول: أهداف التنمية السياحية:

بالرغم من توفر الجزائر على قدرات سياحية غنية و متنوعة من شأنها أن تتيح على الصعيد الكمي تقديم عرض سياحي متكامل، إلا أن هذه القدرات لم تشغل استغلالا أمثل، و في مسعى شامل و منسجم للتنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة، قامت السلطات الجزائرية (وزارة السياحة) بوضع تصور لتطوير القطاع الذي يمتد غلى غاية 2013، و قد تضمن هذا البرنامج أهداف كمية و نوعية من

(1) www.business news.Com, tn le 07/05/2013.

شأنها المساهمة في إنارة الطريق لتحقيق الوثبة المطلوبة، و ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات، كما يساهم في التوازنات الاقتصادية و المالية الكبرى (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الشغل...الخ) و يسمح بتفعيل الإشارة المحفزة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، و تبقي تفعيل القطاع رهين قدرات التقدم في تنفيذ الخيارات الأساسية لتطويره و الأهداف النوعية و الكمية المسطرة.

1- **الأهداف النوعية:** تتمثل الأهداف النوعية التي تضمنها البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة فيما يلي:
- تثمين الطاقات الطبيعية و الثقافية و الدينية و الحضارية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية و الارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- تحسين صورة الجزائر و إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السياحة الجزائرية.
- تحسين أداءات قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية.
- المساهمة في التنمية المحلية.
- المحافظة على البيئة و الفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية.
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.
- التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

2- **الأهداف الكمية:** لتحقيق الأهداف الكمية النوعية السابقة لابد من توفير شروط النجاح و المتمثلة في الهياكل القاعدية الأساسية، لذا كان حجم المشاريع و الاستثمار في قطاع السياحة في السنوات الأخيرة الضمانة لتعزيز الانتعاش و تحقيق التواصل للقطاع، و يبقى الرهان مرتبطا برفع العوائق و الصعوبات التي يواجهها المتعاملون في قطاع السياحة.[1]

أ- **تنمية الاستثمار السياحي:**

إن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذي قيمة مضاعفة كبيرة، و ما يمكن أن يلعبه من دور كمحرك للاقتصاد الوطني، و حسب البرنامج فإن الاستثمار السياحي خلال العشرية سيعرف وتيرة توسع حسب مرحلتين

مختلفتين (2007-2004) و (2013-2008) و تفسير ذلك يكمن في ضعف عوامل تنمية القطاع على مدى السنوات السابقة من جهة، و في تنفيذ جملة من الإجراءات لإعادة تفعيله من جهة أخرى.

(1) الديوان الوطني للسياحة، **تطور التنمية المستدامة بالجزائر لآفاق 2013**، مجلة الجزائر السياحية، العدد 29، مطبعة الديوان الجزائر، دون سنة نشر، ص 21.

إن نمو القطاع في المرحلة الأولى مرهون بالمشاريع المسجلة و تلك المتوقعة إنهاؤها خلال المرحلة (2007-2004).

أ-1- المرحلة 2004-2007: في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقات إيواء إضافية بـ 55000 سرير من طرف المتعاملين، و هي محصلة المشاريع التي هي في طور الإنجاز و تلك المتوقعة و باعتماد نسبة 1.5 مليون دج للسرير الواحد فإن الاستثمارات تصل إلى مبلغ نظري يقدر بـ 82.5 مليار دج في نهاية المرحلة.

أ-2- المرحلة 2008-2013: اعتبار المشاريع المبادر بها و المقرر إنجازها في هذه المرحلة هي من النوع المتوسط و الرفيع فبالنسبة لـ 60000 سرير المنتظر إنجازها، يكون حجم الاستثمار المتوقع 150 مليار دج، متبنيا كلفة متوسطة تقدر بـ 2.5 مليون دج للسرير الواحد.

وعليه فإن حجم الاستثمار المتوقع خلال الفترة (2013-2004) يصل إلى 232.5 مليار دج مع العلم إن مبلغ العقارات (الأرض) ليس محسوبا ضمن هذا التقييم بسبب الفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار.

ب- رفع قدرات الاستقبال السياحي: و يتم ذلك من خلال إعادة بعث الاستثمار السياحي على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: تمتد من 2004-2007، في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية بـ 55000 سرير و هي محصلة المشاريع التي هي في طور الإنجاز أو تلك المتوقعة، و رغم غياب عقار سياحي مهيئا و انعدام طرق تمويل متماشية مع الاستثمار و استمرار عدة عوامل معيقة فإنه تم في المرحلة السابقة للمرحلة (2007-2004) تسجيل دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد إنجاز 115 فندقا.

وقد سجل على مستوى مختلف الولايات 387 مشروعا في طور الإنجاز بحيث بلغت النسبة المتوسط للإنجاز 75 % و طاقة تقديرية للإيواء في حدود 38000 سرير، كما سجل توقف 254 مشروعا، وهي في مستوى إنجاز يصل إلى 50 % تقدر طاقتها الإضافية بأكثر من 17000 سرير في جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن طلبات الاستثمار المعطلة بسبب عدم الحصول على قطع أراضية إلى غاية نهاية 2002 لازالت تمثل مخزونا للمشاريع الفعلية حيث بلغ عددها 617 مشروعا و طاقة نظرية حجمها 50000 سرير.

إن إزالة العقبات سيسمح باستكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز و تلك المتوقعة في الفترة ما بين (2007-2004) سيؤدي إلى الحصول على طاقة إضافية تقدر بـ 55000 سرير، مع الدخول في حيز الاستغلال لطاقة سنوية متوسطة تقدر بـ 13750 سرير.

المرحلة الثانية: تمتد من (2008-2013) في هذه المرحلة و لأسباب اقتصادية و تجارية فإن طاقات الإيواء

ستعرف تطورا أقل أهمية من المرحلة (2004-2007) و بالتالي نموا سنويا متوسطا يقدر بـ 7 % و اعتبارا لذلك فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير أي بمتوسط يقدر بـ 10000 سرير.

من هذه التحاليل يتبين أنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين (2004-2007) و (2008-2013) ستكون على التوالي 55000 و 60000 سريرا أي مجموع كلي يقدر بـ 187000 سريرا في آفاق 2013 و هذا ما يوضحه الجدول الموالي[1]

جدول رقم (14): تطوير طاقات الإيواء آفاق 2013.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	94000	105000	116000	127000	137000	147000	157000	167000	177000	187000
نسبة النمو	-	%11.7	%10.4	%9.48	%7.87	%7.30	%6.80	%6.37	%5.99	%5.65

المصدر: تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، وزارة السياحة.

ب- رفع التدفقات السياحية:

لقد تم اعتماد سنة 2003 كمرجع لإجراء التقديرات، حيث سجلت هذه السنة توافد 1086866 سائحا و بنسبة نمو تقدر بـ 10 % حيث ينتظر بلوغ التدفقات السياحية حوالي 1591281 سنة 2007.

أما خلال المرحلة (2008-2013) فإن نسب الزيادة المنتظرة كانت متصاعدة على النحو التالي: النمو بنسبة 11 % سنتي 2008-2009 و الزيادة تقدر بنسبة 12 % خلال سنتي 2010-2011 ثم الزيادة المقدرة بنسبة 13 % خلال سنتي 2012-2013، و ستبلغ المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 حوالي 309531 وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (15): تطور تدفقات السياحة في آفاق 2013.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الوافدين	1.195553	1315108	1446619	1591281	1738365	1451785	2176240	2437389	2742063	3098531
نسبة النمو	-	%10	%10	%10	%11	%11	%12	%12	%13	%13

المصدر: تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، وزارة السياحة.

(1) نفس المرجع، ص ص 22-24.

ت- إيجاد مناصب شغل:

على أساس تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة يؤدي إنجاز سريرين إلى إحداث منصب شغل مباشر دائم في قطاع السياحة، و ثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات المرتبطة بالسياحة انطلاقا من هذه الفرضية و على أساس القدرات الإضافية المبرمجة في هذا المخطط فإن عدد المناصب الجديدة التي يتم إنشاؤها في آفاق 2013 هو 57000 منصب شغل مباشر و 172500 منصب غير مباشر ليصل مجموع المناصب الإضافية في نهاية الفترة إلى 230000 منصب شغل.

ث- زيادة المداخيل من العملة الصعبة:

لقد تم تقدير الزيادة في الإيرادات على أساس الإيرادات المسجلة سنة 2003 و التي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر « النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح » أما بالنسبة لإيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها حاليا، و بالتالي لا يمكن أن تكون موضوع تقييم مدقق، إن حساب الإيرادات يأخذ في الحساب نفقات السياح الأجانب خارج مصاريف النقل مع اعتبار أن متوسط الإنفاق لكل سائح قدر بـ 520 دولار أمريكيا بالنسبة لسنة 2002، كما أن توقعات الإيرادات السنوية على مدى العشرية تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح و المقدر بـ 520 دولار سنويا بزيادة 3 % ما يرفع حجم الإيرادات من 133 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 إلى 1.3 مليار في نهاية سنة 2013، أنظر الجدول الموالي.

جدول رقم (16): المداخيل السياحية السنوية لآفاق 2013.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المداخيل السنوية مليون دولار	200	2052	316	397	485	592	722	882	1076	1313

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لدعم و ترقية الاستثمار ضمن مخطط آفاق 2013:

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت في تدابير أخرى متخذة لدعم الاستثمار السياحي و دعم التكوين و تدابير أخرى لدعم الترويج السياحي و التي سنوردها في:

أولا- إجراءات دعم الاستثمار السياحي:

شملت هذه الإجراءات تهيئة و تحكم في العقار السياحي من، جهة و تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى.

1- **التهيئة و التحكم في العقار السياحي:** يتم تهيئة و التحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة و دعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002-2003، و التي تمثلت في استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، العقار السياحي، استعمال ة استغلال الشواطئ لأغراض سياحية، و هذه القوانين تمثلت في:

أ- **قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:** لقد صدر القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2002 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة لمجموعة من الأسباب و هي:

- تثمين الإمكانات الطبيعية، الثقافية و الحضارية التي تزخر بها الجزائر.
- ترقية الخدمات السياحية.
- إعادة بعث صورة الجزائر السياحية.
- تطوير نتائج القطاع السياحي.[1]
- تلبية حاجيات المواطنين السياحية.
- العمل على تقليص البطالة.
- المساهمة في التنمية و التوازن الجهوي و المحافظة على البيئة.
- تنويع العرض السياحي.
- العمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: يهدف القانون رقم 03-02 و المؤرخ في 19 فيفري 2003 و المتعلق باستغلال الشواطئ إلى ما يلي:

- تثمين و حماية الشواطئ للاستفادة منها.
- توفير شروط تنمية منسجمة و متوازنة، تستجيب لحاجيات المصطافين.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج و منسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19 فيفري 2003 و المتعلق باستغلال الشواطئ كتعويض لأحكام الأمر رقم 66-62 الصادر بتاريخ 26 مارس 1966، و تثمين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 88-32 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 و المتضمن التصريح عن مناطق التوسع و المناطق السياحية،كما تضمن هذا القانون تسيير و تهيئة مناطق التوسع و المواقع السياحية في إطار مخطط التهيئة

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، 2003، ص 05-16.

السياحية الذي تمثلت أهدافه فيما يلي:

- تحديد المناطق القابلة للتعمير و البناء.
- تحديد المناطق التي يجب تنميتها.
- تحديد برنامج النشاطات المزعم إنجازها.
- تحديد الوظائف المتطابقة و الاستثمارات المناسبة.
- تحديد الهيئات البنيوية المراد إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عند الضرورة.
- و يتولى عملية مراقبة و معاينة كل المخالفات كل من ضباط و أعوان الشرطة القضائية، مفتشي السياحة، مفتشي التعمير و مفتشي البيئة.

1- تأطير و تمويل المشاريع السياحية: تتم عملية التأطير للمشاريع السياحية عن طريق تكييف التمويل وفقا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي، وفي هذا الخصوص

فقد سطرت الدولة في آفاق 2013 تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية) و يكون ذلك وفقا لمرحلتين هما: (1)

أ- **المرحلة الأولى:** في إطار إصلاح النظام البنكي، لابد من العمل على إنشاء منتج مالي متميز يسمى «قرض فندقي» على مستوى المؤسسات البنكية، يكون متوافقا مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروض طويلة المدى بسبب خصوصيات استرجاع رأس مال الاستثمارات السياحية.

ب- **المرحلة الثانية:** تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي و التي يمكن أن تنشئها المؤسسات العمومية الاقتصادية السياحية، شركات التأمين، البنوك، المتعاملون الخواص، شركات النقل ...الخ، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع و تحفيز الاستثمارات.

ثانيا- إجراءات دعم التكوين:

إيمانا من الدولة بأن الموارد البشرية هي العنصر المحوري للخدمات، فإنها ستستفيد من الإجراءات و التدابير التالية: (2)

- إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة (2005-2004) ، لغرض تكييفها مع تطورات الاحتياجات و التقنيات الحديثة لتسيير النشاط و الخدمة السياحية، باقتناء دعامات بيداغوجية عصرية و إعادة تأهيل

(1) صالح بزة، **تنمية السوق السياحية الجزائرية- دراسة حالة ولاية المسيلة-** ، رسالة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إستراتيجية السوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005.

(2) عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 233،234.

سلك الأساتذة.

- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين و متخصصين و مسيرين في ميدان السياحة، وعليه فإن حاجيات التكوين في آفاق 2013 تقارب 17000 عنصرا من مختلف المستويات.
- فتح فرع الاقتصاد السياحي في الجامعات، مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.
- مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني و التربية الوطنية.
- الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية و تطور القطاع السياحي الجزائري، و بالخصوص في مجالات الطبخ التقليدي، السياحة البيئية، السياحة الصحية، السياحة الثقافية و الدينية.
- البحث عن مقر دائم للمدرسة الوطنية العليا للسياحة، و الكائن مقرها مؤقتا بفندق الأوراسي بالعاصمة و هو ما لا يلائم الانشغالات البيداغوجية، من طاقة استيعاب غير كافية، و تكاليف مرتفعة و استقلالية محدودة في التسيير.

- العمل على تشجيع إنشاء معاهد خاصة للتكوين السياحي، و ذلك عن طريق إجراءات تحفيزية جبائية و جمركية، من خلال برامج الدعم و الترقية.
- إعداد برنامج للتبادل و تحسين المستوى مع معاهد متخصصة في التكوين.

ثالثا- تدابير دعم النوعية: من بين أهم الأعمال المقترحة لتحسين نوعية الخدمات في هذا المجال نذكر ما يلي:[1]

- مواصلة عمليات التقييس، التنظيم و مراقبة النشاطات و المهن في قطاع السياحة من خلال تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكم تلك النشاطات و المهن.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم و المعمول به في ميدان السياحة المستدامة.
- تحسين محيط السياحة، وذلك بالتطبيق الصارم للإجراءات و القواعد المتعلقة بالنظافة العمومية،حماية الصحة، حماية المستهلك، حماية الموارد الطبيعية و التراث، أمن الأشخاص و الممتلكات، تسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر و كذا تنقل السياح.
- فتح مكاتب صرف دائمة بالتشاور مع القطاع البنكي على مستوى الموانئ، المطارات، مراكز الحدود و الفنادق المصنفة، الشوارع الرئيسية للمدن السياحية، و ذلك حتى أيام نهاية الأسبوع.
- تطبيق إجراءات تهدف إلى تعميم نظام الدفع ببطاقة القرض.

(1) نفس المرجع، ص ص 235-240.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى هي:

1- **إعداد مخططات للاتصال المؤسساتي (الاتصال):** قد أولت الوزارة في إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة آفاق 2013، أهمية خاصة لمواقع الاتصال إلى جانب مجالات الاستثمار، التكوين، و تأطير النشاطات السياحية، و قد سطرت الوزارة عدة عمليات لدعم النشاط الاتصالي و الترقوي للرفع من مستوى نوعيته و مردوديته، لجلب السواح و المستثمرين، و من أهم هذه العمليات نذكر:
- إعادة هيكلة الديوان الوطني للسياحة حتى يتمكن من القيام بالدور الموصى به في مجالات الترقية على أحسن وجه.
- فتح تمثيليات للسياحة الجزائرية على مستوى أهم الأسواق السياحية العالمية من أجل مواجهة المنافسة على أرض الميدان.
- تصميم و تنفيذ حملات اتصالية واسعة النطاق على أسس و مقاييس احترافية معمول بها دوليا.
- تكثيف كما و نوعا المشاركة الفعالة للسياحة الجزائرية في المحافل التظاهرات الدولية المخصصة.
- المساهمة في تنظيم تظاهرات و أحداث سياحية ذات خصوصية عالمية بالجزائر.

2- **إعداد دراسات للأسواق:** إن تحليل السوق و دراسته تعد ركيزة أساسية في عملية تسويق المنتج السياحي و الذي ينعكس أداؤه على القطاع ككل، إن هذه المهمة الأساسية و التي كانت مهملة في البرامج السابقة يجب أن تجد مكانتها في البرامج المقبلة للترويج السياحي و التسويق، و ينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار، و الشراكة لتدقيق توقعات التدفقات و الإيرادات و مناصب الشغل السياحي.

3- **إشراك الحركة الجمعوية و المنضمات المهنية في الترويج السياحي:** قصد إنشاء ثقافة سياحية حقيقية لدى المجتمع الجزائري، و توعيتهم بالنشاط السياحي، ينتظر إشراك الحركة الجمعوية، وتوعية السكان بهذا النشاط و أبعاده على المستوى المحلي و الجهوي، و عليه فعلى الحركة الجمعوية أن تؤدي دورا أساسيا في عملية الترويج و المحافظة على القيم التقليدية و حماية المناطق و المواقع السياحية و الأثرية و الطبيعية و في هذا الخصوص برمجت مجموعة من الأعمال مرتكزة على تشجيع بروز جمعيات نشيطة مهتمة بالسياحة و منح الجمعيات مساعدات و إعانات ضرورية لاستكمال مهامها على أساس دفاتر الشروط، و المنظمات المهنية يتعين عليها أن تشكل قوة اقتراح فعلية، و مشاركة إزاء السلطات العمومية.

4- **تكثيف المشاركة في المعارض المتخصصة في الخارج و تدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة في الجزائر**: يجب التركيز على المشاركات في التظاهرات الدولية، و خاصة في الدول الموفدة للسياح لإعطاء صورة عن الجزائر الجديدة، و عليه يقترح في المرحلة الأولى تكثيف مشاركة الجزائر في المعارض السياحية الأوروبية، خاصة بفرنسا، إسبانيا ، ألمانيا، بلجيكا و هولندا، و في المرحلة الثانية المشاركة في المعرض الإنجليزية و الروسية و البلدان الاسكندينافية.

بالإضافة إلى إدماج الجزائر في الدورات التجارية الدولية التجارية الدولية السياحية، فإن حضور الجزائر في التظاهرات الدولية يجب أن يهدف إلى جذب رؤوس الأموال للاستثمار و الشراكة في القطاع أم فيما يخص التظاهرات على المستوى الداخلي، فيجب التركيز على إحياء الأعياد و التقاليد و إعادة بعثها كالاحتفالات الشعبية.

رابعا: إجراءات دعم تأطير النشاطات السياحية محليا:

إن تنفيذ و متابعة برنامج إنعاش القطاع يتطلب إجراءات الدعم التالية:[1]

1- إنجاز سفرات لمديريات السياحة، حيث أن معظمها يعمل اليوم في ظروف مادية لا تتماشى مع المهام الموكلة لها، لاسيما في مجال مراقبة النوعية و تصنيف المؤسسات الفندقية و متابعة نشاطات وكالات السياحة و الأسفار و دعم الاستثمار.

2- تزويد هذه الهياكل بوسائل النقل و تجهيزات الإعلام الآلي.

3- تعزيز سلك مفتشي السياحة المحدث على المستوى المحلي بإنشاء "سلك الشرطة السياحية" بالتنسيق مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و هذا السلك الذي سيكلف بالمحافظة على المواقع السياحية، الثقافية و الطبيعية و السهر على طمأنة السياح،إن عناصر هذا السلك الذي يوجد في عدد من البلدان السياحية يمكن جلبهم من وحدات الحرس البلدي الموزعة على مستوى الأقطاب ومناطق النشاطات السياحية، لكن من الضروري أن تستفيد عناصر هذا السلك من تكوين تكميلي في المجال السياحي.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية و معوقاتها.

تتمثل المؤشرات السياحية في الجزائر في طاقات الإيواء، و التدفقات السياحية التي سوف نتطرق إليها بقليل من التفصيل في الفرع الأول و الفرع الثاني للمعوقات التي تعيق السياحة التي تحول دون تحقيق مؤشرات عالية لزيادتها (المؤشرات).

الفرع الأول: مؤشرات التنمية السياحية:

سوف نتطرق إلى مؤشرات السياحة الجزائرية في نقطتين كما يلي:

أولا طاقة الإيواء:

عرفت طاقة الإيواء السياحي في الجزائر تطور معتبر خلال الفترة (2000-2007) حيث انتقلت طاقات الاستقبال من 66902 سريرا في سنة 2000 لتبلغ مع نهاية 2007، 85000 سرير.

(1)صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

و سنحاول تحليل وضعية طاقات الإيواء و ذلك وفق ثلاث أشكال:

- حسب القطاع القانوني.
- حسب نوع المنتج.
- حسب الدرجات (التصنيف).

1- **توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني:** تتوزع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني عبر ثلاثة قطاعات أساسية و هي:[1]

أ- **القطاع العمومي:** و يتمثل في الفنادق التي تعود ملكيتها إلى الدولة و خلال فترة الدراسات بلغت طاقات الإيواء المنجزة من طرف القطاع العمومي 28589 سريرا خلال سنة 1999، أي ما يعادل 42.7 % من إجمالي طاقات الإيواء، و خلال السنتين المواليتين 2000-2001 لم يشهد قطاع الإيواء العمومي أي تطور بل شهد انخفاضا خلال سنة 2002، حيث بلغت طاقة الإيواء 23541 سرير، تسبب هذا الانخفاض في خوصصة بعض المؤسسات الفندقية، أما خلال السنوات المقبلة 2003-2007 فقد شهدت طاقة الإيواء التابعة للقطاع العمومي تطورا متذبذبا ليستقر في حجم 21453 سريرا أي ما يعادل نسبة 25.3% الحجم الإجمالي لطاقة الإيواء.

ب- **القطاع الخاص:** شهدت طاقات الإيواء لهذا القطاع تطورا ملحوظا و تمثل النسبة الكبرى من طاقات الإيواء الإجمالية حيث في سنة 1999 بلغت 34576 سريرا، و هو ما يعادل 51.68 % من إجمالي طاقات الإيواء، ثم شهدت تطورا متذبذبا خلال سنتي 2000-2001 ثم نموا متزايدا كل سنة حتى وصلت إلى 60373 سرير سنة 2007 أي ما يعادل 71.4 %، هذا الارتفاع في نسبة طاقات الإيواء الخاصة يعود أساسا إلى برنامج الخصخصة من جهة، و كذلك حجم الاستثمارات السياحية الخاصة مقابل انعدامها في القطاع العمومي من جهة أخرى.

ت- الجماعات المحلية: و تتمثل في مؤسسات الإيواء المختلفة التابعة للولايات، الدوائر، البلديات، و يتسم هذا النوع من الفنادق بأنه أقل درجة (التصنيف) مقارنة مع فنادق القطاع العام.

اتسمت طاقات الإيواء المنجزة خلال سنة2000 بـ 3737 سريرا و اتسمت بالثبات إلى غاية نهاية سنة 2001، ثم ارتفعت سنة 2002 لتبلغ 4683 سريرا، و هي نفس الطاقة المسجلة في 2003 لتعود و تنخفض على مرحلتين، 3064 سريرا نهاية 2004 و 2733 سريرا حتى نهاية 2007 و هي تمثل نسبة 3.23 % من إجمالي طاقات الإيواء، أما سبب الانخفاض في طاقات الإيواء المنجزة من قبل الجماعات المحلية يعود أساسا إلى تطبيق برنامج الخصخصة.

(1)محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**،مجلة الباحث، ورقلة، 2007، ص ص 84،85.

و يمكن توضيح طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني للفترة (2007-200).

القطاع / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العمومي	28589	28589	23541	25650	20485	21483	21453	21458
الخاص	34761	34197	44343	47150	58475	58622	60683	61814
الجماعات المحلية	3737	3737	4683	4683	3064	2733	2733	2733
المجموع	67087	66523	72567	77473	82024	82808	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**،مجلة الباحث،العدد 05، ورقلة، 2007، ص ص ،85.

من خلال الجدول نسجل تطور حصة القطاع الخاص من طاقة الإيواء بعد ما كانت نسبة ما أنجزه القطاع في حدود 51.68 % مع نهاية 1999 و بداية سنة 2000، ثم ارتفعت النسبة لتصل في نهاية 2007 إلى معدل 71.4% من إجمالي طاقات الإيواء المتاحة.

و نلاحظ كذلك هناك تناقص طاقات الإيواء للقطاع العمومي مقابل زيادة طاقات الإيواء للقطاع الخاص و ذلك بسبب سياسة خوصصة الفنادق العمومية الكبيرة، وهذا من أجل تطويرها و تحسين الخدمات فيها.

2- توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي:و يمكن توضيح طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2007-2000).

المنتج / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حضري	31506	33493	43424	35204	48680	42628	44561	44592

شاطئ	19723	17531	19308	26034	21770	23148	23148	23248
صحراوي	7679	7723	3214	8105	4431	11511	11639	11639
معدني	6335	6530	5236	6905	5742	4608	4608	4608
مناخي	1844	1246	1385	1225	1411	913	913	913
إجمالي	67087	66523	72567	77473	82034	82808	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

مـــن خلال الجدول نلاحظ أن توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي سنة 2007 جاء على النحو التالي:

- المنتج الحضري 52.3 %.
- المنتج الشاطئي 27.3 %.
- المنتج الصحراوي 13.76 %.
- المنتج المعدني 5.45 %.
- المنتج المناخي 1.91 %.

3- **توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات):** حسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن الفنادق تقسم غالبا إلى ست درجات حسب نوع الخدمة السياحية المقدمة في تلك الفنادق، و بالنسبة لتصنيف طاقات الإيواء المتاحة، فقد جاء توزيعها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (19): توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) للفترة (2000-2007).

التصنيف / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
5*	4604	4506	4832	4959	4590	4590	5455	5455
4*	3222	3187	3592	3757	3383	3383	3743	3743
3*	31310	19272	14659	14740	14857	14807	11225	11225
2*	5510	4882	5454	5424	5415	5800	5843	5843
1*	2541	2563	2084	4212	2315	2315	2378	2378
غير مصنفة	29891	32113	41946	44381	51474	53000	56225	56356
المجموع	67087	66523	72587	77473	82034	83895	84869	85000

المصدر: محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

نلاحظ من الجدول أن توزيع الطاقات حسب الدرجات تمركز في الدرجة السادسة، مما يعني أن الفنادق غير المصنفة استحوذت على النسبة الأكبر 51.86 % من إجمالي طاقات الإيواء سنة 2000، ليصل نسبة 62.75% سنة 2004، أما باقي سنوات 2005-2006 فإن الوزارة الوصية و مالكي المؤسسات الفندقية باشروا بعملية إعادة التهيئة و من ثم إعادة تصنيف الكثير من الفنادق، و تبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي و الدولي.

ثانيا: التدفقات السياحية:

سوف نتطرق فيما يلي إلى تطور التدفقات السياحية في شكلها البشري و النقدي خلال المرحلة (2000-2008) لتحديد أهمية هذه التدفقات ووزنها الاقتصادي.

1- التدفقات البشرية:[1]

أ- دخول السيـاح إلى الجـزائر: لقـد شهدت التدفقـات البشـرية (دخـول السيـاح إلى الجـزائر) خـلال (2001-2000) مستوى تطور متزايد حيث أن التدفقات خلال الفترة (2008-2003) عرفت مستوى نمو يقارب 51.31 % من إجمالي السواح القادمين إلى الجزائر و نسبة تطور بـ 82.51 % بالنسبة للسواح الأجانب.

في نهاية 2008 قدر عدد السواح الذين زاروا الجزائر بـ 1771749 سائحا، أي بمعدل 1.64 % مقارنة بسنة 2007، في حين كان معدل النمو سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، بنسبة 6.44 % و في سنة 2006 كان معدل النمو 3.5 % مقارنة بسنة 2005، أي أننا نسجل مستوى نمو منخفض مقارنة بمستوى نمو التدفقات مع نهاية 2007، ما يعادل 31.42 % من إجمالي السواح خلال سنة 2008 يمثلون السياح الأجانب، أما 68.58 % فتمثل الجزائريين المقيمين بالخارج، و الجدول الموالي يوضح حجم تدفقات السياح خلال الفترة (2008-2000).

الجدول رقم (20): توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2008-2000).

السنوات	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	861373	1233719
2005	441206	865175	1443090
2006	478358	10011884	1637582
2007	511188	1159224	1743084
2008	555697	1231896	1771749

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي،**السياحة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي- الآفاق و التحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص 39.

ب- خروج الجزائريين إلى الخارج: بلغ عدد الجزائريين الذين توجهوا إلى الخارج سنة 1999 بـ 903286 سائحا و ارتفع هذا العدد إلى 1513491 سائحا سنة 2005، أي أنه خلال الفترة (2005-1999) سجل تطور

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي،**السياحة في البلدان الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي- الآفاق و التحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص 39.

ملحوظ في توجه السياح الجزائريين إلى الخارج، مع تسجيل انخفاض سنة 2006، إلا أنها عرفت نمو خلال سنتي 2007 و 2008.

و الجدول الموالي يوضح تطور السياحة العكسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

الجدول رقم (21): تطور السياحة العكسية خلال الفترة (2000-2008).

السنـــــــــــوات	الجزائريين المتوجهين إلى الخارج
2000	1006382
2001	1189910
2002	1256515
2003	1253901
2004	1416861
2005	1513491
2006	1349113
2007	1500000
2008	1539406

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي،**السياحة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي- الآفاق و التحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص 38،39.

نلاحظ أن توافد السياح إلى الجزائر أقل بالنظر إلى التدفقات للخارج و هذا في الفترة الممتدة ما بين 2000-2003، بعد ذلك أصبحت التدفقات من و إلى الخارج متقاربة، لكن في الفترة الممتدة ما بين 2006-2008 نجد أن توافد السياح إلى الجزائر أكبر أو تجاوز عدد السياح الجزائريين المتوجهون إلى الخارج و استمرار هذا التطور على هذا النحو معناه تغير الاتجاه، حيث تصبح الجزائر بلدا مستقبلا للسياح بدلا من تصديرها لهم، و هذا يرجع إلى الترتيبات التي توضع من قبل الدولة لتحسين مظهر السياحة في الجزائر قصد تدفق أكبر عدد ممكن من السياح إليها.

2-التدفقات النقدية: يمكن توضيح التطورات المتعلقة بالإيرادات السياحية من خلال الجدول التالي:

(1) نفس المرجع، ص 40.

الجدول رقم (22): التدفقات النقدية و الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178.5	184.3	215.3	218.9	300
النفقات	193	194	248	255	3409	370	380.7	376.7	394

السياحية									
الرصيد	-91	-94	-137	-143	-162.4	-185.7	-165.4	-157.8	-94

المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي،**السياحة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي- الآفاق و التحديات-** ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2008، ص40.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات السياحية من 2000-2008 عرف نموا متذبذبا في البداية تم تطورا متزايدا بعد 2001 إلى تجاوز الضعف في نهاية الفترة غير أن تطور الإيرادات وحدها لا يكفي لقياس أهمية القطاع السياحي في التنمية، إذا لم تتم المقارنة مع النفقات السياحية العكسية، إي تجديد رصيد الميزان التجاري السياحي لنفس الفترة، وفي هذا الصدد نلاحظ أن الإيرادات السياحية خلال الفترة المدروسة سجلت تطور بنسبة 27.5 %، في حين سجلت النفقات تطورا منتظما 51.6 % في الفترة (2000-2008) و يبقى رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من تلك المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر.[1]

3-توافد السياح حسب عدد الليالي السياحية: إن مستوى الأداء في قطاع السياحة يتوقف دائما على عنصر الطلب، فكلما كان الطلب السياحي على البلد مرتفعا كلما صاحب ذلك ارتفاع في مستوى التدفقات، لذا فمستوى التدفق البشري (السياح) نحو الجزائر كان ضئيلا مقارنة بدول الجوار مما صاحبه انخفاض محسوس في عدد الليالي، و هذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2007). الوحدة: ألف ليلة.

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الليالي لغير المقيمين	103	226	253	451	415	536	595	617
الجزائريين المقيمين	3545	3802	3876	3874	4129	4170	4311	4503
المجموع	3748	4028	4129	4325	4544	4706	4906	5120

المصدر: هواري معراج و محمد سليمان جردات، **السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري-**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 04، ص 27.

من خلال الجدول نلاحظ تطورا ملحوظا لعدد الليالي السياحية، و لكن مقارنة هذه النتائج مع كل ما تحقق في الدول المجاورة (تونس)، لأدركنا الفرق المتزايد بين القدرات السياحية و مستوى الأداء بين هذه الدول من جهة و الجزائر من جهة أخرى.[1]

الفرع الثاني: معوقات التنمية السياحية:

هناك العديد من العوامل التي أثرت و بعضها لا يزال يؤثر لحد الآن نذكر منها:[2]

أولا: الخيارات الإستراتيجية الجزائرية غداة الاستقلال:

إن الإستراتيجية التنموية الوطنية التي تم تبنيها غداة الاستقلال أعطت الأولوية للتصنيع على حساب باقي القطاعات الاقتصادية، و عليه فإن تطوير الأنشطة السياحية لم يحظ بقدر من الأهمية الذي كانت تستحقه، مع العلم بأن الاقتصاد الوطني الجزائري لم يكن قد وقع بعد في التبعية لقطاع المحروقات، كما هو الحال منذ 1977.

ثانيا: التلوث البيئي و انخفاض مستوى النظافة بشكل عام:

إن تلوث البيئة في الجزائر أمر ليس مبالغا فيه ذلك أنه يمكن تلمس أنواع التلوث التالية:

- نفايات مصانع المنتجات الكيماوية التي ترمى في البحر ملوثة الشواطئ الجميلة خاصة في مناطق الشرق الجزائري.
- الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات الشيء الذي جعل الجزائر تفقد 11 % من غاباتها خلال الخمسة عشر سنة السابقة (1986-2001).
- المستوى المتدني للنظافة في المدن المتمثل في تأخر رفع القمامة و كنس الأوساخ من الشوارع و الاهتمام بالحدائق العامة.

ثالثا: إشكالية تمويل الاستثمار السياحي:

يجب أن نعلم بعد وجود بنوك جزائرية متخصصة في الأنشطة السياحية، و رغم إسناد مهمة التكفل بتمويل الاستثمار السياحي إلى القرض الشعبي الجزائري، إلا أن الوصول إلى الموارد المالية ، خاصة في شكل قروض يبقى

(1) هواري معراج و محمد سليمان جردات، **السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري-**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 04، ص 27.

(2) سعدان شبايكي و مليكة حفيظ، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر**، الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر و بعض الدول العربية و الإسلامية، الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 19،20 ديسمبر 2008، ص 13،14.

صعبا على الإطلاق و أن القروض التي تقدم للمستثمرين في الأنشطة السياحية ليست مشجعة بسبب كون معدلات الفائدة عليها مماثلة لتلك الخاصة بباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية.

كما يوجد على مستوى استخدام الموارد المالية المتحصل عليها سواء كانت في شكل قروض أو مساعدات، انحرافات عديدة يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر، فهناك من بين المفترضين من يحولونها إلى غير وجهتها الأصلية، بحيث يستخدمونها لأغراض تمت بالاستثمار السياحي السيئ، و هي من بين المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الريعية بصفة عامة، بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر نتيجة مشاكل في التمويل بلغ عند نهاية الفصل الثالث من عام 2008 بالضبط 217 مشروعا بطاقة استيعابية قدرها 19231 سرير مقابل حوالي 5529 منصب عمل، بعد تدخل الجهات المختصة رفعت قيود التمويل عن 52 مشروعا منها، مما يسمح باستئناف عملية

انجازها لكنه في نفس الوقت و خلال الفترة ذاتها تم التخلي عن 27 مشروعا استثماريا، كما تم تغيير وجهة 23 مشروع استثماري آخر.

رابعا: قصور المرافق الأساسية: و يمس هذا القصور في حالة الجزائر ما يلي:

- 26 شبكة طرق التي تعاني قصورا وصل نسبة 30 % على المستوى الوطني و خاصة في عواصم الولايات.
- غياب ربط للمواقع و الشواهد و الآثار السياحية بطرق مع المدن أو مع المحاور الرئيسية للانتقال.
- نقص في المياه الصالحة للشرب.
- تلوث كبير للشواطئ الجميلة التي تعاني إهمالا لا يوصف.
- نقص كبير جدا في اللافتات و الإشارات التي تبين الطرق و الاتجاهات و المسافات بين المدن و المواقع.
- ضعف و تقصير في خدمات النقل الجوي حيث لا تحترم فيه المعايير الدولية و كذلك المواعيد.

خامسا: تضارب و تشتت الاختصاصات بين الوزارات:

إن تضارب الاختصاصات بين الوزارات تمثل مشكلة كبيرة و من أبرز الأمثلة على هذه المشكلة هي التداخل بين اختصاصات وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية و وزارة السياحة و البيئة و تهيئة الإقليم فيما يخص الإشراف و الرقابة و تنمية السياحة الدينية، فبينما تختص الأولى بالإشراف على إدارة المساجد و من بينها المساجد الأثرية (سيدي بومدين في وهران، سيدي عبد الرحمان في العاصمة، سيدي مروان في عنابة)، فقد تدفع وزارة السياحة و البيئة و تهيئة الإقليم بأن المحافظة على الآثار الدينية و تطويرها يعتبر من صميم اختصاصاتها، في نفس الوقت نجد أن وزارة الثقافة و الاتصال تقوم أيضا بعدد من الأنشطة التي تقع في دائرة اختصاصها مثال ذلك: ترميم المساجد و الآثار و التنقيب عن الآثار بالتعاون مع هيئة آثار، و إنشاء الحدائق العامة و حدائق الحيوانات و النباتات و إنشاء حدائق جديدة و غيرها يمكن أن تتبع وزارة الفلاحة أو الولايات أو وزارة السياحة و البيئة و تهيئة الإقليم.

سادسا: نقص الاهتمام الإعلامي:

نلاحظ عند سماعنا أو رؤيتنا أو قراءتنا لوسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المقروءة النقص الفادح في الاهتمام بالجانب السياحي و إعطاء نظرة واضحة و مشرفة للجزائر فمثلا تصفحنا مجموعة من الجرائد الوطنية في يوم ما فوجدنا صفحاتها الرئيسية تتحدث عن:

- أجهزة الأمن تقرر استجواب نائب رئيس سوناطراك سابقا.
- التماس الحبس المؤقت لرئيس المصلحة و أمين الصندوق CNEP بقالمة.
- العدالة تؤجل النظر في قضية مستشفى بوضياف بورقلة.

هذه أمثلة على الكثير من الأخبار الموجودة في الصحف الجزائرية، و إن كان من الطبيعي نقل ما يجري من أخبار حلوها و مرها إلا أنه من الضروري أن نحسن صياغة أخبارنا خاصة الصحف الموجودة على الأنترنات و مختلف وسائل الإعلام الجزائرية الدولية و نخصص قسما للحديث عن بلدنا و آثاره و تاريخه العريق و سواحله، و صحرائه و كل ربوعه المتنوعة.

سابعا: بعض الممارسات المشينة:

و نقصد بها بعض تصرفات بعض الفنادق و المخيمات و المجتمعات السياحية، و التي ترمي بفضلاتها على الشواطئ أو في أماكن غير مخصصة لذلك، و استغلال الفنادق و المخيمات لأغراض غير أخلاقية، فبدخول موسم الصيف تزداد الخصومات و المشاجرات و المشاكل بسبب المسكرات و المخدرات بالإضافة إلى الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة لديها، و مما يزيد الطين بلة ما يحدث أحيانا في بعض شواطئنا من إقدام بعض الفنادق و الجهات على غلق المنافذ المؤدية للشواطئ، بالإضافة إلى نقص أو غياب الأمن و رجال الحماية المدنية في بعض المناطق ليلا مما يفتح المجال أمام بعض المنحرفين للقيام بممارساتهم المخلة بالقانون و الآداب، بل و قد يشكلون خطرا على حياة المصطافين و السياح مما قد يحرمهم من الاستمتاع بهذه الأماكن و المناطق ليلا بل قد ينفرهم منها إطلاقا.

ثامنا: التأثير السلبي على البيئة في الجزائر:

تشهد الجزائر خطرا محدقا بانقراض بعض أنواع الحيوانات بفعل العوامل الطبيعية و البشرية، حيث تقل أو تنعدم البرامج الخاصة بحماية الحيوانات المهددة بالانقراض و الظروف الملائمة لتناسلها و المنتزهات التي توفر أوساط طبيعة تشكل الكثبان الرملية و السهوب الساحلية و الداخلية، و فيه نباتات التلال و مختلف الظروف المساعدة للحفاظ على بيئة النباتات و الحيوان.

تاسعا: العامل الأمني:

إن الوضع الأمني السيء الذي عرفته الجزائر طيلة عقد التسعينات، بالإضافة إلى كونه قد ساهم في التأخر الملحوظ لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى مثل مصر و المغرب و تونس و غيرها، فإن من شأنه كذلك أن كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر.

إلا أن الوضع الأمني أخذ يعرف تحسنا تدريجا منذ نهاية التسعينات ليكون مقبولا في الوقت الحالي، أي عند نهاية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأمن لا يقتصر على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات من القرن العشرين و التي هي في طريق الحل النهائي، بل يشمل القضاء على الانحرافات المختلفة مثل الاعتداءات الجسدية و السرقة و غيرها، في تقديرنا أن مستوى التحسن الأمني الحالي مشجع

جدا على الاستثمار بجميع أنواعه، أي بما فيه الاستثمار السياحي، و يبقى على السلطات العمل على تحسين جوانب أخرى من المناخ الاستثماري. [1]

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحة في الجزائر و هو مخطط تقف الدول إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) و المدى الطويل (2025)، في إطار التنمية المستدامة، و المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، و الدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين السنة المقبلة.

الفرع الأول: أهداف المخطط الإستراتيجي 2025:

أولا: الأهداف العامة: تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة و هي:[2]

1- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري و المالي و الاستثمار.
2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعات التقليدية، النقل، خدمات الشغل).
3- المساعدة على مجمعة المبادلات و الانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
4- التوفيق بين الترقية السياحية و البيئية: و يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من جمل حلقة التنمية السياحية (إقران الاجتماعي بالاقتصادي و بالبيئة).

(1) نفس المرجع، ص 15.

(2) وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، **المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة و برنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص 17.

5- تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن إستراتيجيات السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي و حماية التراث و المساهمة في التنمية المحلية.
6- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة و ليست ثانوية.

ثانيا: الأهداف المادية 2008 – 2015: تتمثل الأهداف المادية في:

1- إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح لذا فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.

2- هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط، و قد حدد المخطط سبعة أقطاب سياحية سنتطرق لها لاحقا.

3- توفير 400000 منصب شغل (بشكل مباشر، غير مباشر).

ثالثا: الأهداف النقدية للمرحلة 2008 – 2015:[1]

إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة، يقدر الاستثمار العمومي و الخاص الضروري بين 2008 – 2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي و الخاص المادي و غير المادي (الهياكل الطبيعية، الاتصال) بـ 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات 55000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

و من أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية 2015 أي 350 مليون دولار سنويا.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، و إذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة ب 15 % بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي و غير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون دولار سنويا.

(1) عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ~~كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير~~، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 ص 129.

و فيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

الجدول رقم (24): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1.7	% 3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل مباشرة و غير	200000	400000

مباشرة		
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 ص 129.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 مرة ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868 سرير.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطور اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

رابعا: المشاريع ذات الأولوية:

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) فمنها الجاري إنجازه أو ما هو محل دراسة و عرض متقدم.

1- فنادق السلسلة عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29386 سرير.
2- عشرون قرية سياحية متميزة، و أرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي و مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي و الطلب الوطني.
3- انطلاق 80 مشروع سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

الجدول رقم (25): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز:

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الهقار	01
المجموع	80

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 ص 130.

من خلال الجدول السابق ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية الستة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة بـ 5986 سرير و توفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز.

الجدول رقم (26): الفنادق التي شرع فيها و التي هي بصدد الانطلاق.

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي الجنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	274	29386

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 ص 131.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع المنتظر تحقيقها، و التي شرع في إنجاز جزء منها ما هو بصدد الانطلاق، ستساهم في تطوير الحظيرة الفندقية بما يقارب 29386 سرير و قد بلغ عددها 274 مشروع موزعة على كامل الأقطاب السياحية. (1)

الجدول رقم (27): القرى السياحية:

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	**القرية السياحية مسيدة الطارف**	**الشركة الإماراتية ELLC**	**2440**
القطب السياحي شمال شرق	**القرية السياحية سيدي سالم عنابة**	**الشركة السعودية سيدار**	**4938**
القطب السياحي شمال وسط	**القرية السياحية أقريون بجاية**	**مجموعة سيفيتال**	**1282**
القطب السياحي شمال وسط	**القرية السياحية صيران بومرداس**	**الشركة الإماراتية ELLC**	**2697**
القطب السياحي شمال وسط	**القرية MEDISEA بومرداس**	**الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سياح**	**17510**
القطب السياحي شمال وسط	**القرية السياحية عين طاية الجزائر**	**الشركة الإماراتية ELLC و المجموعة الكويتية**	**5985**
القطب السياحي شمال وسط	**القرية السياحية موريتي الجزائر**	**الشركة الإماراتية EMIRAL**	**2004**
القطب السياحي شمال	**القرية السياحية ساجل الجزائر**	**شركة التنمية الفندقية الجزائر**	**460**

وسط			
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية أعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال وسط	حديقة ديتا الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC	1000
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كرستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال غرب	موسكاردا تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	732
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراع وهران	5900
القطب السياحي جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
المجمـــــوع			55166

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر -**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 ص 131.

من خلال الجدول نسجل أن مجموع القرى السياحية المقرر إنجازها عددها 17 قرية سياحية و قد جاءت موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي:

- القطب السياحي شمال شرق بعدد 02 قرية سياحية و بطاقة إيواء مقدرة بـ 7378 سرير.

(1) نفس المرجع، ص 131.

- القطب جنوب غرب بقرية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر بـ 92 سرير.
- القطب شمال غرب 03 قرى سياحية بطاقة إيواء تقدر بـ 6852 سرير.
- القطب السياحي شمال وسط 11 قرية سياحية بطاقة إيواء 40844 سرير.

الفرع الثالث: الحركيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية:

تشكل الحركيات الخمس الطريق لإنعاش سريـع و مستدام للسياحة المدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية و موقعها الإستراتيجي، و يدعو هذا المعطى اليوم و بقوة إلى إعادة الاعتبار للمكان و الدور الذي يتعين على السياحة أن تؤديه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، و ستشرع برامج العمل السيـاحية ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008 في تفعيل التحول السياحي للجزائر بواسطة مضاعفـة جاذبيـــة و شهرة وجهة الجزائر، و نوجز هذه الحركيات في:

أولا: مخطط وجهة الجزائر:

الهدف منه رفع مستوى الاستقطاب و القدرة على المنافسة:

ثانيا: الأقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية و الدورات السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية و يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالاستقلالية، متعدد الأبعاد، الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي و التجاري كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق التوسع السياحي.

و قد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسبعة أقطاب سياحية للامتياز:

- القطب السياحي للامتياز شمال – شرق (POT- N.E): عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة سوق أهراس.
- القطب السياحي للامتياز شمال – وسط (POT – C): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال – غرب (POT – N.O): مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.

(1) ياحي عبد النور، **~~السياحة في الجزائر ماضي و حاضر~~**، الملتقى الوطني حول السياحة و التسويق السياحي في الجزائر إمكانيات و تحديات تنافسية، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، يومي 28.27 أكتوبر 2009، ص 07.

- القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق (POT – S.E): الواحات، غرداية، بسكرة،الوادي، المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب – غرب (POT – S.O): توات، القرارة، طرق القصور، أدرار تيميمون، بشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT – G.S): طاسيلي، ناجر، إيليزي، جانيت.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT – G.S): أدرار، تمنراست.

و يتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل و وفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن و هذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة و متنوعة.

سيسمح تحديد الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم، و تستخدم كنقطة ارتكاز و كقاطرة للتطور السياحي، و تحقق الأقطاب السياحية الأهداف التالية:

- تسهيل التنافسية، الجاذبية و استمرار الأقاليم، التنمية المتوازنة.

- التطوير وفقا لميزاتهم، سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن و الأعمال، السياحة الصحراوية، السياحة العلاجية، الصحية و الترفيهية، السياحة الثقافية، السياحة النوعية.
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية، و بتكامل الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية على كامل تراب القطب.
- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.
- إشراك السكان المحليين. (1)

ثالثا: المخطط النوعي للسياحة:

لقد أصبحت النوعية مطلبا ضروري في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين و التعليم كما يدرج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، كما أنه يؤدي إلى:

- تحسين النوعية و تطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمحترفين.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية.
- اعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.

(1) وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

و يعتمد مخطط النوعية السياحية على المؤسسات الشريكة، و يتعلق تنفيذه في المرحلة الأولى بأربعة شركاء.

- الحصة الكبرى من الحظيرة الفندقية لـ 200 فندق أو يعاد تصنيفه.
- الإطعام الفاخر.
- وكالات السياحة و السفر.
- الغرف السياحية المحلية.

أما إجراءات التنفيذ للمخطط فهي تأتي من خلال الإعلان عن الأهداف و مسعى مخطط نوعية – سياحة و تحديد التزاماته، و يتم تقييم التزامات المحترفين على مستوى.

- الإعلام / الاتصال.
- الاستقبال الشخصي.
- كفاءة العمال.
- النظافة و الصيانة.
- تقويم (تثمين) المورد المحلي.
- مراقبة الأماكن (المواقع).

و قصد الاستجابة للهدف المادي و النقدي في مخطط الأعمال 2025، أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا، و قد حددت الهداف الإستراتيجية للتكوين، قصد تحضير الجزائر سياحيا في 2025 و هي:

- تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات، احترافية القياديات و عمال التأطير في المدارس، في المدارس السياحية.
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية بتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية و التكوين السياحي، و اعتماد التصديق و التسجيل الرسمي.
- الابتكار و استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مخطط النوعية السياحية.[1]

رابعا: مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة سياحية دون تعاون فعال بين القطاع العمومي و الخاص، و يمكن الحديث عن الشراكة العمومية – الخاصة عندما يعمل المتعاملون العموميون و الخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي، و عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار و الأرباح، و حين يؤدي كل واحد دوره في عملية التنمية بصفة عامة

(1) عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 141، 142.

و السياحة بصفة خاصة، و إذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة، و وضع المنشآت القاعدية كالمطارات و الطرق لخدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام و الأمن، و تدير المتاحف و الصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسية الاستثمارات و الاستغلال السياحي، يثمن و يسوق الأملاك و الخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

1- **أهداف مخطط الشراكة:** تندرج السياحة ضمن المقارنة التواصلية بين القطاعات و الشراكة العمومية – الخاصة التي توصل الشبكة السياحية من طرف إلى طرف، و بغية جعل وجهة الجزائر أكثر جاذبية و تنافسية، كما يجب على كامل الأطراف المنخرطة في العمل السياحي (القطاعات الاقتصادية، الدولة و القطاع الخاص) العمل على توفير أسباب النجاح و هي:

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، الطاقة، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للامتياز.
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر.
- توفير الأمن السياحي.
- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية.
- احترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

2- **مسعى مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:** هو وصل شبكة السياحة و جعلها منسجمة تبني إستراتيجية التجمع بربط الشركاء، من أجل شراكة بين مختلف

الفـاعـلين العاملين في شبكة الإنتاج و توزيع المنتوج السياحي (أصحاب الفنادق، و الوكالات السياحية، البنوك، المرشدين السياحيين...الخ) و ذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية و تحقيق منتوج سياحي نوعي.

إن هدف الدولة من خلال مخطط الشراكة هو جعل الوجهة الجزائرية أكثر جاذبية، و لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالدولة إلى مصاف البلدان السياحية يجب العمل على إشراك كافة القطاعات و المؤسسات في عمل التنمية السياحية. [1]

خامسا: مخطط تمويل السياحة:

أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة و كونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء بالحركية الخامسة لمعالجة هذه المعادلة الصعبة بدعم و مرافقة الشريك المطور من خلال مخطط التمويل، و يتمثل دوره في النقاط التالية:

---

(1) نفس المرجع، ص ص 143، 144.

- حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة.
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف.
- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية.
- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و بخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي (قيد الدراسة على مستوى الحكومة).[1]

(1) نفس المرجع، ص 145.

خلاصـــة

بناءا على ما سبق يتضح من عرض التجارب السابقة أن مصر شرعت منذ سنة 1997 في خطة للتنمية السياحية مدتها 20 سنة تغطي الفترة 1997 – 2017، و تهدف من خلالها إلى تطوير المرافق السياحية بحيث تسمح باستقبال 22 مليون سائح بحلول 2017، ترتكز الخطة على ضرورة تطوير قطاع السياحة بعيدا عن المناطق السياحية التقليدية مثل القاهرة و الإسكندرية، باتجاه المناطق السياحية السريعة النمو في منطقة البحر الأحمر (الغردقة شرم الشيخ) و منطقة الساحل الغربي.

كما تهدف الخطة إلى توسيع نطاق التدريب و التكوين السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى ترميم المواقع السياحية الموجودة و حمايتها و مواصلة العمل في مجال الكشف عن الآثار المطمورة.

أما فيما يتعلق بتونس فقد تم اعتماد إستراتيجية للتنمية السياحية مدتها 15 سنة، و من أهم محاور هذه الخطة إثراء و تنويع المنتوج السياحي و إعطاء الوجهة التونسية القـدرة على المنـــافسة و تـــدعيم حصتها في الأسواق السياحية و تمديد الموسم السياحي، و استقطاب نوعية خاصة من السياح من ذوي الدخل المرتفع، و من أجل تحقيق هذه الأهداف فقد قامت الاستشارة الوطنية حول تنمية القطاع و التي مكنت من تشخيص النقائص و اقتراح الصلاحيات الكفيلة بإعطاء نقلة نوعية لتنمية القطاع السياحي بالبلاد.

بالنسبة للجزائر و بين سعيها للرقي بقطاع السياحة و بعثه من جديد جاءت السياسة السياحية الجديدة مثلما رسمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 من ضمن أولوياتها تثمين وجهة الجزائر و جعلها ملتقى سياحيا بامتياز ذا علامة سياحية تنافسية، و مبدعة على الصعيد الدولي و قادرة على الاستجابة للطلب الوطني من خلال وضع سياسة لتكوين الموارد البشرية على جميع الأصعدة المهنية و الحرفية المرتبطة بالسياحة، إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعد أداة تترجم إدارة الدولة في تثمين الثروة الطبيعية، و الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر، من خلال توفير الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة و بأقصى درجة من الفعالية، و كون الجزائر تقع في محيط تنافسي فإنه من الضروري معرفة الخاصيات و إدراك محاور الإستراتيجية التي اختارتها البلدان المنافسة.

تمهيـــد

لقد شرعت الدول الثلاث في تنفيذ سياسة شاملة للتنمية السياحية و ذلك اقتناعا منهم بأن القطاع ينطوي على قدرات هامة تساهم في تطوير اقتصادياتها، و تساعد في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها، و رغم تباين الأهداف و الإمكانات بين الدول الثلاث، إلا أنه لا يمكننا الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية في الدول من خلال عدد السائحين أو الإيرادات السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية بإنشاء فرص عمل متزايدة و مستقرة و تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

المبحث الأول: تقييم خطة التنمية السياحية للبلدان الثلاثة:

المطلب الأول: تقييم خطة التنمية السياحية في مصر:

لقد قامت مصر بإعداد و تنفيذ إستراتيجية شاملة للقطاع السياحي متزامنة مع الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية العامة للدولة و التي بدأت منذ عام 1982 و تمتد حتى 2017 و هي فترة زمنية تدوم حوالي 35 سنة، و هي فترة طويلة المدى بغرض

تحقيق تغيرات هيكلية، و من أولى الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية هي الطول الزمني الذي يتناسب مع الفكر التخطيطي السليم بالإضافة إلى محدودية الخبرات و ضعف القدرة التنبؤية الصحيحة، و ضعف الإمكانيات البشرية التي تستطيع مواكبة متطلبات الإستراتيجية طويلة المدى، الأمر الذي قد يترتب عنه عدم واقعية الأهداف و ضعف النتائج المحققة في هذا الإطار.

و من خلال تنفيذ جزء من مرحلة الخطة أي (المخطط الخماسي: الأول و الثاني و الثالث) و التي كانت تهدف إلى تحقيق مساهمة فعلية لقطاع السياحة في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري مثل: تحسين ميزان المدفوعات، زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، توسيع فرص العمالة، و نظريا لم تحدد الإمكانية التي ستؤدي عمليا لاستمرار ذلك:

- الزيادة المستمرة في الاعتماد على المكون الوطني من السلع و الخدمات السياحية، دون تحديد الوسيلة.
- السعي لزيادة عدد السياح ليصل إلى الرقم (4.8) مليون سائح، و تحقيق إيرادات سياحية في حدود (5.4) مليار دولار عن طريق توسيع نطاق السوق لاجتذاب أنواع جديدة من السياح و ذلك بفتح أسواق جديدة دون دراسة تسويقية.
- الاهتمام بالبيئة دون تحديد الوسائل المتبعة التي تحقق الحماية المستهدفة.
- الارتفاع بمتوسط الإقامة ليصل عدد الليالي إلى 43 مليون ليلة سياحية في السنة مع نهاية الخطة، و ذلك عن طريق العمل على زيادة عوامل الجذب السياحي و تطوير المناطق السياحية و إنشاء مناطق جديدة و تزويدها بكافة المستلزمات التي يحتاجها السائح، و محاولة القضاء على عوامل الطرد، لكن هذه الأهداف لم تكن وفق دراسة اجتماعية لمدى القبول و التجانس الاجتماعي مع تلك الزيادة المستهدفة. [1]

و النتائج المحققة فعليا تبين مستوى الأداء، فالجدول الموالي يوضح مستوى التطور السياحي للخطة (1992-1997) المتوقع و المحقق:

(1) عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 221.

الجدول رقم (28): التطور السياحي للخطة (1992-1997):

السنة	عدد السياح (مليون سائح)		الإيراد (مليار دولار)	
	المخطط	المحقق	المخطط	المحقق
1993-1992	3.3	2.9	3.5	1.7
1994-1993	3.8	2.4	4.1	1.8
1995-1994	4	2.5	4.5	2.3
1996-1995	4.4	2.3	4.9	4

1997-1996	4.8	2.8	4.4	3.6

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 222.

بالنظر إلى النتائج المحققة سابق دفع بالسلطات المصرية إلى تغيير السياسة المتبعة، من خلال بعث جملة من القوانين و البرامج الهادفة إلى تطويل أنشطة السياحة، و التوسع في منشأة الإقامة بمختلف أنواعها، فضلا عن مواجهة معوقات التنمية السياحية و القضاء عليها، مما يسمح بتحقيق نتائج إيجابية ملموسة، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال عملية تقييم للمرحلة الأولى من تنفيذ الخطة (1997-2017).[1]

الفرع الأول: تقييم الخطة الخماسية الرابعة (1997-2002):

لقد جاءت الخطة بجملة من الأهداف و يمكن إيجازها في الآتي:

- الاهتمام الكمي بالتطور السياحي لأعداد السائحين بهدف بلوغ 63 مليون سائح، و الوصول إلى 46 مليون ليلة سياحية، و إجمالي إيرادات 6.6 مليار دولار، و طاقة إيواء 140000 غرفة، و متوسط إقامة 7.3 ليلة لكل سائح في السنة مع نهاية مرحلة الخطة.
- زيادة معدلات التوظيف للعمالة، دون مراعاة الطبيعة الموسمية للنشاط و دون تقييم نوعي لهذه الزيادة.
- الوصول بالاستثمارات إلى 61 مليون جنيه مصري عام 2002.
- الاتجاه إلى فتح أسواق جديدة للتنشيط السياحي دون تحديد الوسائل الكيفية.

(1) نفس المرجع، ص 222.

إلا أنها لم تراع الأبعاد الكيفية للأهداف و تناسبها من جهة مع نوعية السائحين المرغوب فيهم، و لا الفن الإنتاجي الذي يجب تطويره في كل الخطة، مما انعكس على النتائج المحققة و الجدول التالي يوضح الأهداف الكمية المستهدفة في الخطة و مقارنتها بالمحقق فعلا.

الجدول رقم (29): التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة الخماسية الرابعة (1997-2001):

البيان	الوحدة	1998/1997		1999/1998		2000/1999		2001/2000		2002/2001	
		مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق
عدد السياح	مليون	4.3	3.5	4.7	4	5.2	4.2	5.7	5.3	6.3	4.3
عدد الليالي	مليون	29.2	22.7	32.4	25.9	36.4	25.9	41	28.5	46	32.6
الإيرادات	مليار	4.2	2.9	4.6	3.2	5.2	4.3	5.8	3.7	6.6	3.4

طاقة الإيواء	ألف	89	75	99	82	111	93	125	113	140	120
متوسط الإقامة	ليلة/سنة	6.8	6	6.9	6.8	7	6.8	7.2	6.3	7.3	7

المصدر: حنان حسني سليمان العطار، **دراسة الخطة القومية للتنمية السياحية في مصر و دور تكنولوجيا المعلومات في تطويرها**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 195.

من خـــلال الجـــدول السابق نـــلاحظ أن مستوى الأداء كان متباينا في تحقيق أهداف الخطـــة من مؤشر إلى آخـــر، ففي نهاية مرحلة تنفيذ الخطة الخماسية الرابعة سجلنا نسب الإنجاز التالية:

- فقد بلغ معدل الإنجاز المتعلق بتدفقات السياحة الدولية الوافدة نسبة 68 %.
- عدد الليالي السياحية بنسبة 71 %.
- الإيرادات السياحية المحققة بنسبة 52 %.
- طاقات الإيواء المنجزة كان تحقيق الهدف المسطر بنسبة 86 %.
- متوســـط الإقـــامـــة لكـــل ســـائـــح كـــان في حـــدود 96 %، و هو أفضل مؤشر من حيث مستوى إنجاز الخطة، و يبقى التعثر في تحقيق الأهداف بالمستوى المطلوب إلى الأسباب المذكورة سابقا.[1]

(1) حنان حسني سليمان العطار، **دراسة الخطة القومية للتنمية السياحية في مصر و دور تكنولوجيا المعلومات في تطويرها**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 195.

الفرع الثاني: تقييم للخطة الخماسية (2002- 2007):

لقد استمر الاهتمام الكمي فقد بالأهداف و عدم الترجمة الكيفية لها، من حيث الوسائل المستخدمة، و تهديد المعاملات الفنية المطورة مما أثر على الطبيعة الكمية للأهداف و الجدول التالي يوضح الأهداف الكمية المستهدفة في الخطة، و مقارنتها بالمحققة فعلا.

الجدول رقم (30): التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة الخماسية الخامسة (2002-2007):

البيان	الوحدة	2002/2001		2004/2003		2007/2006	
		مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق
عدد السياح	مليون سائح	6.3	5.2	6.5	6	7.7	11
عدد الليالي	مليون ليلة	4.6	32.6	52	53.2	60	111
الإيرادات	مليار دولار	6.6	3.4	7.2	3.7	8	8.2
الطاقة الإيوائية	ألف غرفة	140	98	145	120.5	160	177

المصدر: حنان حسني سليمان العطار، **دراسة الخطة القومية للتنمية السياحية في مصر و دور تكنولوجيا المعلومات في تطويرها**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 196.

من خـلال الجـــدول نـــلاحظ أن النتائج المحققة في كل المؤشرات مع نهاية مرحلة تنفيذ الخطة الخماسية الخامسة، فقد فاقت مستوى التقديرات المستهدفة و قد يفسر هذا بالأداء الجيد أو بالخطأ في وضع تقديرات الخطة.

بالرغم من أن السياحة في مصر لم تحقق الانتعاش الاقتصادي المطلوب و لا التنمية المتوازنة و المتواصلة، إلا أن الأهداف الكمية المخططة (المستهدفة) خلال الخطة الخماسية الخامسة تم تحقيقها بنسب متفاوتة، حيث أن متوسط معدل النمو المخطط في نهاية الخطة و المتعلقة بحجم التدفقات البشرية (السياح) كان في حدود 10.8 % إلا أن الفعلي (المحقق) كان 22.7 %.

بينما متوسط معدل النمو الخاص بالليالي السياحية المخطط 11.6 % و المحقق 22.1 %، أما الإيرادات السياحية فمعدل النمو المرجو فيها كان في حدود 10.8 % أما المحقق فكان 13.1 %. [1]

(1) حنان حسني سليمان العطار، مرجع سبق ذكره، ص 196.

المطلب الثاني: تقييم خطة التنمية في تونس:

لقد تبنت تونس إستراتيجية لتنمية قطاع السياحة تمتد على مدى 15 سنة (2001-2016)، تهدف إلى تحقيق مساهمة فعلية لقطاع السياحة في حل المشكلات الاقتصادية و

الاجتماعية و التي تواجه المجتمع التونسي، و قد حددت الأهداف الكبرى للإستراتيجية في ثلاث محاور رئيسية: التنافسية، المردودية، الاستدامة لقطاع السياحة، و ضمنتها جملة من الأهداف الكمية و الفرعية تمثلت في توسيع الهياكل السياحية لرفع قدرات الاستقبال استقطاب أكبر عدد من السياحة الدولية الوافدة إلى تونس، و الرفع من حجم الليالي السياحية، و بعد مرور المرحلة الخماسية الأولى من تاريخ تنفيذ الخطة يمكننا إجراء عملية تقييم لمستوى الأداء و الوقوف على التطورات الحاصلة في القطاع.

الفرع الأول: طاقات الإيواء:

رغم النتائج المحققة على مستوى قطاع الفنادق في تونس إلا أن مستوى الأداء مقارنة مع ما كان مسطر تحقيقه ضمن خطة تطوير القطاع السياحي (2001 – 2016)، في مجال طاقات الإيواء تبقى دون مستوى التطلعات المتوقعة، و الجدول الموالي يوضح مستوى التطور السياحي للخطة (2001 – 2006) المتوقع و المحقق:

الجدول رقم (31): التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة الخماسية الأولى:

البيان	2001 - 2006		نسبة الإنجاز
	المستهدف	المحقق	
طاقة الإيواء ألف غرفة	253.6	231.8	% 91.4

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 230.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف المسطرة بلغت 91.4 %، و هي معتبرة و تعد دليلا على فعالية السياسة المسطرة، التي تعكس بحق المكانة الهامة التي يحظى بها قطاع السياحة و منه الإنشاءات الفندقية، رغم ما يواجه تونس من صعوبات في تطوير نمط السياحة، من سياحة موسمية إلى طوال السنة، إذ تشير الإحصائيات أو نسبة تطور الاستغلال*، (معدل الأشغال) في الفنادق التونسية منذ الاستقلال بحيث تدور حول نسبة 50 % و هذا يدل على أن هناك عدم استغلال كاف للقدرات المتوفرة مما يقلل من حجم الاستثمار في القطاع، إذ تشير الإحصائيات المتوفرة إلى تراجع حجم الاستثمارات المرصودة للقطاع بما يقارب 40 % ما بين سنة

* الاستغلال هنا المقصود معدل الأشغال في السنوات الأخيرة محصورة بين 44 % و 56.5 %

1999 و سنة 2007، أي من 324683 مليون دينار تونسي إلى 213189 مليون دينار تونسي سنة 2007، فنمط موسمية النشاط السياحي عقد من عمليات تسيير التجهيزات الفندقية، و رفع من نفقات المستخدمين و قلل من المردودية في قطاع السياحة، و قد أدى هذا الظرف (الطابع الفصلي للسياحة) إلى الذروة* وظهور عمالة موسمية، و لمواجهة هذه الوضعية يحاول المتعاملون في القطاع السياحي جذب السياح عبر قنوات أخرى خلال السنة بتوزيع المنتج السياحي مثل السياحة الثقافية، الرياضية، المؤتمرات و التوجه نحو فئات أخرى كالمتقاعدين.[1]

الفرع الثاني: التدفقات السياحية الوافدة إلى تونس:

تسعى تونس من خلال توسيع و تحسين طاقات الاستقبال التي حققتها إلى ضمان هدف التنافسية و العمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من السياحة الدولية الوافدة، و بالنظر إلى النتائج المحققة و المشار إليها في الفص الثالث يمكننا إجراء تحليل لمستوى الأداء، و في ذلك ندرج الجدول الموالي الذي يوضح مستوى التطور السياحي للخطة (2001 – 2006) المتوقع و المحقق.

الجدول رقم (32): التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة الخماسية الأولى.
الوحدة: ألف سائح

البيان / تدفقات السياح	سنة 2001		نسبة الإنجاز	سنة 2006		نسبة الإنجاز
	مستهدف	محقق		مستهدف	محقق	
مستوى عال	5303	5387.3	%102	6653	6549.5	%98
مستوى منخفض	5303	5387.3	%102	6305	6549.5	%104

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 232.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الأداء المتعلق بالتدفقات السياحية فاق التوقعات المسطرة وفق المستوى المنخفض في حين كان أقل من 2 % وفق مستوى التوقع العالي، و هذا الإنجاز يدل على التجربة التونسية الرائدة التي استطاعت أن تدعم مكانتها في الأسواق المتوسطية و الإفريقية و العالمية، بفضل السياسات المتعاقبة، و التي أعطت مكانة متميزة للقطاع السياحي الحاصل في المنطقة المغاربية بسبب غياب منافسة حقيقية من قبل الجزائر و ليبيا، بل إنهما قد أصبحتا تمثلا السوق الرئيسية لتونس إذ تساهمان بما يقارب ثلث التدفقات الدولية الوافدة إلى تونس.[1]

(1) نفس المرجع، ص 232.

الفرع الثالث: الليالي السياحية:

رغم النمو المطرد في عدد الوافدين إلى تونس، إلا أنه لم يساهم في تطور الليالي السياحية بنفس المستوى، و لتحليل مستوى الأداء ندرج الجدول الموالي الذي يوضح مستوى تطور الليالي السياحية للخطة (2001–2006) المتوقع و المحقق.

الجدول رقم (33): التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة الخماسية الأولى.

البيان / الليالي السياحية	سنة 2001		نسبة الإنجاز	سنة 2006		نسبة الإنجاز
	مستهدف	محقق		مستهدف	محقق	
مستوى عال مستوى منخفض	37782 37782	35331 3531	%93.5 %93.5	47997 45448	36840 36840	%76 %81

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 233.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات الإنجاز لم تكن في المستوى المطلوب مع نهاية الخطة الخماسية الأولى، فرغم نجاح تونس في تحقيق الأهداف المتعلقة بعدد السياح الوافدين، إلا أنها فشلت في مسايرة هذا التطور بالرفع من حجم الليالي السياحية، و تفسير ذلك يكمن في تراجع عدد السياح القادمين من السوق الألمانية، الإيطالية و البريطانية، إذ في نهاية الخطة نسجل أن معدل التراجع كان بالنسب التالية: (- 6.1)، (-10.8)،(-4.3) في 2006، مقارنة بـ 2005 على التوالي و كون هؤلاء السياح هم من يمثلون أعلى معدلات متوسط الإقامة، الألمان بـ 13 ليلة، البريطانيون بـ 10 ليالي، الإيطاليون بـ 7 ليالي، يظهر تأثير هذا التراجع على حجم الليالي السياحية رغم النمو المتزايد لتدفقات السياح على تونس في تلك الفترة، حيث تطورت التدفقات من جنسيات ذات معدل مكوث أقل، و الليبيون تطور عددهم بـ 4.9 %، و هم من يمثل أدنى معدل لمتوسط الإقامة، و هي أقل من 0.5 ليلة سياحية لكل سائحي ليبي، و جنسيات أخرى كالسياح القادمين من أمريكا و كندا بدوافع القيام بالسياحة الثقافية و هي لا تتطلب مكوثا أطول مقارنة بالسياحة الشاطئية. (1)

(1) نفس المرجع، ص 233.

الفرع الرابع: مناصب الشغل:

مقارنة ما تم تحقيقه في ميدان الشغل مع أهداف الخطة نلاحظ أن الأداء يبقى دون المستوى المطلوب، و الجدول الموالي يوضح التقديرات المستهدفة و المحققة للخطة في مجال الشغل بالقطاع السياحي التونسي:

الجدول رقم (34): التقديرات المستهدفة و المحققة (1999 – 2006).

البيان / السنوات	2006 -1999		نسبة التطور	2011	
	مستهدف	محقق		مستهدف	محقق
عمالة مباشرة	119511	92735	%77.6	145719	-
عمالة غير مباشرة	298109	278206	%93.3	354138	-
المجموع	417619	370941	%88.8	499857	-

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 234.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تحقيق الأهداف المرتبطة بحجم العمالة المحدثة بقطاع السياحة بلغت 88.8 % كنسبة إجمالية، و عدم بلوغ الأهداف المسطرة مرده إلى نمط السياحة التونسية الذي يتسم بالموسمية، مما أثر على استقرار اليد العاملة بالقطاع بالمقارنة مع طاقات الإيواء المتوفرة بالقطاع السياحي و باعتماد المعدل العالمي و المتمثل في أن كل غرفة فندقية توفر ما بين 2 إلى 3 مناصب عمل مباشرة و غير مباشرة، و بالرجوع إلى الطاقات المتوفرة خلال 2006 نصل إلى أن مناصب العمل الواجب تحقيقها لا يقل عن 463676 منصب عمل و هذا وفق المعدل الأقل أي: عاملين لكل غرفة، فالفارق المقدر بـ 92735 منصب شغل قد يكون سببه ارتباط السياحة بعامل الموسمية.

(1) نفس المرجع، ص 234.

المطلب الثالث: تقييم خطة التنمية في الجزائر:

لقد اعتمدت الجزائر مع حلول الألفية الثالثة خطة للتنمية السياحية متوسطة المدى في إطار برنامج التنمية السياحية المستدامة لأفاق 2013، تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكمية و النوعية و التي تتمثل في رفع طاقات الإيواء، زيادة حجم الاستثمارات السياحية، زيادة التدفقات و الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، إحداث مناصب شغل جديدة، تنويع العرض السياحي و تحسين نوعية المنتجات السياحية، و بعد تنفيذ جزء من الخطة يمكن إجراء عملية تقييم للوقوف على مستوى الأداء من خلال ما تم إنجازه مع ما كان مستهدفا خلال سنوات الدراسة (2004 – 2008).

الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء: [1]

هناك جملة من الإجراءات و التدابير القانونية التي اتخذتها الجزائر لتحسين الاستثمار في قطاع السياح بغية تهيئة و توسيع الطاقة الفندقية تماشيا و الأهداف المرجوة من تطوير القطاع، و للوقوف على مدى تحقيق البرنامج المخطط نورد الجدول الموالي الذي يحدد تطور الطاقة الفندقية المحققة مقارنة بالمستهدفة.

الجدول رقم (35) التقديرات المستهدفة و المحققة لطاقات الإيواء للخطة (2004-2007).

السنوات	المستهدف	المحقق	نسبة الإنجاز %
2004	94000	82034	87
2005	105000	83895	80
2006	116000	84869	73.2
2007	127000	85000	67

المصدر: محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، **تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر**، مجلة الباحث، ورقلة، 2007، ص 130.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف المسطرة بلغت معدلا متوسطا يقدر بـ 76.8 % خلال السنوات الأربع من المشروع في تنفيذ الخطة، و الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء عدم بلوغ الأهداف المسطرة و الفشل في تطوير طاقات الإيواء ترجع إلى ظهور جملة من المشاكل التي أدت إلى توقف العديد من المشاريع السياحية، حيث تشير الحصيلة المرصدة من قبل وزارة السياحة مع نهاية 2007، و المتعلقة بالمشاريع السياحية

(1) محمود فوزي شعوبي و إبراهيم يختي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المتوقعة إلى عدد 217 مشروعا سياحيا متوقفا بطاقة إجمالية 19231 سريرا، و قد توزعت هذه المشاريع بين 66 مشروعا داخل مناطق التوسع السياحي و 151 مشروعا خارج مناطق التوسع السياحي، أما أسباب التوقف فتعددت و نذكر منها:

- مشاكل التمويل.
- مشاكل إدارية و تقنية.
- موت المستثمر.
- غياب عقود الملكية.

و من حيث نوعية المشاريع المتوقعة، 189 مشروعا جديدا، 7 مشاريع توسعية، و 15 مشروع إعادة تهيئة، و قد بلغت مدة التوقف كمعدل متوسط مقدرا فاق 3.45 سنة و مستوى إنجاز بـ 41.04 %، و رغم أن المشاريع التي هي في طور الإنجاز قد بلغت 299 مشروعا و بطاقة إجمالية مقدرة بـ 28237 سريرا مع التسليم بدخولها مرحلة الاستغلال

مع نهاية 2008، فـإن الأهــداف المسطــرة تبقى بعيــدة المنــال، و السبب في ذلك يرجع إلى ضعف الاستثمــارات الخــاصة بالقطــاع السيــاحي مقــارنــة مع حجـم الاستثمــارات المخصصـــة للقطـــاعات الأخرى، بالإضافة إلى الفرق الكبير بين المشاريع المبرمجة و المشاريع المحققة فعلا مما يدل على عجز كبير في وتيرة الإنجاز بسبب المشاكل المذكورة آنفا، رغم التدابير المطبقة لتحسين الاستثمار في قطاع السياحة.[1]

الفرع الثاني: تطور التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر:

تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان من الأسواق التقليدية، و قصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد يجب عرض منتجات سياحية جديدة، أما عن فتح أســـواق جـــديدة فيتـــم مـــن خـــلال مـــد النشاطـــات التســـويقية للـــدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة، و تهدف الجزائر من خلال برنامج تطوير قطاع السياحة إلى إعادة صورتها السياحية التي أصبحت غائبة عن الساحة الدولية، بسبب الأحداث العاصفة التي مرت بها البلاد، و بعد مرور خمس سنوات من تنفيذ الخطة يمكننا الوقوف على مستوى الأداء في إنجاز الأهداف، و ذلك من خلال الجدول التالي:

(1) نفس المرجع، ص 131.

الجدول رقم (36): تطور تدفقات السياحة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2008).

السنوات	المستهدف	المحقق	نسبة الإنجاز %
2004	1195553	1233719	103
2005	1315108	1443090	110
2006	1446619	1637582	113
2007	1591281	1743084	110
2008	1758365	1771749	101

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة ـحالة الجزائرـ**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 227.

استقراءا للجدول أعلاه نلاحظ مستوى تحقيق الأهداف المتعلق برفع حجم التدفقات السياحية فاق مستوى الخطة، فمع تحسن الظروف و الأوضاع الأمنية، بدأت الجزائر تستعيد جذب السياح إليها خاصة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، إذ تمثل نسبة الجزائريين المقيمين بالخارج معدلا متوسطا يقدر بـ 70 % من مجمل التدفقات خلال الفترة 2004 – 2008، أمـــا من حيث تطـــور مستـــوى التدفقات سجلت معدل نمو متوسطا بلغ حوالي 9.7 % و هو معدل

تجاوز بكثير معدل نمو السياحة العالمية خلال السنوات الأربعة الأخيرة و الذي قدر بـ 4.85 %، إلا أن معدل التطور بدأ في الانخفاض حيث بلغ نسبة 1.6 % سنة 2008، و هي نسبة مقارنة بمعدل نمو السياحة العالمية الذي بلغ 1.9 % سنة 2008.

و رغم هذه النتائج المحققة تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن ما حققته تونس و مصر، و هو ما يستدعي تضافر الجهود و إعادة النظر في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر. [1]

(1) عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 227.

الفرع الثالث: المداخيل السياحية السنوية:

يلعب متوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا هام في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، و يتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، و تعمل مختلف الدول على الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي، من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على حث الطلب و ذلك عن طريق إعداد مختلف المناطـــق السياحية و تهيئتها بمراكز البيع، و الاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين من الإقامة، الإطعام المواصلات، و الزيارات، و قد ركزت خطة تطوير السياحة في الجزائر على هدف تعظيم الإيرادات السياحية من خلال توفير ظروف الاستقبال و توسيع الأسواق، و بالنظر إلى ما حققته الجزائر خلال الفترة (2004 – 2008) نتساءل إن كان ذلك يتماشى و الأهداف المسطرة، و الجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات السياحية مقارنة بما كان مخططا تحقيقه:

الجدول رقم (37): تطور المداخيل السنوية خلال الفترة (2004 – 2008).

السنوات	المستهدف (مليون دولار)	المحقق	نسبة الإنجاز %
2004	200	178.5	89.25
2005	252	184.5	73.2
2006	316	215.3	68.2
2007	397	218.9	55.1
2008	485	300	61.8

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 228.

نلاحظ من خلال الجدول أن هدف تحسين الإيرادات السياحية و بلوغ الأهداف المسطرة ضمن برنامج التنمية السياحية للعشرية 2004 – 2013 لم يتحقق، و رغم تحقيق الهدف الخاص برفع حجم التدفقات البشرية، إلا أن ذلك لم يصاحبه التطور المطلوب في حجم الإيرادات السياحية، و بتحليل مكونات و نوعية السياح الذين يأتون إلى الجزائر نستطيع الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج.

فبالنظر إلى جنسيات السياح، نجد أن ما يفوق 70 % من السياح الذين قدموا إلى الجزائر هم جزائريون مقيمون بالخارج، و إذا رجعنا إلى الإنفاق السياحي لهؤلاء نجد أن التقديرات الموضوعة لم تشمل هذه الفئة، أما باقي الجنسيات فقد تباينت نوعياتها: حوالي 30 % فرنسيين، و قد كانت دوافع الزيارة في إطار مهمة أو عمل بما يقارب 30 %، حوالي 26.61 % تونسيين، 3.70 % صينيين، و 3.25 %ماليين.

و بالنظر إلى المعدل المتوسط لليالي لكل سائح سنة 2007 و الذي كان في حدود 1.23 ليلة لكل سائح فإن هذه المعطيات كفيلة بتفسير ضعف الإيرادات السياحية التي لم تساير مستوى تطور التدفقات السياحية، مما أثر سلبا على الميزان التجاري السياحي الذي يبقى في حالة عجز مستمرة خلال فترة الدراسة. (1)

المبحث الثاني: مساهمة السياحة في التنمية:

من الطبيعي أن يفرز قطاع السياحة آثارا اقتصادية على مستوى اقتصاديات البلدان السياحية، و التي تتوقف بدورها على أهمية و مدى تطوره في هذه الدول، و عليه سنتناول مدى مساهمة السياحة في كل من مصر، تونس و الجزائر.

المطلب الأول: من حيث الآثار الاقتصادية:

يعتبر النشاط السياحي من أهم الأنشطة و القطاعات الرئيسية لآثاره الاقتصادية الإيجابية على الاقتصاد و تتمثل في النقاط الآتية:

الفرع الأول: التشغيل:

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توفيرا للوظائف في مجالات عديدة و متنوعة، حيث تعتبر صناعة كثيفة للعمالة، كما أن معدل إنشاء الوظائف في قطاع السياحة يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة (2)، فهي تساهم في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل بالاستغلال داخل قطاع السياحة، أو بشكل غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة، و طبقا لدراسات مكتب العمل الدولي(3)

(1) نفس المرجع، ص 228.

(2) عبد البسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية و التحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد 12 جوان 2005، ص 140.

(3) صندوق النقد العربي الفصل الثاني عشر:التعاون العربي في قطاع السياحة، ص 219.

فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة جديدة، كما تقدر الدراسات أن إضافة سرير جديد في فندق بتونس يساهم في توظيف نحو 2.7 شخص في قطاع البناء، و أن إضافة غرفة جديدة في مصر تساعد في توفير 1.8 فرصة عمل[1]، بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل، و الجدول الموالي يوضح فرص العمل المباشرة و غير المباشرة التي يوفرها قطاع السياحة في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (38): فرص العمل المباشرة و غير المباشرة في قطاع السياحة في البلدان الثلاثة.

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة غير المباشرة	
	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
تونس	282	9	524	17
الجزائر	125	1	479	5.4
مصر	1505	7	2816	13.7

Source : world travel & tourism council (2007): world travel & tourism: navigating the path al read, the 2007 travel and tourism Economic Research.

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق نلاحظ مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدان المقارنة، نجد أن تونس قد حققت أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 17 % من حجم الطبقة الشغيلة في الاقتصاد التونسي، و تأتي الثانية بعد العمالة في قطاع الفلاحة، فالأهمية التي حظى بها القطاع السياحي في تونس منذ استقلالها و الذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، و تحسين مستوى الخدمات و الرفع من حجم الطاقة الفندقية و هذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية و التأهيل المستمر للعنصر البشري في مجال السياحة بتوفير المعاهد المتخصصة و مراكز التدريب، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا

(1) نفس المرجع، ص 219.

القطاع، و النتائج المحققة تفوق بكثير النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر و السياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 8 % من نسبة التوظيف على المستوى العالمي.

أما بالنسبة لمصر فإن هذه النتائج تبين بوضوح النقلة النوعية التي أحرزتها في مجال ترقية السياحة في العشرين سنة الأخيرة، إذ بفضل المجهودات المستمرة في مجال توسيع طاقات الإيواء و التكوين و التأهيل للعنصر البشري من خلال الجامعات حيث لا تخلو جامعة مصرية من كلية للدراسات السياحية، الإرشاد السياحي و الدراسات الفندقية، بالإضافة إلى مراكز التكوين التابعة للقطاعين الخاص و العام، و قد سمحت هذه الوضعية في مجالات التكوين و التأهيل إلى توسيع فرص العمل بقطاع السياحة، و النسبة المحققة: 13.7 % عمالة بقطاع السياحة من حجم العمالة المشتغلة بالاقتصاد المصري و التي تفوق المتوسط العالمي، تعد ثمرة النجاح و الاستغلال الأمثل للموارد و الوسائل المتاحة.

بالنسبة للجزائر – و رغم تبنيها لإستراتيجية محددة – قصد تنمية قطاع السياحة و جعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، و إن جاءت متأخرة مقارنة بنظيرتيها تونس و مصر، إلا أن الشروط و الظروف الموضوعية الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة، و بأقصى درجة من الفعالية تبقى دون المستوى المطلوب، مما انعكس على معدلات الإنجاز من خلال تحقيق مؤشرات ضعيفة مقارنة بكل من تونس و مصر، و نسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة بـ 5.4 % تمنح للجزائر المرتبة الأخيرة ضمن الدول العربية التي شملها الجدول السابق، و تبين المساهمة المتواضعة لقطاع السياحة بالرغم من الإمكانات و الثروات الطبيعية التي تملكها الجزائر، و لتصحيح الوضع و تسخير السياحة في خدمة التنمية مقارنة بتونس و مصر، على الجزائر أن توفر شرطين أساسيين و هما: الاهتمام السياسي الدائم و المستمر من قبل كافة أجهزة الدولة، و تسخير الوسائل القانونية و الموارد المالية و المادية الضرورية لقطاع السياحة.

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يصل 10 % على المستوى العالمي، و يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد

الوطني، و الجدول التالي يوضح نسب مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي، و مضاعف الناتج السياحي * لبعض الدول العربية 2007.

الجدول رقم (39): مساهمة الناتج السياحي (مباشر و غير مباشر) % من الناتج المحلي الإجمالي، و مضاعف الناتج

السياحي للبلدان الثلاثة 2007.

الدولة	ناتج مباشر %	ناتج غير مباشر %	مضاعف الناتج السياحي (عدد المرات)
تونس	9.3	8.8	1.9
الجزائر	1.5	4.8	4.2
مصر	8.7	7.6	1.9

Source : world travel & tourism council (2007): world travel & tourism: navigating the path al read, the 2007 travel and tourism Economic Research.

بالنظر لما جاء في الجدول السابق و المتعلق بكل من الجزائر، تونس و مصر لاحظنا المساهمة المعتبرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، و التي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10 %، في تونس بنسبة 18.1 % و مصر بنسبة 16.3 %، بينما في الجزائر كانت مساهمة القطاع أقل من المعدل العالمي و قدرت بنسبة 6.3 %، و هي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي في البلدان الثلاثة و الأهمية التي أولتها كل دولة للقطاع، ففي الوقت الذي عملت تونس و مصر على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و منذ زمن بعيد، نجد أن الجزائر كانت لها نظرة اتسمت بالتحفظ و التخوف في بعض الأحيان، ولم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

* للإنفاق السياحي انعكاسين إيجابيين على الناتج الوطني، انعكاس مباشر يعزي إلى ما يمثله هذا الإنفاق من دخل مباشر لعناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج ببنوده المختلفة، و هو ينقسم إلى قسمين رئيسيين، قسم يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاع السياحي، و الآخر يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاعات الموردة للقطاع السياحي، أما الانعكاس غير المباشر فيتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية بالأثر المضاعف للإنفاق السياحي، و الذي يطلق عليه اصطلاح المضاعف السياحي، و يتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك خلال دورات الإنفاق السياحي، ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه الذين شاركوا في تقديم المنتج السياحي، سينفق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع و الخدمات، و من ثم دخول أخرى لمجموعة جديدة من أصحاب عناصر الإنتاج، و التي بدورها ستقوم بإنفاق جزء من هذه الدخول على احتياجاتها الاستهلاكية، و هكذا تستمر دورة الدخل و الإنفاق حتى يتلاشى أثر الإنفاق الأولي.

الفرع الثالث: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين – عادة – لدول أخرى، و الذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من

مصـــادر الدخـــل الأجنبي فتقـــاس أهميتهـــا الاقتصـــاديـــة بحجـــم تـــأثيرهـــا عـــلى ميزان مدفوعات الدولة، و هذا الميـــزان يمثـــل قيـــدا مزدوجـــا منظما لكافـــة المعامـــلات بين الدولـــة المعنيـــة وسائـــر دول العالم، و النشاط السياحي يمثل جـــزءا من المعـــامـــلات غيـــر المنظـــورة كـــالمـــلاحـــة و التـــأمين و المعـــامـــلات البنكيـــة...الخ، و يتحـــدد هـــذا التأثير بالقيمـــة الصـــافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية و كان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا فإن هذا التأثير سيساعد في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، و بالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة، و يقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين و الأجانب المسافرين إلى الخارج) و ما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي.

و الجدول الموالي يحدد وضعية الميزان السياحي في البلدان الثلاثة:

الجدول رقم (40): وضعية الميزان السياحي في تونس، الجزائر و مصر خلال الفترة 2000 – 2008.

الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنوات	تونس	الجزائر	مصر
2000	1419	(91)	3273

2001	1478	(94)	2746
2002	1263	(137)	2498
2003	1282	(143)	3263
2004	1568	(162.4)	4868
2005	1769	(185.7)	5222
2006	1865	(165.4)	5807
2007	2138	(151.8)	6857.4
2008	2669	(94)	-

المصدر: الجزائر و تونس، بناء على معطيات الجداول السابقة، أما مصر فبناء على معطيات البنك المركزي المصري، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

من خلال الجدول السابق نلاحظ المساهمة الفعلية للإيرادات السياحية في موازين المدفوعات للدول الثلاثة، و هذا من خلال الأرصدة المحققة في كل دولة:

ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجبا طيلة الفترة (2000 – 2008)، مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، و مثل ما أكدنا فيما سبق أن قطاع السياحة في تونس يساهم في تغطية ما يفوق 60 % من عجز الميزان التجاري، و يساهم بمعدل متوسط 19.2 % من حجم الصادرات التجارية، و بمعدل متوسط 6.2 % في ميزان المدفوعات.

أما في مصر فالميزان السياحي حقق أرصدة موجبة خلال فترة الدراسة، و ساهم بمعدل متوسط يفوق 4.6 % في ميزان المدفوعات، كما كان لقطاع السياحة في مصر مساهمة واضحة، إذ يبقى يساهم في المتوسط بما يقارب 34 % من عائدات الصادرات غير المنظور، و في تغطية ما يفوق 39 % في المتوسط من عجز الميزان التجاري.

أما في الجزائر فالنتيجة المحققة جاءت على نحو لا يدعوا إلى التفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالبا طيلة الفترة (2000- 2008)، و قد كان له تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات تراوح بين نسبة (- 0.2 إلى– 0.1) و كان للقطاع مساهمة لم تتعد 0.6 % من حجم الصادرات التجارية.

المطلب الثاني: من حيث المؤشرات السياحية:

تسعى البلدان الثلاثة لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعها السياحي و تدعيم مكانتها في السوق السياحية العالمية، فضلا عن أهمية و دور القطاع السياحي في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي و تنويع مصادر الدخل و زيادة مستويات التوظيف و التشغيل، و قد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البنى التحتية حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي و الأجنبي، و تتمثل أهم النتائج المحققة في البلدان الثلاثة في:

الفرع الأول: السياحة الدولية الوافدة:

من خلال الجدول الموالي يمكن تحديد إنجازات القطاع من حيث عدد السياح الذين زاروا البلدان الثلاثة خلال الفترة (2000 – 2008):

الجدول رقم (41): مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول (الجزائر، مصر و تونس) خلال الفترة (2000–2008).

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	866	901	988	1166	1234	1443	1638	1743	1772
مصر	5500	4600	5200	6000	8100	8600	9100	11090	12835
تونس	5057	5387	5063	5114	5998	638	6550	6761.2	7049.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن ما حققته تونس و مصر من ناحية استقبال السياح، فنجد مصر حققت خلال سنة 2008 ما يقارب عشر مليون سائح (12835351) و تونس أكثر من سبعة ملايين سائح (7.05 مليون) في حين لم تصل الجزائر إلى مليوني سائح و هو رقم يستدعي إعادة النظر في السياسة السياحية نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من قدرات سياحية غنية و متنوعة من شأنها أن تتيح – على الصعيد الكمي – فرصة أكبر للاستفادة من الارتياد السياحي العالمي.

الفرع الثاني: الإيرادات السياحية:

الجدول الموالي يبين الإيرادات السياحية المحققة في البلدان الثلاثة:

الجدول رقم (42): تطور الإيرادات السياحية في كل من الجزائر، مصر و تونس خلال الفترة (2000 – 2008).

الوحدة: مليون دولار.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008

السنوات / الدول									
الجزائر	96	100	111	112	178.5	184.3	215.3	218.9	300
مصر	4345.3	3800	3763.9	4583.7	6125.4	6850.7	7591.2	9.303	10.985
تونس	1.682	1.683	1.523	1.582	1908	2.143	2.275	2.575	2.932

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة الجزائر من الإيرادات السياحية، مقارنة بكل من تونس و مصر تبقى ضعيفة جدا، حيث نجد مصر ما يقارب 11 مليار دولار سنة 2008، و تونس حوالي 3 مليارات دولار، في حين كانت حصة الجزائر 300 مليون دولار، و يبقى هذا المؤشر دليل على ضعف القطاع السياحي الجزائري و الذي يعاني من ضعف القدرة التنافسية مقارنة بدول الجوار و ذلك للأسباب المذكورة آنفا.

الفرع الثالث: الليالي السياحية:

لقد شهدت الليالي السياحية في بلدان المقارنة تطورات متباينة من دولة إلى أخرى و قد جاءت على النحو المبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): تطور إجمالي الليالي السياحية في كل من الجزائر، مصر و تونس خلال الفترة (1999 – 2008).
الوحدة: مليون ليلة سياحية

السنوات / الدول	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	3.44	3.75	4.02	4.13	4.3	4.5	4.7	4.9	5.12	-
مصر	31	33	30	33	53	82	85	89.3	111	129
تونس	35.3	35.4	35.3	28.5	28.1	33.5	36.3	36.9	37.4	38

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الانخفاض الحاصل في عدد الليالي السياحية المسجل في الجزائر مرده بالدرجة الأولى ضعف التدفقات السياحية من جهة، بالإضافة إلى معدل الإقامة، حيث نجد أن تونس حققت معدل إقامة خلال السنوات الأخيرة تراوح بين 6.2 إلى 6.3 ليلة لكل سائح بينما سجلت مصر معدل إقامة تراوح بين 10.6 إلى 10.7، في حين نجد المعدل المحسوب في الجزائر محصورا بين 1.12 إلى 2 ليلة لكل سائح، و هو ما ينعكس بشكل واضح على إجمالي الليالي السياحية و حجم الإيرادات المحققة في القطاع، و انطلاقا مما سبق يمكن إدراج الجدول الموالي الذي يلخص المؤشرات التالية:

الجدول رقم (44): ملخص للمؤشرات السابقة للفترة 2001 – 2008.

السنوا / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008

البلد									
الجزائر	إيرادات الوحدة	0.1	0.11	0.11	0.18	0.18	0.22	0.22	0.3
مصر		3.8	3.8	4.6	6.12	6.85	7.6	9.3	11
تونس		1.7	1.5	1.6	1.9	2	2.3	2.6	2.9
الجزائر	سياح أجنبي	901	988	1166	1234	14.43	1638	1743	1772
مصر		4600	5200	6000	8100	8600	9100	11090	12835
تونس		5387	5063	5114	5998	6378	6550	6761.2	7049.7
الجزائر	إيرادات مليون نسمة	4.02	4.13	4.3	4.5	4.7	4.9	5.12	-
مصر		30	33	53	82	85	89.3	111	129
تونس		35.3	28.5	28.1	33.5	36.3	36.9	37.4	38
الجزائر	أسرة فنادق	72.5	73.5	77.5	82	83.9	84.9	85	-
مصر		241.5	264	27.3	296	241.5	355	355	-
تونس		205.5	214	222	226	229.9	231.8	235.7	-

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على الجداول السابقة.

من الجدول السابق نلاحظ الملاحظات التالية:

- من حيث التناسب بين المداخيل و عدد السياح، إذ نلاحظ أن مصر مقابل 12.8 مليون سائح حققت مداخيل سياحية تقدر بـ 11 مليار دولار، أي ما يعادل 859.4 دولار كمعدل لمتوسط الإنفاق لكل سائح و هذا خلال سنة 2008، و قد تراوح المعدل بين 760 دولار و 880 دولار خلال الفترة (2001-2008).
- بينما تحصلت الجزائر على 300 مليون دولار مقابل 1.7 مليون سائح، و هو ما يعادل 176 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر خلال سنة 2008، و قد تراوح المعدل بين 96 دولار و 176 دولار خلال الفترة (2001 – 2008)، أما إذا استثنينا الجزائريين المقيمين بالخارج فإن متوسط الإنفاق يقارب 539 دولار لكل سائح، في حين تحقق تونس متوسط إنفاق لكل سائح يعادل 130 دولار خلال سنة 2008، و قد شهد تطور من 300 دولار سنة 2001 إلى 130 دولار سنة 2008، و هذه النتائج تؤكد فرضيت أن الإيرادات السياحية لا يمكن أن تكون على علاقة طردية دوما بحجم تدفقات السياح، بقدر ما هي مرتبطة بمستوى إنفاق السائح.

- أما بخصوص الليالي السياحية فنلاحظ أنها تطورت بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، بحيث عرفت الجزائر نمو بمعدل 25 % سنة 2008 مقارنة بسنة 2001، بينما تطورت بمعدل 400 % في مصر في حين عرفت مستوى تطور طفيف في تونس و بمعدل قارب 8 %.
- أما فيما يتعلق بالتدفقات البشرية فإن مستوى تطورها كان على النحو: الجزائر تضاعف العدد من 2001 إلى 2008، في حين يقارب ثلاث أضعاف في مصر، أما في تونس فتدفقات السياح نمت بما يقارب النصف.
- أما بخصوص التناسب بين عدد الأسرة و إجمالي الليالي السياحية، فنسجل في الجزائر بلوغ 60 ليلة لكل سرير متاح، بينما في مصر بلغت 310 ليلة سياحية و هي تؤكد نسبة الانشغال التي فاقت 65%، و الناتجة من ناحية أخرى عن ارتفاع متوسط الإقامة الذي يفوق 10.5 ليلة لكل سائح زار مصر خلال السنة 2008، في حين تونس سجلت ما يقارب 162 ليلة لكل سرير، و هي نسبة تتوافق و معدل الانشغال في تونس الذي يعرف استقرار في حدود 50 % خلال الفترة 2001 – 2008.

المطلب الثالث: سبل التغلب على معوقات التنمية السياحية:

تسعى العديد من الدول للتغلب على جميع المعوقات التي تواجهها، و ذلك عن طريق استغلال الفرص المتاحة أمامها و كذا نقاط قوتها أحسن استغلال.

الفرع الأول: سبل التغلب على معوقات التنمية السياحية في مصر:

إن القضاء على معوقات التنمية السياحية في مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى إيمان الدولة بالسياحة كمورد اقتصادي بالغ الأهمية يجب ترقيته و تنميته، و بما أن النشاط السياحي هو مسؤولية قومية و ليس مسؤولية السياحة فقط، بل تضافر الأجهزة الحكومية و المحلية و المواطنين للقضاء على هذه المعوقات و هذا من خلال إقرار سياسة سياحية شاملة و يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- تحديد الهيئات الحكومية المتعاملة مع النشاط السياحي و اختصاص كل منها لمنع تضارب الاختصاصات فيما بينها، و من ثم تحقيق السرعة في إنجاز الأعمال.
2- حل مشاكل التمويل المالي التي تواجه القطاع العام السياحي و المشروعات السياحية من خلال منح قروض للمشروعات السياحية بفائدة ضئيلة.
3- عرض بعض فنادق القطاع العام على شركات الإدارة الأجنبية ذات الكفاءة العالية لإدارتها بشروط متفق عليها، و تراعي فيها الاستفادة من الكفاءة المصرية و تنويع جنسيات شركات الإدارة الأجنبية مما يتيح التوسع في الأسواق السياحية الخارجية.

4- التكامل الاقتصادي لمختلف أقاليم مصر، و يساعد على تحقيق ذلك تعدد و تنوع مصادر الثروة و الموارد الاقتصادية داخل كل إقليم مما يتيح له فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي.
5- دعم الإمكانات المادية لهيئة الآثار لكي تتمكن من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق بمصر حضاريا و سياحيا.
6- توفير الأعداد الكافية و المستويات الملائمة من أماكن الإقامة للسائحين بما يتلاءم مع مستوياتهم الاقتصادية المختلفة.[1]
7- الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة للسائحين و توفير كافة التسهيلات و المتطلبات اللازمة لهم بما يكفل زيادة أعدادهم و متوسط مدة إقامتهم فضلا عن الارتفاع بمتوسط الإنفاق اليومي للسائح.
8- توجيه الاهتمام للعناية بالنظافة العامة و تجميل الشوارع و الميادين خاصة المدن الكبرى (القاهرة و الإسكندرية) و المناطق السياحية الأخرى.
9- إعادة تخطيط المنتج السياحي بحيث يتم تنويعه لجذب أعداد و نوعيات جديدة من السائحين، مع تطوير المنتجات الوطنية كالمصنوعات الجلدية و الحريرية و القطنية.

(1) عبير عطية، التنمية السياحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 – 93.

10- وضع إستراتيجية عملية مرنة للتسويق السياحي تقوم على دراسة الأسواق السياحية الدولية الحالية مع الاهتمام بفتح أسواق سياحية جديدة، و تشجيع المشروعات السياحية المشتركة مع المستثمرين و الشركات السياحية الدولية بهدف مضاعفة العائد السياحي.
11- التواجد المستمر بالأسواق المصدرة للسائحين في جميع أنحاء العالم بهدف بيع البرامج و الرحلات السياحية إلى مصر.
12- تثبيت أسعار الإقامة في الفنادق خاصة فنادق القطاع العام، مع محاولة زيادة نسبة الإشغال في أوقات انحسار السياحة من خلال خفض الأسعار.
13- ضرورة تحقيق التوازن بين كل من حركة السياحة الدولية و الداخلية مع التركيز على وضع خطة متطورة لدفع السياحة الداخلية و توسيع قاعدتها باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار التنمية السياحية.
14- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، و أن تكون هذه الاستثمارات مبررة بإثبات سابق من دراسات جدوى جادة بمدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة أو المنطقة السياحية.
15- توجيه الاستثمارات في المجال السياحي إلى المناطق ذات الأولوية في التنمية السياحية و وضع قواعد مستقرة بشأن الأراضي التي تمنح للمشروعات السياحية.

16- توفير العمالة المتخصصة كما و نوعا و اللازمة لتغطية احتياجات العمل السياحي في كل مستوى من مستوياته و أن تكون مدربة تدريبا عاليا و هذا من خلال تدعيم كليات السياحة و زيادة الاهتمام بالعلوم السياحية الحديثة و تطوير مناهجها، الاستعانة بالعمالة الأجنبية من البعثات إلى الخارج للتدريب و غيره.

الفرع الثاني: سبل التغلب على المعوقات في تونس:

يمكن للسياحة التونسية التغلب على معوقاتها من خلال إستراتيجية تقوم عليها و هذا باستغلال الفرص المتاحة و نقاط القوة لديها و المتمثلة في الآتي:

أولا: القرب من الأسواق الأوروبية:

تونس تقع على مقربة من أهم الأسواق المصدرة للسواح و هي أوروبا، و تتوفر على خدمات جوية منتظمة من عدة عواصم أوروبية باتجاه العاصمة تونس و البعض الآخر باتجاه المطارات الجهوية مثل المونستير، جربة، و توزر بالإضافة إلى وجود الكثير من المدن الأوروبية على مسافة طيران تتراوح بين ساعتين إلى ثلاث ساعات، فهذا القرب يعتبر عاملا مميزا و محفزا للكثير من السواح الذين يعتمدون على الزيارات القصيرة أو الاستفادة من عطل نهاية الأسبوع لزيارة تونس، و للاستفادة من هذه الميزة على تونس أن تبقي على محيطها بالتجاوب الإيجابي و الفعال في مجال الخدمات الجوية، و العمل على فتح خطوط جديدة مباشرة مع مدن أوروبية أخرى على غرار العواصم.

ثانيا: تنوع المصادر السياحية الطبيعية و الاصطناعية:

رغم صغر مساحة تونس إلا أن الله حباها بطبيعة غنية، تتمثل في البحر و الصحراء و الواحات الخضراء و الجبال الصحراوية و الغابات و المدن ذات الطابع المميز و النشاطات الرائعة و المتفردة و الآثار المتنوعة و التي تتمثل في التراث الفينيقي، الروماني، البربري، النوميدي، الإسلامي و الفرنسي، و هذا التنوع يمثل ميزة و قوة دفع أساسية لبناء سياحة ثقافية رائدة تساهم في معالجة مشكل الموسمية.

بالإضافة إلى السواحل الخلابة على امتداد 1300 كلم، و الطقس المعتدل شتاءا مما سمح لها باستقطاب العديد من السواح في أعز الشتاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل محيطها الإيجابي للاستثمار الأجنبي، كونها ملتقى للحضارات المتوسطية و الشرقية و المغربية [1]

توفر خدمات النقل الجوي و البري و السكك الحديدية، تزايد قدرات الإيواء و تماشيا مع المقاييس الدولية و تقاليد الضيافة لدى المواطن التونسي التي تنم عن ثقافة سياحية ناضجة.

ثالثا: المحيط الأمني:

تعتبر تونس من أكثر الدول أمنا بالمحيط المتوسطي هذا قبل حدوث الثورة التونسية و إسقاط النظام السابق، حيث يعتبر هذا العامل حافزا أساسيا لاستقطاب الشرائح المختلفة من السواح، و يمثل عنصر قوة في صالح تونس لمنافسة العديد من الوجهات السياحية بالمنطقة على غرار مصر، تركيا، و باقي بلدان المغرب العربي.

الفرع الثالث: سبل التغلب على معوقات التنمية السياحية في الجزائر:

تعمل الجـزائر جاهدة على كغيرهـا من الـــدول على القضـــاء عـــلى المعـوقات التي تحــول دون تنميتهـــا السيـــاحيـــة و يمكن إبراز بعض السبل التي تسعى الجزائر لتطبيقها و ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية من نظافة، مياه، طاقة و تكنولوجيا، الإعلام و الاتصال.
2- توفير الأمن السياحي، لا شك أن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات الماضية يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي المحلي و الدولي.

---

(1) Objectifs et stratégies de développement du tourisme, Analyse SWOT, p 58.

3- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية و حل مشاكل التمويل المتعلقة بالقطاع السياحي بتسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، و بخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.
4- ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة و يتعلق ذلك بفن الاستضافة و بتعميق الوعي بأهمية السياحة و عوائدها على الدولة ككل.
5- الاهتمام بتنويع المنتج السياحي، حيث يساعد ذلك على الترويج السياحي خاصة أن الجزائر تمتلك خصائص بيئية و مناخية تؤهله إلى التنويع السياحي.
6- ضرورة المحافظة على البيئة و مكـــافحـــة التلـوث و المحافظة على الآثار من الاندثار و الـــزوال بفعـل السرقـــات و التدهور، و كذا الاهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.
7- العمل على وضع قواعد و تشريعات مستقرة فيما يخص القطاع السياحي، و خاصة التي تتعلق بالأراضي المستغلة في النشاط السياحي.
8- العمل على تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية فهي تمثل التراث، فالصناعات التقليدية تضطلع بدور أساسي في تقديم صورة عن البلد، مهاراته، حرفه، حضارته و ثقافته.
9- توفير العمالة و تنميتها بتدريبها بما يتماشى و التطورات العالمية لتغطية احتياجات العمل السياحي.

المبحث الثالث: الدروس المستقاة من التجارب السابقة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بدروس مستفادة يمكن للدول إتباعها للنهوض بقطاع السياحة لديها، و هذا بناءا على ما توصلت إليه تجارب الدول المتقدمة سياحي، حيث أثبتت تجارب الدول التي لها رصيد سياحي كبير أن حسن الضيافة مع خدمة جيدة

سيساوي تدفقا سياحيا، و لعل أهم الإجراءات التي يجب للدول الاهتمام بها هي التي تمس النواحي الآتية:

أولا: من حيث ناحية التمويل:

- ضرورة إنشاء بنك للاستثمار السياحي، للأخذ بعين الاعتبار لخصوصية هذا القطاع يجب تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، كما هو معمول به في العديد من الدول كتونس مثلا (إنشاء بنك لتمويل الاستثمار السياحي).
- العمل على تشجيع الاستثمار السياحي: من خلال تخفيف القيود و الإجراءات الخاصة بالاستثمار السياحي الخاص، و جعل هذا الأخير يساهم و يشارك في تنمية السياحة، مع تقديم مزايا و تسهيلات إضافية للاستثمارات الأجنبية تشجيعا لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، و تعد التجربة التونسية مثالا جيدا لعملية المزج بين نظام الحوافز للمشاريع الاستثمارية و بين تخصيص بعض الحوافز و الامتيازات لقطاع السياحة و التي منها:

✓ التمتع بمنحة تقدر بـ 7 % من تكلفة المشروع.
✓ المساهمة في تحمل مصروفات التأمينات الاجتماعية للعاملين في المشروع لمدة خمس سنوات.
✓ منح إعفاء ضريبي حوالي 35 % على الدخل المكتسب و الذي يعاد استثماره في تونس.
✓ إعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات الأولى من ممارسة النشاط و تخفيض 50 % على ضريبة الدخل لمدة العشر سنوات التالية.
✓ الحصول على منحة استثمارية قدرها 20 % من تكلفة المشروع لكل مشروع سياحي له بعد بيئي أو يحافظ على البيئة.

ثانيا: من حيث ناحية الترويج السياحي:

- زيادة الاعتمادات المخصصة للتنشيط و الترويج السياحي لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل المقاصد السياحية الأخرى، و يتجلى ذلك من خلال تنويع الأساليب العلمية في التسويق و هي:

✓ التمثيل السياحي الخارجي، علما أن تونس لها أكثر من 20 ممثلية بالخارج منها 17 بأوروبا، 1 بكندا، 1 بالولايات المتحدة الأمريكية، و 1 بالعربية السعودية، أما مصر فلها أكثر من 22 ممثلية بالإضافة إلى مكاتب على مستوى سفاراتها لترويج السياحة في بعض البلدان البعيدة و التي لا يوجد بها ممثليات.
✓ المشاركة في المعارض و البورصات السياحية.

- ✓ التعامل مع الشركات السياحية العالمية.
- ✓ القوافل السياحية، المؤتمرات، المعارض الداخلية، الاستضافة و الحفاوة، الرحلات التعريفية، المهرجانات و المطبوعات الدعائية.
- ✓ إشراك السفارات و القنصليات في عملية الترويج السياحي.

- الاهتمام بتنويع المنتج السياحي: إن تنويع المنتج السياحي سيساعد على مزيد من الترويج السياحي خاصة و أن الجزائر تمتلك خصائص بيئية و مناخية تؤهلها إلى تنويع السياحة، و لاسيما السياحة العلاجية، أكثر من 200 ينبوع معدني (حمامات معدنية) تعالج الكثير من الأمراض، و هناك اهتمام عالمي بالسياحة العلاجية التي تعتبر من الأنماط التي تحقق عائدات اقتصادية كبيرة لما تتميز به من طول فترة الإقامة و تكرار الزيارة و زيادة الإنفاق.
- العمل على تنمية الصناعات التقليدية و الحرفية فهي تمثل التراث الوطني لكل دولة و هي بدورها تساهم في الترويج السياحي فالسياحة و الصناعة تشكلان نشاطا متكاملا.

ثالثا: من حيث التكنولوجيا:

- إنشاء بوابة سياحية على شبكة المعلومات العالمية – الأنترنات – للتعريف بالمقومات السياحية للدولة.
- ضرورة إتاحة المعلومات أمام الباحثين من قبل الوزارة الوصية، ما دام عملهم هو اكتشاف المشكلات و البحث عن الحلول، و ذلك من أجل تحسين الأداء في قطاع السياحة.
- إيجاد قاعدة بيانات و معلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة و الحداثة، و تشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية.
- إجراء المعاملات التي يحتاجها السائحين بسهولة و بسرعة و بتقنيات حديثة و متماشية مع التطورات الدولية.

رابعا: من حيث الأمن:

- إن أهم شيء هو توفير الأمن، و سيكون له أكبر الأثر في تنشيط و ازدهار السياحة الداخلية و سيحد و يقلل من التوجه السياحي العكسي، و توقف النزيف الذي يزداد عاما بعد عام، و تساهم السياحة في تعظيم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المنتظرة.
- توفير و تطوير الأجهزة و الإمكانات اللازمة لقيام عناصر الأمن بتأمين و حماية السياح و بدون تماس معهم لأنه يعتبر التقليل من الوجود الأمني بالمناطق السياحية على الأقل

على مستوى الزي الرسمي مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائحين يعتبر أفضل، حيث أثبتت الدراسات أن السائح يسعى إلى الراحة و الاستجمام، و أن وجود رجال الشرطة في كل تحركاته قد يثير اشمئزازه، و يجعله لا يفكر في العودة إلى تلك الأماكن، و أحيانا ينظر إلى الوجود الأمني على أنه دليل لعدم وجود الأمن.

خامسا: من حيث التشريع:

- وضع قوانين و تشريعات مستقرة فيما يخص القطاع السياحي، خاصة المتعلقة بالأراضي التي تخص النشاط السياحي.

سادسا: من حيث تقديم الخدمات:

- تحسين الخدمات المقدمة للسائحين، و ذلك من خلال ترقية و تطوير الإمكانات المادية و البشرية كالاهتمام بتكوين و تدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي و التأهيلي بالتحاقهم بالمراكز الخاصة و الكليات المتخصصة بمجال السياحة و الفندقة و كذلك يجب إدخال التربية السياحية و السياحة البيئية في المقررات التربوية و الاقتصاد السياحي في الجامعات هذا لنشر ثقافة الاستضاف أكثر و توعية المواطنين بأهمية قطاع السياحة في التنمية، كذلك يجب الاهتمام بالغات العالمية، لاسيما الإنجليزية باعتبارها لغة العولمة بلا منازع.

سابعا: من ناحية البيئة:

- وضع خطط الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة و يجب أن تتضمن مشاريع و إستراتيجيات التنمية السياحية المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية.
- توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة و مستوى النظافة في المناطق السياحية و عدم إهمال المعالم الأثرية و العناية بها.

خـــلاصة

يعتبـــر قطـــاع السيـــاحـــة فـــي كـــل مـــن مصـــر و تـــونس قطاعا منتجا، و يؤدي دورا بارزا في التنمية، من خلال المـــؤشـــرات الاقتصـــادية المشـــار إليهـــا

سابقـــا، أمـــا الجـــزائـــر فـــإن مـــســـاهمـــة القطـــاع تبقـــى جـــد متـــواضعـــة بالمقـــارنـــة مع الإمكـــانـــات الطبيعيـــة المتـــوفـــرة و التي يستـــدعي الأمـــر تثمينهـــا و استغـــــلالها بالصـــورة المطلـوبة، حتى نجعل من قطاع السياحة قطاعا منتجا للثروة لا مستهلكا لها.

الخاتمة العامة:

جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول، وقد تبين من خلالها انه لا يوجد انفصال بين البيئة والاقتصاد، وبالتالي بين السياحة وتنميتها والاقتصاد البيئي، حيث أن تحقيق شروط التنمية السياحية يتوقف على ضرورة فهم متطلبات التنمية المستدامة ، وذلك لإمكانية التوفيق بين البيئة والتنمية وحماية الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات لتحقيق السياحة المستدامة،وفي إطار ذلك تبنت الجزائر سياسة سياحية جديدة قصد ترقيتها واستدامتها من خلال تطوير طاقات الاستقبال وترقية نوعية الخدمات لتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية ، حيث قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج لبلوغ هذه الأهداف ،وتمثلت في برامج التطوير لآفاق 2010 ، ونتيجة للتغيرات التي تعرفها الأسواق العالمية ، رأت السلطات الجزائرية ضرورة تطوير البرامج السابقة تحت إسم إستراتيجية السياحة الجزائرية لآفاق 2013 والذي رسم معالم السياسة السياحية الجزائرية إلى غاية 2013، وكذلك المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : التمنية المستدامة ترتكز على الموائمة والتوفيق بين العنصر البيئي والعنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي فهي تعني التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومنها رفع معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وتجنيبها كل الأضرار التي تلحق بها في الوقت الحالي أو في المستقبل ، لذا تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للوارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، كما أنها تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ومنه الفرضية فالفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية : السياحة لها دور فعال في الجانب الاقتصادي فقط بل لها جوانب أخرى منها الجانب الاجتماعي وذلك من خلال رفع مستوى الشعور للانتماء للوطن من خلال التبادل الثقافي والحضاري وكذا التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة والسياح سوء كانوا حملت جنسية البلد أو جنسيات أخرى الأمر الذي يقتضي إلى التبادل الاجتماعي أو الجانب البيئي يظهر بصفة خاصة عند قيامنا بما يعرف بالتحليل الاجتماعي للتكلفة والمنفعة ، ودراسة الجدوى لمشروع سياحي معين والبيئة باعتبارها العامل الهام في تحقيق الجذب السياحي وكذلك الجانب الثقافي من خلال تحقيق التبادل الثقافي بين الشعوب والاتصال الثقافي الذي يحدث بين السياح والسكان المحليين أثر كبير على الطرفين خاصة السكان المحليين، فبالتالي الفرضية خاطئة.

الفرضية الثالثة : تكمن أهمية السياحة المستدامة في تعظيم آثارها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ، وذلك من خلال المساهمة بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإرادات من خلال النقد الأجنبي، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات من خلال توافد السياح الأجانب والمواطنين المقيمين في الخارج وكذا المحليين إلى أللمناطق السياحية بالإضافة إلى زيادة مناصب الشغل من خلال زيادة المشاريع السياحية التي تتماشى والبيئة ،وبالتالي فالفرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة : الأهداف المرسومة للمخططات التنموية للسياحة في الجزائر لم يتم الوصول إليها على أرض الواقع، لقد اتبعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأسس وبرامج قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل على المستوى الوطني والمحل تصل إلى آفاق 2025 إلا أن هذه البرامج التي وضعتها الجزائر لم تحقق كل الغايات المنشودة إليها وذلك يظهر حاليا من خلال عدم توافق الأرقام المتوقعة سابقا لما سجل على أرض الميدان من غياب تام لمشاريع القرى السياحية الضخمة التي كانت تعول عليها الحكومة لتغيير وجه الجزائر، حيث أشارت التوقعات السابقة إلى إحصاء الجزائر لنحو ثلاث ملايين مع نهاية 2009 ، ورفع حجم الحظيرة الوطنية للفندقة إلى 200 ألف سرير لإضافة إلى استلام أول قرية سياحية بالجزائر العاصمة مطلع 2011، وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية من الناحية النظرية تعتبر جد ايجابية أما من الناحية التطبيقية فمازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على حصول سكان العالم على إمدادات كافية وملائمة من الطاقة لتلبية احتياجاتهم المختلفة وهو ما يدعو إلى مساعدة الدول الفقيرة على توفير احتياجاتهم المختلفة وهو ما يدعو إلى مساعدة الدول الفقيرة على توفير احتياجات مجتمعاتها من الطاقة ، وهذا لا يقتصر على مجرد توفير مصادر للطاقة وإنما المساعدة في التحكم في التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية في هذا المجال .
- ✓ عدم الاعتماد على الحلول الوسط في الأنشطة البيئية ، مع الأخذ في الاعتبار حساب تكلفة حماية البيئة من خلال أسس حساب التكلفة والعائد.
- ✓ إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية ، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة ،كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها عملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو ايجابية على المدى الطويل.
- ✓ هناك توجه نحو تطبيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- ✓ نقص التكوين السياحي على جميع المستويات خاصة على مستوى التعليم العالي وضعف وغياب شبه كلي للنشاطات الملحقة خاصة الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر مقارنة بمصر وتونس وكذلك نقص البنى التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة ، كعدم انتظار الرحلات الجوية ن وغياب شبكة الطرقات والسكك الحديدية التي هي في وضعية مزرية .

التوصيات والاقتراحات:

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بالإمكان استخلاص بعض الاقتراحات والتوصيات التالية :

- ✓ يجب أن يكون تحقيق التنمية السياحية المستدامة جزء لا يتجزأ من خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية كما يجب أن تركز أهداف وبرامج العمل الذي يستهدف التنمية السياحية على تطوير وترقية الحوافز الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية للسياحة.
- ✓ يجب وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة وصياغتها في التشاور مع القطاع الخاص والجهات الأخرى المستفيدة من القطاع السياحي كما يجب أن تتضمن مشاريع وإستراتجيات التنمية السياحية المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية.
- ✓ ضرورة إنشاء بنك للاستثمار السياحي،وذلك للأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع بحيث يساهم في تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.
- ✓ الارتقاء بالتخطيط الطبيعي المستدام للوجهات السياحية بوجه عام ووجهة السياحة البيئية بشكل خاص بهدف الحفاظ على التوعية البيئية والثقافية لتلك الوجهات من خلال تنمية

المصادر السياحية الجديدة تعزيز المصادر القائمة وزيادة الوعي العام بشأن مكتسبات البلاد السياحية الطبيعية منها والثقافية .

- ✓ الارتقاء بجودة وكفاءة البني الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل : الفندق، الطرق ، المرافق العامة وسائل النقل والاتصالات والاستعلامات واللوائح المنظمة للتأشيرات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي للزوار والسياح.
- ✓ تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والثقافية والنشاطات التقليدية التي تشارك فيها الجماعات المحلية.
- ✓ تمثل السياحة نشاطا تجاريا يهم القطاع الخاص أساس لذلك لابد من بذل الجهود الرامية إلى تشجيع المشاركة المتزايدة لهذا القطاع في تطويرها عبر تعزيز التعاون بين القطاعين والخاص ، يهدف وضع البيانات والإستراتجيات واللوائح ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة.
- ✓ تمثل السياحة نشاطا تجاريا يهم القطاع الخاص أساسا لذلك لابد من بذل الجهود الرامية إلى تشجيع المشاركة المتزايدة لهذا القطاع في تطويرها عبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف وضع سياسات والإستراتيجيات واللوائح ذات العلاقة بالتنمية السياحية المستدامة.
- ✓ ترقية وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة على اعتبار أن ذلك سيساعد على رفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها هذا القطاع .
- ✓ إتاحـــة المعلـــومـــات أمام الباحثين من قبل الوزارة الوصية مادام عملهم هو اكتشاف المشكلات والبحث عن الحلول، و ذلك من أجل الأداء في النهاية.
- ✓ إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة وتشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية.
- ✓ إدخال مادة التربية السياحية ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعات.
- ✓ الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة سياحيا، حيث أثبتت تجارب الدول التي لها رصيد سياحي كبير أن حسن الضيافة مع خدمة جيدة يساوي تدفقا سياحيا.
- ✓ ضـــرورة المحـــافظـــة على البيئـــة و مكافحـــة التلـــوث و المحـــــافظـــة على الآثـــار مـن الاندثـــار و الـــزوال بفعـــل الســـرقـــات و التدهور، كذا الاهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.

الآفاق البحثية: نظرا لتشابك قطاع السياحة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعدد جوانبه تكمل أن تكون هذه الدراسة مدخل لطرح مواضيع في هذا المجال نذكر منها:

- ✓ سياسة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية .
- ✓ دور التسويق السياحي الإلكتروني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- ✓ التنمية السياحية كبديل استراتيجي للطاقات النابضة.

قائمة المراجع:

- **قائمة الكتب باللغة العربية** :

1-إبراهيم بظاظو، " السياحة البيئية ، وأسس استدامتها " ، الوراق للشر والتوزيع ، الأردن، دون سنة نشر .

2-إبراهيم بظاظو،" الجغرافيا والمعالم السياحية " ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

3-أحمد الجلاد، " التنمية والإعلام السياحي المستدام " ،عالم الكتاب، القاهرة ، 2003.

4-أحمد الجلاد،" دراسات الجغرافيا السياحية " ، عالم الكتاب، القاهرة ، 1997.

5-أحمد الجلاد، " مدخل إلى علم السياحة " ، عالم الكتاب، مطبعة السلام الحديثة ، مصر ، 1997.

6-أحمد عبد السميع علام، " عالم الاقتصاد السياحي" ، دار الوفاء، الإسكندرية ، 2008.

7-أحمد فوزي ملوخية،" التنمية السياحية " ،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ،2007.

8-أحمد محمود مقابلة ،" صناعة السياحة " ، كنوز المعرفة ، الأردن ، دون سنة نشر.

9-إسماعيل شعباني، " مقدمة في اقتصاد التنمية "، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر.

10- آسيا النصراوي، إبراهيم خالد عواد،" إدارة المنشآت السياحية "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

11- أكرم عاطف رواشدة ،" السياحة البيئية ، الأسس والمرتكزات"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

12- الرحباني المنحي،" السياحة والبيئة"، مجلة البيئة طرابلس، الهيئة العامة الليبية،العدد 07 ، ليبيا،2002.

13- حسن أحمد الشحات،" التلوث البيئي وإعاقة السياحة" ، الدار العربية للنشر، القاهرة ، 2006.

14- جليلة حسن حسنين،" دراسات في التنمية السياحية"، الدار الجامعية ، مصر،2006.

15- جمال دين لعويسات،" العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية "، دار هومة، الجزائر،2000.

16- جولي بيليس وشيف سميت،" عولمة السياسة العالمية "، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث،2004.

17- خالد مصطفى قاسم،" إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

18- خالد مقابلة،" فن الدلالة السياحية "، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2003.

19- خبابة عبد الله و قرة رابح ،" الواقع الاقتصادي، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة" ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2002.

20- دلا عبد الهادي،" اقتصاديات صناعة السياحة "، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2006.
21- ريموند رنشينجباح وآخرون،" التنمية الصفر"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرساء القومي، مصر، 1978.
22- زيد منير سليمان،" الاقتصاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
23- سليمان الرياشي،" دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون سنة نشر.
24- سمير عبد العزيز ،" التمويل العام "، دار الإشعاع ،الإسكندرية ،1998.
25- سوزي عدلي ناشد،" المالية العامة – النفقات العامة – الإرادات العانة- الميزانية العامة" ، منشورات الجبلي، لبنان،2003.
26- صلاح عبد الوهاب،" دراسات في الاتجهات الدولية للسياحة وإدارة منظماتها"، الدار الجامعية ، مصر، 1988.
27- عادل عبد الجواد منسي،" التسويق السياحي"، دار الكتب، القاهرة ، 2001.
28- عبد الكريم حافظ،" الإدارة الفندقية والسياحة "، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010.
29- عبد العزيز قاسم محارب،" التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2011.
30- عبد الرحمان السحياني و حبيب الهبر ،" الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة "، برنامج الأمم المتحدة، جبيل لبنان، 2007.
31- عبير عطية ،" التنمية السياحية على المستوى الدولي والمحلي"،جامعة الإسكندرية ، مصر ، دون سند نشر.
32- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط،" التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2007.
33- عدنان السيد حسين،" نظرية العلاقات الدولية"، دار الأمواج، لبنان،2003.
34- عرفات تقي الحسني،" التمويل الدوال"، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية ، الأردن، 2002.
35- عصام حسن السعيدي، " الدلالة والإرشاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
36- علي بن هادية وآخرون،" القاموس الجديد للطلاب- معجم عربي"،المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة السابعة، الجزائر،1991.
37- فؤاد السيد المليجي ،" المحاسبة في الأنشطة السياحية والفندقية بقطاع الأعمال العام والخاص"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1999.
38- فؤاد عبد المنعم بكري،" التسويق السياحي"، عالم الكتب ، القاهرة ، 2007.

39- كمال طارق، " السياحة البيئية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001.
40- ماهر عبد العزيز،" صناعة السياحة "، دار زهر، مصر، 1997
41- ماهر عبد الخالق السيسي،" مبادئ السياحة "، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2001.
42- مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ،" مبادئ السفر والسياحة "، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001.
43- محمد أحمد الخيضري،" السياحة البيئية"، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2006.
44- محمد الصيرفي،" مهارات التخطيط السياحي"، دار الهناء، الإسكندرية ، 2009.
45- محمد البنا،" اقتصاديات السياحة و الفندقة "،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009.
46- محمد حامد تويداروا و آخرون ،" أصول علم الاقتصاد السياسي "، الدار الجامعية ، بيروت،1988.
47- محمد عبد العزيز الليثي و عبد الرحمان اليسري، " التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
48- محمد خميس الزوكة ،" صناعة السياحة من المنظور الجغرافي"، دار المعارف، الإسكندرية ، 1992.
49- محمد عبيدات ،" التسويق السياحي"، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
50- محمد عبد العزيز عجايمية و محمد عي الليثي،" التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.
51- محي محمد السعيد،" الإتجاهات الحديثة للسياحة "، المكتب الجامعي، مصر، 2009
52- متحت القريشي ،" التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر ، الأردن ،2007.
53- مروان محسن السكر،" السياحة ،مضمونها،أهدافها"، دار مجدلاوي ، الأردن ، 1994.
54- مصطفى عبد القادر ،" دور الإعلان في التسويق السياحي- دراسة المقارنة – " ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
55- مصطفى يوسف ،" صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية "، دار الفرات للنشر ، العراق، 2006.
56- ميشيل تويدارو،" التنمية الاقتصادية "، ترجمة حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، المملكة العربية السعودية ، 2006.
57- نبيل الروبي،" مجموعة الدراسات السياحية "، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991 .
58- نشوي فؤاد ،" التنمية السياحية "، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2008.

59- نهى إبراهيم خليل،" الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.

60- نعيم الظاهر و إلياس سراب ،" مبادئ السياحة "، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة ، الأردن ، 2001.

- **قائمة الكتب باللغة الأجنبية:**

1- Abdellatif ben achenhou , le prix de l' avenir، " le développement durable en Algérie ", Algérie 2005.

2- Abd alwahed shakiry, " tourism prepects, technical consulting and publishing house", england,2007.

3- Beat Bugenmier, " économie de développement durable", de beach 2 édition, Belgique ,2005.

4-Jean Marie Harribey, "le développement soutenable", économie, paris ,1998.

5- Michel Bassend," metrolsation crise écologique et développement durable", France primeur ,2000.

6- Tola Didin Thombiano, " économic de l'environnement et de la vessours naturelle", l'harattan ,avril ,2008.

7- R.Peet with E Hart Wich " theayies of developpement ", the guied ford pres,1999.

- **المذكرات والرسائل :**

1- حنان حسني سليمان العطار،" دراسة الخطة القومية للتنمية السياحية في مصر ودور تكنولوجيا المعلومات في تطويرها"،رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ،2005.

2- رشيد سالمي،" أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.

3- رزاق أسماء، " آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر- دراسة حالة ولاية بسكرة – "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة ،2008.

4- سعيد صفي الدين الطيب، " التنمية السياحية في ليبيا- دراسة في الجغرافيا السياحية – "، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001.

5- صالح بزة"، تنمية السوق السياحية الجزائرية – دراسة حالة ولاية المسيلة – "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، تخصص إستراتيجية السوق، جامعة محمد ، المسيلة،2005.

6- صليحة عشي،" الأداء والأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس و المغرب"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم إقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011.

7- عامر عيساني"، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010.

8- عيد القادر هدير،" واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها"، رسالة ماحستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر،2006.

9- فاطمة أحمد حسن،" الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وآثارها على صادرات أوبيك"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة ،2006.

10- فقراوي سميرة وآخرون، " التنمية السياحية في الجزائر،" مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية ، جامعة قالمة،2011.

11- محمد كنفوش،" الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستديمة"، رسالة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005.

12- محمد فايز بوشدوب،" التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي والبيئة "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، قسم تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ،ة جامعة الجزائر،2002.

13- محمود فوزي شعوبي،" السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد القياسي،جامعة الجزائر،2007.

14- مليكة حفيظ شبايكي، " السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي و وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2004.

- **المؤتمرات والملتقيات**:

1- أحمد تي ونصر الرحال، " إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة بعض التجارب العربية-"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة

الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 08/07 أفريل،2008.
2- باحي عبد النور،" السياحة في الجزائر ماض وحاضر"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر إمكانيات وتحديات تنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، أيام 28/27 أفريل،2009.
3- بورديمة سليمة و طبايبة سعيدة،" التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول آفاق التمنية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، يومي 17/16 ماي ، 2010.
4- ذهبية لطرش،" متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة "، أراق بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 08/07 أفريل ، 2008 .
5- سعدان شبايكي و مليكة حفيظ"، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر"، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الثامن حول التنمية السياحية كمصدر تمويلي متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين20/19 ديسمبر 2008.
6- عاشور مرزيق وناقلة قدور،" التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، يومي 10/09 مارس 2006.
7- عبد الرزاق فوزي و كاتيا بورديمة،" التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية "، أرواق بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 08/07 أفريل، 2008.
8- عبد الله خبابة ،" التنمية الشاملة المستدامة ، المبادئ والتنفيذ"، من المؤتمر ريوديجانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 1992، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة يومي 08/07 أفريل، 2008.
9- علي حميدوش ،" التنمية البشرية والتنمية المستدامة "، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، معهد علوم التسيير ، جامعة المدية ، يومي 07/06 جوان ، 2009.
10- فريحة حسن،" التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية الاجتماعية "، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية ن جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 11/10 نوفمبر 2009.
11- كمال رزيق و محمد طالبي،" الجباية كآلية لحماية البيئة – حالة الجزائر- " ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة،معهد علوم التسيير، جامعة المدية ، يومي 07/06 جوان 2006.

12 ماضي بلقاسم وآخرون ،" أثر الفنادق البيئية على التنمية السياحية "، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 22/21 أكتوبر 2008.
13- مبارك بوعشة ،" التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، أراق بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، يومي 08/07 أفريل 2008.
14- مبارك بوعشة ،" أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا "، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، يومي 22/21 نوفمبر 2007.
15- محمد توقرورت و أحمد طرشي،" إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية "، أوراق بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ،يومي 08/07 أفريل 2008.
16 – مصطفى فريد و سميرة بوعافية،" مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة "، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 22/21 أكتوبر 2008.
17- منير نوري،" تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة مع الإشارة إلى الوطن العربي"، أوراق بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07/06 جوان 2007.
18- ميلود تومي ونادية خريف،" دور التسويق الالكتروني في تنشيط صناعة السياحة "، أوراق بحثية مقدمة لدى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010.
19- نبيل فالي ،" التنمية من النمو إلى الاستدامة "، أوراق بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، يومي 08/07 أفريل 2008.

- **المجلات ، الجرائد والمقالات:**

1- بلعزور بن علي،" رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي للمصادر التقليدية "، مجلة الخلدونية، الجزائر، العدد 02 ، 2007.
2- حدة فروحات ،" إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010.
3- عبد الباسط وفا،" التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة "، مجلة حلوان ، العدد 12 ، 2005.
4- محمود فوزي شعوبي وإبراهيم بختتي،" تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر"، مجلة الباحث، ورقلة ،2007.

5- هواري معراج ومحمد سليمان جردات،" السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري-"، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد 4 ، 2007.
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 11 والعدد 43،2003.
7- سحر قدوري رفاعي ،" مقالة عن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية ، التنمية المستدامة، والإدارة المجتمعية "، ورشة عمل إدارة الثروات البيئية ، مملكة البحرين، 04 نوفمبر،2008.
8- لسلوس مبارك،" التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر"، مجلة العلوم التجارية، العدد 02 ، 2003.
9- مجلة البيئة و التنمية، " العالم في 2003 "، مجلة خاصة، العدد 02و 03، 2003.

- **المحاضرات:**

1- محمد عدنان بن ضيف،" مصادر تمويل التنمية المستدامة "، محاضرة في مقياس تمويل التنمية المستدامة ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، قالمة ، 2009.

- **المنشورات:**

1- الأمانة العامة الاقتصادية ، إدارة الإحصاء وقواعد ومعلومات ، " الدول العربية أرقام ومؤشرات"، العدد الثالث ،2011.
2- الديوان الوطني التونسي للسياحة، "السياحة التونسية بالأرقام"، وزارة الداخلية والتنمية المحلية تونس ، المعهد الوطني للإحصاء،تونس ،2010/01/07.
3- صندوق النقد العربي ،الفصل الثاني عشر ، التعاون العربي في قطاع السياحة ، 2009.
4- منظمة المؤتمر الإسلامي،" السياحة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الآفاق الإحصائية والاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "، أنقرة ،2008.
5- وزارة السياحة المصرية ، الهيئة العامة للتنمية السياحية ، 2004.
6- وزارة السياحة المصرية وإستراتيجية التنمية السياحية حتى 2013، القاهرة، 2004.
7- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة،" المخطط الاستراتيجي ، الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي في 2008.

- **الدراسات والتقارير والإحصائيات :**

1- Analyse souit , objectifs et statigie de développement de tourisme tinisien ,2001-2016.

2- Banks mondial , "stratigie de développement de touristique en tunisie " , rapport de phase 1-12 juillet 2002.

3- ONTT, prévision de la demande 2016.

4- ONTT, le tourisme tinisien en chiffres ,2007.

- **مواقع الأنترنت :**

1- أمل حسن، " آليات التنمية النظيفة و خفض الانبعاثات " ، تاريخ الزيارة ، 2013/02/21 ، عن الموقع:

http://www.philade/phia.edu.jo/academics/mhamiary/up/oards/présentation8.

2-إسماعيل هنية ،" التنمية المستدامة "، منتدى أهل الفردوس،تاريخ الزيارة ،2013/03/01 عن الموقع :

http://Ahlelfirdous.ahlmontada .com

3- إيمان مرعي ،" تغيرات المناخ وقمة كوبن هاغن"، ملفات الأهرام،تاريخ الزيارة 2013/02/05 عن الموقع :

http://www.ahram.org.ey

4- حمدي هاشم ،" تغيرات المناخ العالمي ، مظاهرها وأبعادها الاقتصادية والسياسية "، تاريخ الزيارة 2013/02/05 عن الموقع :

http://www.feedo.net/Enrironment/.../universa/eilmate.htm

5- عبد الله الحو،" السياحة "، منتدى شباب النهضة ،تاريخ الزيارة 2013/03/15 عن الموقع :

http://www.shbab nahda.com/form/show thread.php.

6- لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ،" مؤشرات التنمية المستدامة"، تاريخ الزيارة 2013/02/25 عن الموقع :

http://www.escwa.un.org/information/publication/up/add/sdpd..or.book/et2-jpdf

7- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله ،" التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية"، دراسة تقويمية على محافظة الإسكندرية ، تاريخ الزيارة 2013/03/20 عن الموقع :

http://www.Seyouf.org/db-bin/ewd-pdF-2-pdf?PHPSSID

8- محمد سعيد،" قمة كوبن هاغن "، تاريخ الزيارة 2013/02/05 عن الموقع :

http://www.elquds.com

9- محمد عبد إله المغربي ،" البيئة والتنمية المستدامة "، تاريخ الزيارة 2013/03/01 عن الموقع :

http://www. Hrdiscussion.com/nr10618.ht ml

10- Business News, le 07/05/2013,www.business News.com.tn/BNLE

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد الوافدين إلى مصر (96-2008)	128
02	تطور الليالي السياحية (96-2008)	129
03	تطور طاقات الإيواء (1990-2006)	130
04	تقديرات السياح القادمين إلى تونس (2001- 2016) وفق السيناريو (A)	142
05	تقديرات السياح القادمين إلى تونس (2001- 2016) وفق السيناريو (B)	143
06	تقديرات متوسط الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة (2001 -2016)	144
07	تقدير الليالي السياحية للفترة (2001- 2016) وفق السيناريو (A)	145
08	تقدير الليالي السياحية للفترة (2001- 2016) وفق السيناريو (B)	145
09	تقديرات الاحتياجات في عدد الأسرة حسب المناطق للفترة (2016-99)	146
10	حجم العمالة الموافقة للخطة (99- 2016)	147
11	تطور طاقات الإيواء في تونس للفترة (90- 2007)	148
12	تطور عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال الفترة (99- 2008)	149
13	تطور الليالي السياحية (96-2008)	151
14	تطور طاقات الإيواء آفاق 2013	157
15	تطور تدفقات السياحة آفاق 2013	157
16	المداخيل السنوية السياحية لآفاق 2013	158
17	توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني للفترة (00- 2007)	165
18	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتوج السياحي للفترة (00-2007)	165
19	توزيع طاقات الإيواء حب التصنيف (الدرجات)للفترة (00- 2007)	166
20	توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (00- 2008)	167
21	تطور السياحة العكسية خلال الفترة (00- 2008)	168
22	التدفقات النقدية والميزان التجاري خلال الفترة (00-2008)	169
23	تطور الليالي السياحية للفترة (00- 2007)	169
24	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	175
25	المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية بالامتياز	176
26	الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق	176
27	القرى السياحية	177
28	التطور السياحي للخطة (92-1997) المتوقع والمحقق	187
29	التقديرات المستهدفة والمحققة للخطة الخماسية الرابعة (97-2001)	188
30	التقديرات المستهدفة والمقدرة للخطة الخماسية الأولى (2002-2007)	189
31	التقديرات المستهدفة والمقدرة للخطة الخماسية الأولى	190
32	التقديرات المستهدفة والمحققة للخطة الخماسية الأولى	191
33	التقديرات المستهدفة والمحققة للخطة الخماسية الأولى	192
34	التقديرات المستهدفة والمحققة للخطة الخماسية (99-2006)	193
35	التقديرات المستهدفة والمحققة لطاقات الإيواء للخطة (2004- 2007)	194
36	تطور تدفقات السياحة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2008)	196

37	تطور المداخيل السنوية خلال الفترة (2004-2008)	197
38	فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة في البلدان الثلاثة	199
39	مساهمة الناتج السياحي (مباشرة وغير مباشرة) من الناتج المحلي الإجمالي ومضاعف الناتج السياحي للبلدان الثلاثة 2007.	201
40	وضعية الميزان السياحي في تونس،الجزائر، مصر خلال الفترة (2000-2008)	203
41	مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول (الجزائر، تونس ، مصر)	204
42	تطور الإيرادات السياحية في كل من الجزائر، مصر، تونس خلال الفترة (2000-2008)	205
43	تطور إجمالي الليالي السياحية في كل من الجزائر، مصر، تونس خلال الفترة (1999-2008)	205
44	ملخص للمؤشرات السابقة للفترة (2001-2008)	206

الفهرس:

	العنـــــــوان	الصـفـحـــة
	التشكرات	
	الاهداءات	
	الفهرس	
	قائمة الجداول	
	الملخص	
	المقدمة العامة	
الفصل الأول	التأصيل النظري للتنمية المستدامة	01
تمهيد		02

المبحث الأول	التنمية في عالم متغير	03
المطلب الأول	تطور مفهوم التنمية	03
الفرع الأول	التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي	03
الفرع الثاني	التنمية الاقتصادية	03
الفرع الثالث	التنمية الشاملة و التنمية البشرية	04
الفرع الرابع	التنمية المستدامة	04
الفرع الخامس	التنمية المستقلة	08
المطلب الثاني	أساسيات التنمية المستدامة	09
الفرع الأول	مفهوم التنمية المستدامة	09
الفرع الثاني	مبادئ و أسس التنمية المستدامة	11
الفرع الثالث	أهداف و مقومات التنمية المستدامة	14
المطلب الثالث	أبعاد المستدامة	17
الفرع الأول	الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية	17
الفرع الثاني	الأبعاد البيئية و التكنولوجية	21
الفرع الثالث	البعد المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة	24
المبحث الثاني	التنمية المستدامة نظريات و مؤشرات	26
المطلب الأول	نظريات التنمية الاقتصادية	26
الفرع الأول	نظرية المراحل الخطية	27
الفرع الثاني	نظرية نماذج التغيير الهيكلي و أنماط التنمية	28
الفرع الثالث	نظرية التبعية الدولية	28
الفرع الرابع	الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة	29
الفرع الخامس	النظرية الحديثة للنمو.	30
المطلب الثاني	نظريات التنمية المستدامة.	32
الفرع الأول	نظريات الداعية للأولوية البيئية	32
الفرع الثاني	نظريات الداعية للأولوية الاقتصادية	36
الفرع الثالث	نظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية	39
المطلب الثالث	مؤشرات التنمية المستدامة	42
الفرع الأول	قياس التنمية المستدامة	42

الفرع الثاني	مؤشرات التنمية الاقتصادية	43
المبحث الثالث	آليات تمويل التنمية المستدامة, تحديات و معوقات	46
المطلب الأول	آليات تمويل التنمية المستدامة	46
الفرع الأول	مصادر التمويل الداخلية (الذاتية)	47
الفرع الثاني	مصادر التمويل الخارجية	52
الفرع الثالث	آليات جديدة للتمويل	55
المطلب الثاني	تحديات و معوقات التنمية المستدامة	58
الفرع الأول	تحديات التنمية المستدامة	59
الفرع الثاني	معوقات التنمية المستدامة	60
خلاصة		62
الفصل الثاني	التأصيل النظري للتنمية السياحية	63
تمهيد		64
المبحث الأول	عموميات حول السياحة	65
المطلب الأول	ماهية السياحة	65
الفرع الأول	لمحة تاريخية عن السياحة	65
الفرع الثاني	السياحة المفهوم و الأهمية	68
الفرع الثالث	أنواع السياحة	70
المطلب الثاني	أساسيات السياحة	74
الفرع الأول	أسباب انتشار السياحة	74
الفرع الثاني	عناصر الجذب السياحي	75
الفرع الثالث	أبعاد السياحة و العوامل المؤثرة فيها	77
المطلب الثالث	المنظمات و الهيئات السياحية	80
الفرع الأول	المنظمات و الهيئات الدولية الإقليمية	81
الفرع الثاني	الهيئات و المنظمات الإقليمية الحكومية و غير الحكومية العاملة بالسياحة	83
الفرع الثالث	آثار السياحة	84
المبحث الثاني	نظرة حول التنمية السياحية	88
المطلب الأول	طبيعة التنمية السياحية	88
الفرع الأول		88

الفرع الثاني	مفهوم و عناصر التنمية السياحية	91
المطلب الثاني	أهداف التنمية السياحية	92
الفرع الأول	أشكال التنمية السياحية، محدداتها و مؤشراتها	92
الفرع الثاني	أشكال التنمية السياحية	94
الفرع الثالث	محددات التنمية السياحية	95
المطلب الثالث	المؤشرات الأساسية للنمو السياحي	95
الفرع الأول	عوامل نجاح و معوقات التنمية السياحية	95
الفرع الثاني	عوامل نجاح التنمية السياحية	96
المبحث الثالث	معوقات التنمية السياحية	97
المطلب الأول	المحاور الأساسية للتنمية السياحية المستدامة	97
الفرع الأول	السياحة البيئية	98
الفرع الثاني	مفهوم السياحة البيئية و أهميتها	101
المطلب الثاني	مقومات و معوقات السياحة البيئية	104
الفرع الأول	مفاهيم عامة حول التنمية السياحية المستدامة	104
الفرع الثاني	مفهوم التنمية السياحية المستدامة و مكوناتها	105
المطلب الثالث	مناهج و أهمية التنمية السياحية المستدامة	109
الفرع الأول	قواعد و أسس التنمية السياحية المستدامة	109
الفرع الثاني	مبادئ التنمية السياحية المستدامة	111
المطلب الرابع	مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	113
الفرع الأول	تأثير السياحة على التنمية المستدامة	113
الفرع الثاني	الآثار الاقتصادية	117
الفرع الثالث	الآثار الاجتماعية و الثقافية	119
خلاصة	الآثار البيئية	121
الفصل الثالث		122
تمهيد	التنمية السياحية في مصر، تونس و الجزائر واقع و آفاق	123
المبحث الأول		124
المطلب الأول	دراسة تجربة التنمية السياحية في مصر	125
الفرع الأول	استراتيجيات التنمية السياحية	125

الفرع الثاني	أهداف التنمية السياحية	125
الفرع الثالث	محاور و أسس التنمية السياحية	126
المطلب الثاني	أسلوب التنمية السياحية	128
الفرع الأول	مؤشرات السياحة	128
الفرع الثاني	تطور عدد الوافدين إلى الجزائر	129
المطلب الثالث	تطور الليالي السياحية	130
الفرع الأول	معوقات التنمية السياحية	131
الفرع الثاني	المعوقات المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط	131
الفرع الثالث	معوقات تواجه تنشيط العمل السياحي في الجزائر	132
الفرع الرابع	معوقات تواجه السائحين في الداخل	132
الفرع الخامس	معوقات تواجه مشروعات القطاع السياحي	132
المبحث الثاني	معوقات السياحة الداخلية	133
المطلب الأول	دراسة تجربة التنمية السياحية في تونس	133
الفرع الأول	إستراتيجية التنمية السياحية	133
الفرع الثاني	الأهداف العامة للتنمية السياحية	135
المطلب الثاني	استراتيجيات التنمية السياحية	140
الفرع الأول	الأهداف الكمية و مؤشرات السياحة	140
الفرع الثاني	الأهداف الكمية	147
المطلب الثالث	مؤشرات السياحة	152
المبحث الثالث	معوقات التنمية السياحية	154
المطلب الأول	دراسة تجربة التنمية السياحية في الجزائر	154
الفرع الأول	إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2013	155
الفرع الثاني	أهداف التنمية السياحية	158
المطلب الثاني	الإجراءات المتخذة لدعم و ترقية الاستثمار ضمن مخطط آفاق 2013	163
الفرع الأول	مؤشرات التنمية السياحية و معوقاتها	163
الفرع الثاني	مؤشرات التنمية السياحية	170
المطلب الثالث	معوقات التنمية السياحية	173
الفرع الأول		173

الفرع الثاني	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025	178
خلاصة	أهداف المخطط الاستراتيجي 2025	183
الفصل الرابع	الحركيات الخمسة لتفعيل السياحة الجزائرية	184
تمهيد		185
المبحث الأول	دراسة تقييمية للتجارب السياحية الثلاثة	186
المطلب الأول		186
الفرع الأول	تقييم خطة التنمية السياحية للبلدان الثلاثة	187
الفرع الثاني	تقييم خطة التنمية السياحية في مصر	189
المطلب الثاني	تقييم للخطة الخماسية الرابعة (2002-1997)	190
الفرع الأول	تقييم الخطة الخماسية (2002- 2007)	190
الفرع الثاني	تقييم خطة التنمية السياحية في تونس	190
الفرع الثالث	طاقات الإيواء	191
الفرع الرابع	التدفقات السياحية الوافدة إلى تونس	192
المطلب الثالث	الليالي السياحية	193
الفرع الأول	مناصب الشغل	194
الفرع الثاني	تقييم خطة التنمية السياحية في الجزائر	195
الفرع الثالث	تطور طاقات الإيواء	197
المبحث الثاني	تطور التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر	198
المطلب الأول	المداخيل السياحية السنوية	198
الفرع الأول	مساهمة السياحة في التنمية	198
الفرع الثاني	من حيث الآثار الاقتصادية	200
الفرع الثالث	مساهمة السياحة في التشغيل	202
المطلب الثاني	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	204
الفرع الأول	مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات	205
الفرع الثاني	من حيث المؤشرات	205
الفرع الثالث	السياحة الدولية الوافدة	205
المطلب الثالث	الإيرادات السياحية	207
الفرع الأول	الليالي السياحية	208

الفرع الثاني	سبل التغلب على المعوقات التي تواجه الدول الثلاثاء	209
الفرع الثالث	سبل التغلب على المعوقات التي تواجه مصر	210
المبحث الثالث	سبل التغلب على المعوقات التي تواجه تونس	211
أولا	سبل التغلب على المعوقات التي تواجه الجزائر	211
ثانيا	الدروس المستفادة من التجارب السابقة	212
ثالثا	من حيث التمويل	212
رابعا	من الترويج السياحي	213
خامسا	من حيث التكنولوجيا	213
سادسا	من حيث الأمن	214
سابعا	من حيث التشريع	214
خلاصة	من حيث تقديم الخدمات	215
الخاتمة العامة	من حيث البيئة	217
قائمة المراجع		222

الملخـص

لم تعد السياحة في الوقت الراهن ملاذ لتحقيق النمو الاقتصادي فقط، بـــل أصبح الاهتمــام بهـا في ظل قواعد التنمية المستدامة، لذا بدأ التفكير في إرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية التي تهدف إلى ضمان حقبة الأجيال الحالية و المستقبلية .

فمن هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتحاول تسليط الضوء على واقع السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع إضاءات على بعض تجارب الدول العربية و محاولة الاستفادة منها بالنسبة للجزائر.

الكلمات المفتاح: التنمية المستدامة، السياحة،التنمية السياحية و السياحة المستدامة.

Résumé

Le tourisme n'est pas actuellement un refuge pour la croissance économique seulement. Il est devenu un intérêt pour eux en vertu des règles de développement durable, en pensant à établir les principes de la communication pour le développement du tourisme qui vise à assurer que l'ère des générations actuelles et futures.

C'est dans ce contexte vient cette étude était d'essayer de faire la lumière sur la réalité du tourisme et son rôle dans la réalisation du développement durable, avec des illuminations sur les expériences de certains pays arabes et d'essayer de profiter d'eux pour l'Algérie.

Mots clés: développement durable, Tourisme, développement du tourisme, Tourisme durable.

ABSTRACT

Tourism is not currently a haven for economic growth only. It has become an interest in them under the rules of sustainable development, so thinking in establishing the principles of communication for tourism development which aims to ensure that the era of current and future generations.

It is this context comes this study was to try to shed light on the reality of tourism and its role in achieving sustainable development, with illuminations on some Arab countries' experiences and try to take advantage of them for Algeria.

Key words: sustainable development, Tourism, tourism development, Sustainable Tourism.